جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من اعداد الطالبتين:

– بلعمري فلة

–بن تركي مونية

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

–دراسة حالة بنك التنمية الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ولاية برج بوعريريج–

أعضاء لجنة المناقشة

أوصغير لويزة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بلعياضي رباب	أستاذ مساعد ب	مشرفا
بوعافية سمير	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

Graduation

اهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والأمل
والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني
أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا واحسانا
ووفاء لهما
والدتي العزيزة، والدي العزيز
إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي
إلى العقد المتين، من كانوا عونا لي في رحلة
بحثي، اخواني واخواتي
وأخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور
سواء عن قريب أو بعيد
في اتمام هذه الرسالة
سائلة المولى عزوجل أن يجزي الجميع خير جزاء

فلة بلعمري

Graduation

اهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى

هاهي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى

أبي وأمي

كما أهديها

إلى اخوتي

إلى صديقاتي وأصدقائي كل باسمه ومقامه

إلى كل من جمعت بيني وبينهم مودة في الله عز وجل

وأخيرا إلى كل من ساعدني

سواء من قريب أو بعيد

مونية بن تركي

شكر وعرفان

الحمد الله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات

وأعاننا على اتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف

ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة

فها هي ثمار علمنا قد أينعت وحان قطافها

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا

وغرس فينا الأمل والإرادة إلى كل من

الأستاذة الدكتورة بلعياضي رباب

لاشرافها علينا لانجاز هذه المذكرة

وعلى ما بذلته من جهد في التوجيه والارشاد

إلى كافة الأساتذة الذين درسونا

إلى كل من ساعدنا سواء من قريب أو بعيد

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال اسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم دراسة ملف قرض التحدي الذي تحصل عليه المستثمر الفلاح، بالإضافة إلى ابراز احصائيات خاصة بالبنك فيما يتعلق بقرض التحدي خلال الفترة من 2012-2022.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منحه لمجموعة من القروض لفائدة المستثمرين الفلاحيين.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، البنوك التجارية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

This study aims to highlight the role of commercial banks in financing investment projects by projecting the study on the Bank of Agriculture and Rural Development and the agency of Bordj Bou Arreridj, relying on the descriptive analytical approach, and studying the challenge loan file obtained by the farmer investor, in addition to highlighting statistics for the bank regarding the challenge loan during the period from 2012-2022.

The study reached a set of results, the most important of which are: The Bank of Agriculture and Rural Development finances investment projects by granting a set of loans to agricultural investors.

Keywords: investment projects, commercial banks, Bank of Agriculture and Rural Development.

قـــائمـــــة المـــحـــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الاهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة حول الدراسة	64-5
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية	57-6
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية	37-6
المطلب الثاني: عموميات حول البنوك التجارية	57-37
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	63-58
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	62-58
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية	63-62
خلاصة الفصل الأول	64
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	98-66
تمهيد	66
المبحث الأول: الإطار التعريفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	74-67
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70-67
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.	74-70
المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري فلاحي عن طريق قرض التحدي	88-74
المطلب الأول: كيفية منح القرض من طرف البنك	84-74
المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض واحصائيات خاصة بقرض التحدي الممنوح في وكالة برج بوعريريج	89-84

خلاصة الفصل	90
الخاتمة	93-92
قائمة المراجع	102-95
الملاحق	120-104
فهرس المحتويات	123-122
ملخص	124

قـــــائـــــمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري	51
02	المقارنة بين دراستنا والرسائل والأطروحات باللغة العربية	61-60
03	المقارنة بين دراستنا والمجلات والمقالات العلمية باللغة العربية	62
04	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	63
05	مدى مساهمة كل من البنك، المؤسسة ANGEM والزبون	80
06	مدى مساهمة الزبون في قيمة قرض التحدي	83
07	حالة قرض مدته 10 سنوات	84
08	مواصفات القرض	86
09	قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج خلال السنوات (2012-2022)	88

قـــائـــــمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المشروع حسب نموذج ICOM	08
02	أبعاد المشروع الاستثماري	11
03	الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	73
04	منحنى بياني يوضح عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج خلال السنوات (2012-2022)	89

قـــــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملف القرض	104
02	طلب القرض	105
03	سند طلبية	106
04	شهادة توفر العتاد	107
05	فاتورة شكلية	108
06	نسخة من الجدول عدم الاخضاع للضريبة	109
07	بطاقة مستثمر تثبت عضوية مستثمرة فلاحية	110
08	دراسة الجدوى	111
09	شهادة عدم المديونية للتعددية الفلاحية	112
10	عقد امتياز	113
11	وصل استلام ملف طلب القرض	114
12	شهادة قبول القرض	115
13	تعهد برهن وتأمين العتاد	116
14	عقد رهن الضمان لفائدة البنك (عقار)	117
15	شيك خاص بالمستثمر	118
16	محضر معاينة ميدانية	119
17	جدول اهتلاك القرض	120

مقدمة

تمهيد

تلعب المشاريع الاستثمارية دورا أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، فهي تحرك عجلة التنمية وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الانتاج سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ونظرا لأهمية هذه المشاريع الاستثمارية ودورها الفعال في المحيط الاقتصادي إلا أن الجانب التمويلي يعتبر من أكثر الجوانب التي يجب أن يولى بها اهتمام كبير لاستمرارها وازدهارها، لكن يبقى نقص آليات وصيغ التمويل المتاحة تشكل عائقا أمام المشاريع الاستثمارية. اذ يعتبر مشكل التمويل من أبرز ما يعيق تطورها في مرحلة الانطلاق والتوسع وعدم قدرة أموالها الخاصة ومواردها الذاتية على تغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها خاصة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، التجديدية والتوسعية، فلا يكون أمامها إلا خيار اللجوء الى التمويل الخارجي، حيث تعتبر البنوك التجارية الجهة الرئيسية التي توفر التمويل الضروري لتحقيق هذه المشاريع من خلال تقديم الخدمات المالية والتمويل اللازم لها وإيجاد الآليات المناسبة لتحفيز ودعم هذه المشاريع.

وفي سعيها للقيام بدورها على أكمل وجه تواجه البنوك التجارية تحديات كبيرة، فهي مطالبة بالبحث عن مصادر متنوعة للأموال التي تستخدمها في مختلف نشاطاتها، في بيئة تنافسية كبيرة مع مختلف المؤسسات والهيئات المالية الأخرى، لكن التحدي الأكبر يكمن في كيفية استغلال تلك الأموال بالطريقة المثلى التي تحقق أهداف البنوك وأهداف المجتمع ككل، لذلك يعتبر خلق فرص مختلفة لمنح الائتمان في بيئات مناسبة لسياسات كل بنك ومتوافقة مع طبيعة عمله، تحقق أفضل توليفة بين السيولة، الربحية والأمان باعتباره أكبر مؤشر على نجاح البنك وكفاءة إدارته.

وتسعى البنوك الجزائرية كمثيلاتها في مختلف الدول إلى لعب الدور المنتظر منها في تنشيط الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الظروف التي مرت بها الدولة في السنوات الأخيرة وما شهدته من ضغوطات بسبب تراجع أسعار النفط، والتي جعلت الاهتمام بقطاعات أخرى خارج المحروقات لدعم مداخيل الدولة من جهة وتقليل فاتورة الواردات من جهة أخرى ضرورة ملحة، ولتشجيع الاستثمار أخذت الدولة على عاتقها توفير المناخ الاقتصادي الملائم لإنجاح العملية الاستثمارية من خلال سن قوانين جديدة للاستثمار وانشاء العديد من الآليات والهيئات والأجهزة الداعمة للاستثمار.

اشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يتضح أن جوهر الدراسة يتعلق بمحاولة تحليل دور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن هذا المنطلق، يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة وفعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

اشكالية الدراسة

ولمعالجة الاشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟
- ✓ ما مدى مساهمة قرض التحدي في التمويل الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية برج بوعريريج؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من السؤال الرئيسي للإشكالية والأسئلة الفرعية المنبثقة منها نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تعتمد البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية على مجموعة من الخدمات من بينها الخدمات الاقراضية.
- ✓ يساهم قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل إيجابي وبدرجة كبيرة في تمويل القطاع الفلاحي في ولاية برج بوعريريج.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ للمشاريع الاستثمارية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ معرفة مختلف مصادر التمويل الموجهة للمشاريع الاستثمارية.
- ✓ مساهمة قرض التحدي في دعم الاستثمارات الفلاحية.

أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على كل من البنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية.
- ✓ التعرف على مختلف القروض والتسهيلات التي تقدمها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ التعرف على نوع الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ التعرف على دور قرض التحدي في دعم المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية وعرض المفاهيم حول الموضوع قيد الدراسة والبحث والالمام بمختلف جوانبه، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه من خلال ابراز مختلف الاحصائيات المعطيات والبيانات في شكل جداول وأشكال، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب المقابلة

الشخصية من أجل فهم الموضوع والوصول إلى استنتاجات واقتراحات علمية مقبولة.

حدود الدراسة

يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

- ✓ **الحدود الزمانية:** امتدت هذه الدراسة من شهر جانفي إلى 06 جوان 2024.
- ✓ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات وهي القروض البنكية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع بناء على عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ الاهتمام الشخصي بمعالجة المواضيع المتعلقة بالبنوك.
- ✓ اثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات والبيانات في هذا المجال.
- ✓ ارتباط الموضوع بمجال التخصص في الإدارة المالية.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والمشاكل وخلال إعدادنا للموضوع واجهنا بعض المشاكل:

- ✓ عدم تفاعل المؤسسات المالية فيما يخص تسهيل الحصول على الاحصائيات المتعلقة بقرض التحدي لكامل ولاية برج بوعريريج
- ✓ ضيق الوقت.

هيكل الدراسة

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال فصلين مبتدئين ذلك بمقدمة لننهيه بخاتمة تجسد أهم النتائج المتوصل إليها، وذلك كما يلي:

جاء الفصل الأول بعنوان **الإطار النظري والدراسات السابقة حول الدراسة،** وتضمن مبحثين: المبحث الأول جاء بعنوان: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية، والمبحث الثاني بعنوان: الدراسات السابقة.

في حين الفصل الثاني جاء بعنوان الإطار التطبيقي للدراسة، وقد تضمن أيضا مبحثين حيث جاء المبحث الأول بعنوان: الإطار التعريفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني بعنوان: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف البنك.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة حول الدراسة

تمهيد

تعتبر المشاريع الاستثمارية هي الكيان الأساسي لقيام الأنشطة الاقتصادية والأداة الأساسية للتميز، لذلك تسعى معظم المؤسسات الاقتصادية والأفراد على تبني هذه الأداة والعمل على انجاحها، ولكن من أجل تحقيق ذلك لا بد من وجود وسائل الدعم التي تساعد على تحقيق ذلك.

إن المشاريع الاستثمارية تقف أمام العديد من مصادر التمويل من بينها تجد مصادر التمويل البنكية التي تتحصل عليها من عند البنوك التجارية، وذلك وفق أسس ومعايير مدروسة.

قسمنا الفصل الأول إلى:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية
- ✓ **المبحث الثاني:** دراسات سابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية الدعامة الأساسية لقيام الدول والاقتصاد ككل باعتبارها أساس الحضارة والتنمية، لذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب هذه المشاريع ومعاملتها معاملة خاصة، انطلاقا مما سبق سنسعى من خلال هذا المبحث إلى ابراز أهم الحيثيات النظرية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

يحظى موضوع المشاريع الاستثمارية باهتمام كل من الباحثين، المتخصصين والاقتصاديين، لأن المشاريع الاستثمارية هي المعيار الأساسي لقيام، تطور ونجاح اقتصاديات الدول

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

إن المشروع الاستثماري هو اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء، توسيع أو تطوير ما هو قائم فعلا بهدف زيادة إنتاج السلع أو الخدمات في مكان ما خلال فترة معينة.

أولا: تعريف المشروع الاستثماري

إن مصطلح المشروع الاستثماري هو مصطلح مركب من "مشروع" و"استثمار" يستعملان للدلالة على المشاريع الاستثمارية، ويعتبر من المصطلحات التي عرفت العديد من التعاريف

1. تعريف الاستثمار

1.1. لغة

يعرف على أنه: "من مصدر استثمر المال، أي ثمره".[1]

كما يعرف أيضا على أنه: "طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه، وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه".

ولذلك فإن المفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على: "استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن".[2]

---

[1] كريمة جيدل، **أحكام أراضي الأوقاف الموجهة لاستقبال المشاريع الاستثمارية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 213/18**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ال عدد 04، ال مجلد 58، الجزائر، 2021، ص 478.

[2] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 05.

1.2. اصطلاحا

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين، الباحثين الاقتصاديين وغيرهم، لذلك فإن التعاريف بخصوصه تعددت، وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية، الحرمان والانتظار، لذلك فالاستثمار يعني: "التضحية بأنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد يتوقع على الحصول عليه في المستقبل، وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية، الحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار".[1]

حدد هذا التعريف أن الاستثمار مرتبط بثلاثة مفاهيم (التضحية، الحرمان والانتظار) بحيث يعتبر الاستثمار هو التضحية بملغ مالي آني في مقابل الحصول على عائد مستقبلي.

كما يعرف أيضا على أنه: "تضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على اشباع أكثر في المستقبل".[2]

حدد هذا التعريف نوع التضحية التي يضحي بها المستثمر ألا وهي التضحية باشباع رغبة استهلاكية آنية، على أمل الحصول على عائد مستقبلي مرضي.

2. تعريف المشروع

يعرف المشروع على أنه: "كلمة تدل على استثمار يرجى تحقيقه في المستقبل، ومن الناحية المالية نتحدث عن سنة على أقل، أي أن المشروع هو عبارة عن هدف مستقبلي يجب إتخاذ قرار بانجازه أو التخلي عنه، وهو المقصود في هذا الفصل ولكن أيضا تطلق كلمة مشروع على كل نشاط استثماري في طور الانجاز، أي لم يتحقق بعد فهو ما يزال يحتاج إلى جهد تكلفة ووقت لتحقيقه، كما يمكن التخلي عنه أو التغيير في مساره في أي مرحلة منه".[3]

انطلاقا من هذا التعريف الموجز نجد أنه قد ارتبط المشروع بالاستثمار الحالي الذي يقوم به المستثمر والذي يتوقع أن يتحقق في المستقبل خلال سنة على الأقل، مما يعبر عن هدف يسموا إليه

---

[1] منصوري الزين، **آلية ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 20، بتصرف.

[2] كمال شريط، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص ص 02، 03، بتصرف.

[3] كمال مرشدي، **تقييم المشاريع الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على قيمة المؤسسة–بالإشارة إلى IAS 07–دراسة حالة مؤسسة TREFISOUD مشروع –TORON–في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2015/2014، ص 13، بتصرف.

المستثمر في المستقبل إما أن يحقق هذا الهدف أو قد يتخلى عليه، تشمل المشاريع أيضا كل نشاط استثماري في طور الانجاز (مشروع انشائي) الذي يتطلب أيضا جهد، تكلفة ووقت أكبر لتحقيقه.

يعرف المشروع بأنه: "نشاط بشري منظم يهدف إلى انجاز هدف معين في فترة زمنية محددة (بدايتها ونهايتها محددة)، وباستخدام موارد متنوعة من العاملين، مستلزمات فنية، الطاقة، المواد الأولية، المواد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية انجاز المشروع".[1]

ركز هذا التعريف على النشاط البشري باعتبار أن المستثمر هو أساس المشروع، كما أنه حدد للمشروع فترة زمنية محددة من بداية إلى نهاية المشروع، بالإضافة إلى مختلف المستلزمات المالية، الفنية، المادية، بيانات والمعلومات التي يحتاجها المستثمر لإنجاز مشروعه.

2.1. تعريف المشروع في إطار نموذج ICOM

2.2. نموذج ICOM

هو نظام تشغيل يقوم بتحويل أنواع معينة من المدخلات إلى مخرجات محددة في ظل مجموعة من القيود وباستعمال آليات محددة.[2]

شكل رقم 01: المشروع حسب **نموذج ICOM**

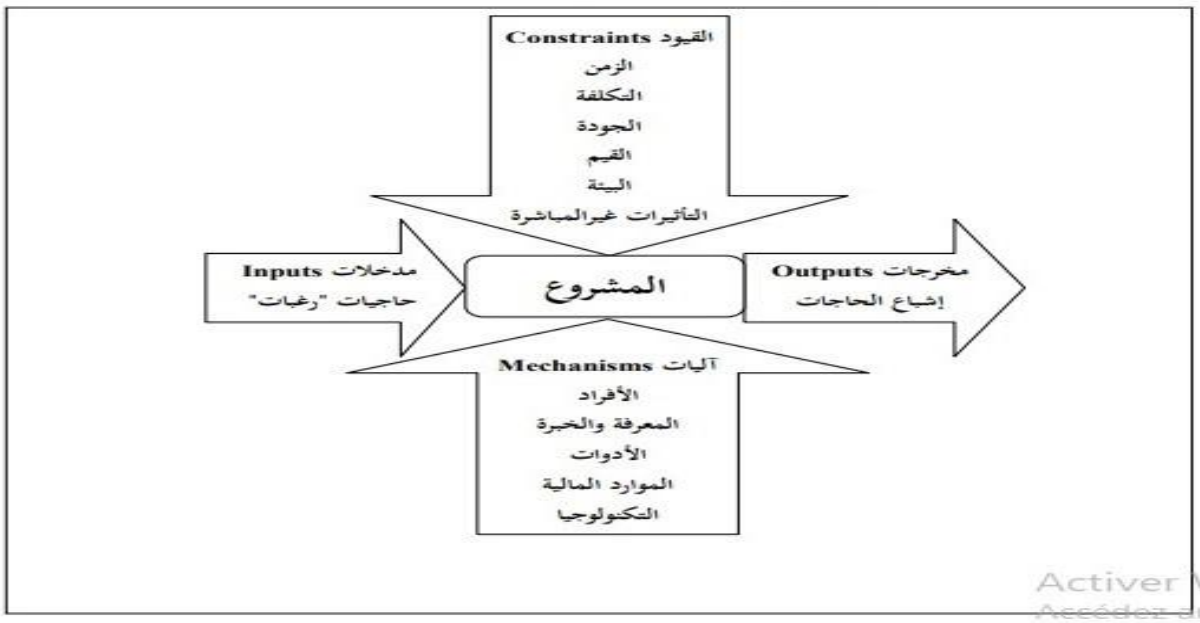

المصدر: مؤيد الفضل، **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**، د ط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 23.

[1] مؤيد الفضل، **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**، د ط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 19، بتصرف.

[2] سعد صادق، **إدارة المشروعات**، د ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 45، بتصرف.

إذن فالمشروع بموجب هذا النموذج يتضمن العناصر التالية:[1]

2.2.1. المدخلات: تمثل الرغبة التي يريد المستثمر تحقيقها الحالي، ويشكل المشروع الأداة التنظيمية للاستجابة لأي عملية تغيير في أنظمة عمل المنظمة المادية وغير المادية، وانطلاقا من وثيقة المدخلات يمكن تقييم الوضع الحالي ومبررات التغيير المطلوب، والتي قد تعتبر أحيانا استجابة لرغبات المستهلك أو تنفيذا لحاجات استراتيجية للمنظمة أو الاثنين معا؛

2.2.2. القيود: تتمثل هذه القيود في (الوقت، التكلفة والجودة)، إضافة إلى قيود أخرى يمكن توضيحها كما يلي:

- ✓ **الوقت:** حيث جميع المشاريع مقيدة بزمن معين للإنجاز والذي يشكل في الواقع تحدي كبير لإدارة المشروع؛
- ✓ **التكلفة:** إن حجم وتكاليف الحصول على الموارد المالية تعتبر عاملا أساسيا في استمرارية عمليات تنفيذ المشروع؛
- ✓ **الجودة:** وتتمثل بجميع المعايير المحلية والدولية الخاصة بالجودة والمرتبطة بالمشروع، بما في ذلك مراحل وعمليات تنفيذ المشروع؛
- ✓ **القيم:** يقصد بها قيم المنظمة التي توجه سياستها والتي تميزها عن المنظمات الأخرى؛
- ✓ **البيئة:** تعتبر المحددات البيئية التي توضحها قوانين كل دولة، من القيود الأساسية التي أخذت تحكم كل عمل المنظمات في معظم دول العالم؛
- ✓ **المنطق:** وتتمثل بالقيود التي يتطلبها التتابع المنطقي لأنشطة المشروع والتي تفترض انتهاء نشاط معين لبدء النشاط اللاحق له؛
- ✓ **التأثيرات غير المباشرة:** يقصد بها أي مؤثرات غير متوقعة قد يؤثر على استمرار المشروع أو انهاءه مثل: الكوارث الطبيعية، أية تغيرات اقتصادية ...إلخ.

2.2.3. آليات العمل: هي الأدوات أو الآليات التي من خلالها يتم تحقيق المخرجات ويمكن حصرها في:

- ✓ **الأفراد:** الذين يستخدمون بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة المشروع؛
- ✓ **المعرفة والخبرة:** تتمثل بمساهمة الخبراء في دعم عملية انجاز المشروع؛
- ✓ **الأدوات:** تتمثل في جميع التقنيات والأدوات التي تساهم في تنظيم العمل؛
- ✓ **الموارد المالية:** تتمثل في المصادر التي تساهم في انجاز مراحل المشروع؛

[1] مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 21، بتصرف.

- ✓ **التكنولوجيا:** المتمثلة بالموجودات المادية التي تساهم في انجاز مراحل المشروع.

2.2.4. المخرجات: تمثل المخرجات النواتج النهائية التي يفترض عند مطابقتها لمعايير الجودة ستحقق رضا المستهلك وتحقق أهداف المنظمة، فهي تعبر فعليا عن ما حققته المؤسسة.

ثانيا: خصائص وأبعاد المشروع الاستثماري

يتميز المشروع الاستثماري بمجموعة من الخصائص والأبعاد منها ما يلي:

1. خصائص المشروع الاستثماري

يملك المشروع الاستثماري مجموعة من الخصائص المميزة له، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- ✓ **الهدف (ماهية المشروع):** يحدث المشروع لمرة واحدة فقط لتحقيق نتائج نهائية مخطط لها؛[1]
- ✓ **حياة المشروع:** بمعنى له عمر محدد، فخلال العمر الانتاجي لتنفيذ المشروع، فإن هذا الأخير يمر بمراحل تطور مختلفة على الرغم من اختلاف المشاريع من حيث طبيعة أنشطتها والمخاطر التي تواجهها إلا أنها تشترك في المراحل تمر بها من لحظة ظهور فكرة المشروع وحتى نقطة الانتهاء وتسليم المشروع، هذه المراحل يطلق عليها مراحل حياة المشروع؛
- ✓ **ميزة المشروع خاصة (الانفرادية):** يتميز كل مشروع بخصائص فريدة تميزه عن المشروعات الأخرى ويمكن القول أنه لا يوجد مشروعان للبحث والتطوير متماثلان مع بعضمها تماما، وقد يتشابه مشروعان من حيث العناصر الأساسية إلا أنهما سيواجهان درجة مختلفة من المخاطر؛
- ✓ **عقدة المشروع:** المشاكل أو التعقيدات التي يواجهها المشروع خلال دورة حياته، ويلعب التخطيط والتنظيم دورا بارزا في حل عقدة المشروع؛
- ✓ **التداخلات:** وهي ما تواجهه إدارة المشروع من تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ذاتها، وذلك مثل قسم التسويق، التمويل، الإنتاج...إلخ، وينبغي على إدارة المشروع أن تملك صورة واضحة عن هذه التداخلات في كل مرحلة من مراحل المشروع، وبناء علاقة مناسبة مع كل قسم وظيفي منعا للصراع وحدوث أي نوع من المشاكل.

هناك ما يعرف بعناصر المشروع الناجح، والتي هي كما يلي:[2]

- ✓ **المجال:** وهو يعني أن مجال أو حدود الانحراف ما بين ما هو متوقع وبين ما تم تنفيذه فعليا في كل مرحلة من مراحل المشروع هو محدد؛

---

[1] صالح هشام، **مدى استخدام الأساليب الكمية في تخطيط المشاريع والرقابة عليها في الجزائر–دراسة تطبيقية على مشروع استثماري،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017، ص 16، بتصرف.

[2] صالح هشام، مرجع سابق، ص ص 17–19، بتصرف.

- ✓ **التكلفة:** يقصد به أن حجم الانحراف في التكاليف هو أقل ما يمكن ما بين ما هو مقدر وما هو فعلي؛
- ✓ **الجدولة:** ويقصد بها أن عملية جدولة المشروع تتم بنجاح وانسيابية عالية؛
- ✓ **رضا المستهلك:** وهو أحد المؤشرات الهامة في نجاح المشروع حيث أن المستهلك يستطيع عرض صورة كاملة عن مدى كون المشروع ناجح أو لا.

2. أبعاد المشاريع الاستثمارية

يتضمن كل مشروع استثماري أربعة أبعاد أساسية:[1]

- ✓ هدف واضح ودقيق؛
- ✓ موارد مالية وبشرية كافية؛
- ✓ ظروف تحقيق المشروع، وهي ظروف تتعلق بالمحيط؛
- ✓ نتائج المشروع والآثار المتوقعة منه.

شكل رقم02: أبعاد المشروع الاستثماري

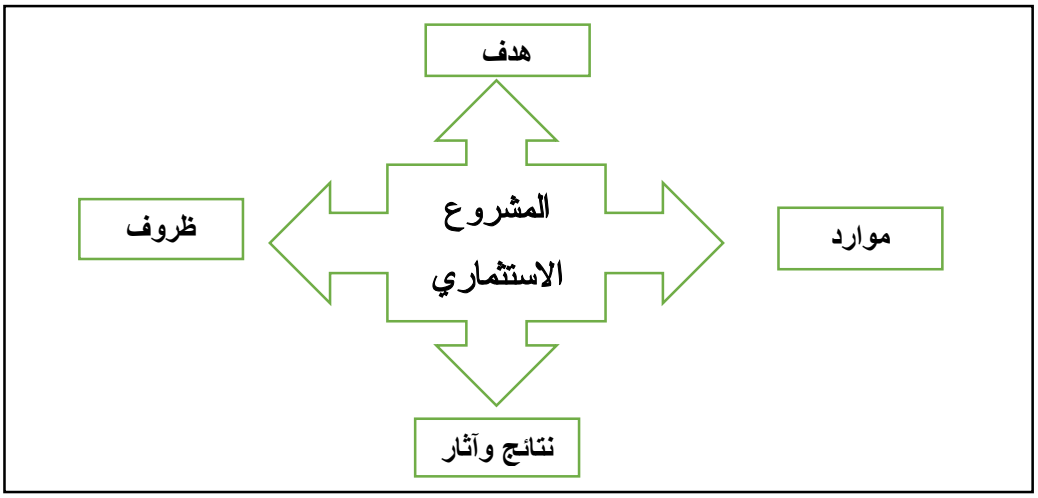

المصدر: رحيم حسين، **أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 229.

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 229.

ثالثا: أهداف المشاريع الاستثمارية

يسعى المستثمر من خلال تبنيه للمشروع الاستثماري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:[1]

- ✓ **انجاز المشروع حسب الميزانية المرصودة:** تتمثل هذه الميزانية في مجمل التكاليف المسموح بها للمشروع، والمواد المخصصة للعمل المراد انجازه؛
- ✓ **انجاز المشروع حسب البرنامج الزمني المسطر:** يلتزم من خلالها بالفترة الزمنية التي سيتم خلالها العمل اللازم لإتمام المشروع؛
- ✓ **الالتزام بمتطلبات المشروع:** وتتمثل فيما يتوجب القيام به للوصول إلى النتائج النهائية، وتتضمن الخصائص اللازم توفرها في المنتج أو الخدمة النهائية، المواصفات التقنية والنوعية، حجم المعايير المستخدمة في تحديد ومعرفة هذه المواصفات.

رابعا: أنواع المشاريع الاستثمارية

للمشاريع الاستثمارية عدة تصنيفات:

1. حسب معيار الملكية

يمكن تقسيم المشروعات حسب ملكيتها إلى ثلاثة أقسام هي:

1.1. المشروعات الاستثمارية الخاصة

المشروعات الاستثمارية الخاصة هي: "المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص، وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، من هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الانتاج، ويندرج ضمن تكاليف الانتاج بحسب هذا المفهوم جميع النفقات التي يتحملها المشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه على المدى القصير إلا أن معظم المشروعات تخطط للربح على المدى الطويل، ولكن على الرغم من أن تحقق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد فبجانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى كثيرة موضعا لاهتمام المشروعات الخاصة ومن أهمها :

- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وقيمة كبيرة من الأسواق؛
- ✓ الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي؛
- ✓ كسب أسواق خارجية وتعظيم الصادرات؛
- ✓ وهناك أهداف أخرى كالاحتفاظ بسمعة حسنة، البقاء والاستمرار والأهداف الاجتماعية والتي تكون نابعة من منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضا

[1] نعيم نصير، **إدارة وتقييم المشروعات**، د ط، المنظمة العربية للتنمية، عمان، الأردن، 2005، ص 13.

العملاء والقائمين على صنع القرار، إلا أنه يجدر القول هنا أن تعظيم القيمة السوقية يعتبر الهدف المسيطر على باقي الأهداف.[1]

1.2. المشروعات العامة

"هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا نتج عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة".[2]

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروعات تحقق منه ربح أم لا، ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن المشاريع العامة لا تهتم بالربح اطلاقا، يجب أن لا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشأ المشروع العام من أجلها، وفي ما يلي أهم الأهداف:[3]

- ✓ قيام بعض المشروعات المرتبطة بأمن الدولة مثل: صناعة الأسلحة؛
- ✓ قد تقوم الدولة بانشاء مشروعات وبيع منتوجاتها بأقل من تكلفتها لاعتبارات اجتماعية؛
- ✓ قد يكون الغرض من انشاء الدولة لمشروعات انتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوءها لفرض ضرائب.

1.3. المشاريع المشتركة

نعني بالمشروع المشترك نوعا من التعاون بين طرفين أو أكثر في نشاط استثماري، أيا كان الشكل القانوني والإداري لهذا النشاط، الذي قد ينحصر في بلد أو يمتد إلى عدة بلدان، وتهدف هذه المشاريع إلى ما يلي:[4]

- ✓ إقامة علاقة اقتصادية متكافئة وتعزيز الروابط؛
- ✓ مواجهة المشكلات الاقتصادية بصورة مشتركة والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛
- ✓ محاولة التقليل من مخاطر الاستثمار وذلك عن طريق توزيع الأعباء على المشتركين، بالإضافة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة والتجربة؛
- ✓ العمل على اختراق أسواق موصوفة بصعوبة الاختراق تتيح للمستثمرين عوائد محفزة؛
- ✓ الاستفادة من أثر التعاون وهذا خاصة في المشروعات ذات رؤوس الأموال الضخمة.

---

[1] موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 18.

[2] موسى شقيري نوري، مرجع سابق، ص 19.

[3] فريد مقران، **التخطيط المالي للمشاريع الاستثمارية–دراسة حالة سوناطراك–فرع نشاط المنبع**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تخطيط وتنمية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 21.

[4] فريد مقران، مرجع سابق، ص 22.

2. حسب معيار الحجم

تصنف المشاريع الاستثمارية حسب معيار الحجم إلى:

2.1. المشاريع الصغيرة

تختلف المشاريع التي تضعها الدول لتعريف المشاريع فبعض الدول تعدها أنها التي توظف أقل من 10عمال، وبعضها يرى أنها التي توظف أقل من 50 عاملا وقد يصل إلى 500 عامل.

2.2. المشاريع المتوسطة

هناك اختلاف في تعريف المشاريع المتوسطة حيث يرى فريق خاصة في الدول المتقدمة بأنها:" المشاريع التي توظف من (100- 500) عامل، ويرى آخرون بأنها: تلك التي يتراوح رأس مالها بين 3 ,5 مليون دولار، وهناك من يزيد على ذلك سواء في عدد العمال أو من ناحية رأس المال.

2.3. المشاريع الكبيرة

هي تلك المشاريع التي يصل عدد العاملين فيها إلى 500 عامل أو أكثر، يكون رأس مالها ضخم نسبيا".[1]

الفرع الثاني: أساسيات المشاريع الاستثمارية

للقيام بمشروع استثماري لا بد من توفر مجموعة من المكونات، الدراسات الذين يعتبرون من أهم المراحل التي يمر بها المشروع قبل تنفيذه، كما أنه يمر بمراحل متتالية إلى غاية أن يصبح مشروع قائم بذاته

أولا: مكونات المشروع الاستثماري

من أهم مكونات المشروع الاستثماري نجده فيما يلي:

1. **موقع المشروع:** يقصد به ذلك الحيز الجغرافي الذي يقع فيه المشروع؛
2. **عمر المشروع:** لكل مشروع عمر افتراضي له نقطة بداية ونقطة نهاية وهو أيضا المدة التي على أساسها تقوم الدراسة، ومنه توجد 03 أعمار وهي:

2.1. العمر التكنولوجي: الوقت الذي تعطيه المصلحة التكنولوجية من أجل تغيير أو تجديد العتاد؛

2.2. العمر الانتاجي: هو عبارة عن الفترة التي يكون فيها المشروع منتجا، بمعنى أن الآلات والتجهيزات ما زالت قادرة على الانتاج؛ [2]

---

[1] محمد عبد الله أبو غزالة، **إدارة المشاريع الصغيرة**، د ط، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 26.

[2] عامر هشام، **فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية–دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020/2019ص 26.

2.3. العمر الاقتصادي: هو تلك الفترة من حياة المشروع، وعادة ما يرمز لها بN والتي يكون فيها المشروع قادرا على الانتاج بصورة اقتصادية، أي يحصل على تدفقات نقدية موجبة معتبرة في نفس الوقت بحيث تبرر استمراريته، ويتأثر بعاملين:[1]

- ✓ **الاهتلاك المادي:** يتمثل في انخفاض انتاجية المشروع، وبالتالي انخفاض إراداته، كما يظهر هذا الاهتلاك في صورة أخرى تتمثل في زيادة تكاليف الصيانة بصورة غير اقتصادية؛
- ✓ **الاهتلاك المعنوي:** فيتمثل بما يسمى تكاليف التقادم الأصول المكونة للمشروع، وهذا التقادم يظهر بصورتين، الأولى نتيجة تقادم منتجات المشروع مما تؤدي إلى انخفاض إيرادات المشروع، أما الصورة الثانية فتكون نتيجة ظهور وسائل انتاج جديدة تنتج نفس النوع من السلع التي ينتجها المشروع لكن بوفرات أكثر.
- ✓ **القيمة المتبقية للمشروع:** يقصد بها قيمة الأصول المكونة له في نهاية عمره الاقتصادي والتي يمكن بيعها وتحصيل تدفقات نقدية نتيجة لذلك، حيث تضاف هذه القيمة لإيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع بعد اقتطاع الضرائب منها، كما يجب استبعاد هذه القيمة من قيمة حجم الاستثمار قبل حساب أقساط الإهتلاك.[2]

3. التدفقات النقدية: تمثل التدفقات النقدية حركة النقود من المشروع وإلى المشروع، حيث تعتبر التدفقات النقدية الواردة إلى المشروع تدفقات نقدية داخلة بينما التدفقات النقدية الصادرة عنه فهي تدفقات نقدية خارجة:[3]

3.1. **التدفقات النقدية الخارجة:** هي التكاليف والأعباء التي يتحملها المشروع،[4] وتشمل ما يلي:[5]

- ✓ أقساط مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة؛
- ✓ الفائض القابل للتوزيع بعد تغطية كافة الأعباء بما فيها الضرائب؛
- ✓ ثمن بيع الأصول الثابتة بعد انتهاء عمرها الافتراضي.

3.2. التدفقات النقدية الداخلة: هي العوائد والإيرادات التي يحصل عليها المشروع

---

[1] عامر هشام، مرجع سابق، ص 26.

[2] مرجع نفسه، ص 26.

[3] صلاح الديس حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 86.

[4] فريد مقران، مرجع سابق، ص 17.

[5] حكمت أحمد الراوي، مرجع سابق، ص 27.

4.الهيكل التنظيمي، الإداري والتقني للمشروع

يتكون من:

- ✓ **الهيكل التنظيمي:** وهو الكيفية التي يتم بها ربط وحدات المشروع المختلفة مع بعضها بالبعض لتحقيق الهدف المرجو؛
- ✓ **الهيكل الإداري:** وهم الأفراد المسؤولون عن إدارة المشروع ووحداته المختلفة؛
- ✓ **الهيكل التقني:** يقصد به الأفراد المختصون بالاشراف والمتابعة الأعمال الفنية المتعلقة بالمشروع وكذلك المهندسين المكلفين بتنفيذ البرامج.[1]

بالإضافة إلى تحديد ما يلي:[2]

- ✓ اعداد مواصفات المشروع؛
- ✓ خطة المشروع؛
- ✓ الميزانية؛
- ✓ خطة تقديرات التكاليف؛
- ✓ تحديد مؤشرات الجودة المطلوبة؛
- ✓ تحديد المساحة المتوقعة لعدم اليقين.

ثانيا: مصادر أفكار المشروعات الاستثمارية

تعتبر أول خطوة يخطوها المستثمر هي البحث عن فكرة جديدة للمشروع من مصادر مختلفة، والتي تتنوع، نذكر منها ما يلي:

- ✓ **تحليل قطاعات الاقتصاد الوطني:** تحليل كل القطاعات الاقتصادية الصناعية الزراعية، الثروة الحيوانية، السياحية، التجارية، والتعرف على أوجه النقص في انتاج أو عمل هذه القطاعات، وفيما إذا كانت هنالك حاجة إلى مشروعات جديدة.[3]
- ✓ **خطط وبرامج التنمية:** من خلالها يمكن التعرف على العديد من الأفكار الاستثمارية، لأن دراسة وتحليل تلك الخطط والبرامج يتيح فرصة إيجاد أسواق ومنتجات معينة، اذ أن هذه البرامج تتضمن مشروعات عديدة، تحدد القطاعات التي تحتاج إلى تطوير والمناطق التي تحتاج إلى التنمية، وتكون مؤهلة لإقامة مشروعات استثمارية فيها.[4]

---

[1] فريد مقران، مرجع سابق، ص 17.

[2] عامر هشام، مرجع سابق، ص 19.

[3] قاسم ناجي حمندي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2000، ص 18.

[4] عبد المنعم عوض الله، مرجع سابق، ص 30.

- ✓ **قوائم وكشوفات التجارة الخارجية:** سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير، حيث تساهم عملية تفحص وتحليل قوائم الواردات والصادرات من السلع، في اكتشاف أفكار المشروعات تنتج سلع معينة، تكون الكميات المستوردة أو المصدرة منها لمواجهة الطلب المحلي أو الخارجي عليها، تكفي لإقامة وحدات انتاجية تتولى انتاج هذه السلع والخدمات لغرض سد حاجات السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.[1]
- ✓ **دراسة الموارد الطبيعية المتاحة:** يعتبر مخزون الموارد المحلية، أفضل نقطة في بداية البحث عن أفكار السلع الجديدة، فالدول التي تقوم بتصدير الموارد في شكلها الخام مقابل عائد بسيط، توفر مكاسب أكبر، كان من الممكن أن تعود عليها، نظير قيام مشروعات لتصنيع هذه المواد واستغلالها.
- ✓ **دراسة جداول المدخلات والمخرجات:** توضح جداول المدخلات والمخرجات الترابطات الموجودة بين القطاعات المختلفة، وكثيرا ما تكشف هذه الدراسة عن حاجة المجتمع لإقامة مشروعات تمد صناعات قائمة بمدخلات هي في حاجة إليها، أو إقامة مشروعات تستخدم مخرجات الصناعة القائمة كمدخلات لها، فالتداخلات القائمة في الهياكل الصناعية تخلق ترابطات سواء كانت أمامية أو خلفية تسمح بخلق أفكار المشروعات تجد فرصا لتجسيدها.
- ✓ **مطالعة التطورات التكنولوجية المستمرة:** توجد أفكار المشروعات كان من غير الممكن في الماضي تجسيدها رغم الحاجة إليها، وأصبحت ممكنة في الوقت الحاضر بفضل التطورات والمستجدات التكنولوجية الحديثة، فالإطلاع على التطورات والمستجدات يوحي دائما بأفكار المشروعات جديدة.
- ✓ **دراسة مهارات العمالة المتاحة محليا:** تسمح دراسة مهارات العمالة المتاحة في المجتمع بخلق أفكار لإقامة مشروعات، تستغل هذه المهارات المتوفرة في انتاج سلعة أو خدمة بتكلفة منخفضة.
- ✓ **تجارب التنمية في الدول الأخرى:** والتي ظروفها عامة مشابهة لظروف البلد موضوع الدراسة، حيث أن نجاح مشروعات معينة، يشجع على إقامة مثلها في البلد المعني مع مراعاة اختلاف الظروف، بمعنى وضعها في قالب جديد يتناسب وظروف البلد.
- ✓ **زيارة المعارض التجارية والصناعية:** التي تفتح أبوابها للجمهور وتمنح فرصا ممتازة لاكتشاف أفكار السلع وخدمات جديدة، ومعرفة إتجاهات الصناعة.
- ✓ **استطلاع آراء الخبراء:** يفضل في كثير من الحالات استشارة الخبراء في مجالات الإدارة، الصناعة، الزراعة، السياحة، البنوك والتجارة في خلق أفكار جديدة لمشروعات استثمارية.[2]
- ✓ **مصادر الأفكار المنشورة:** حيث تنشر بعض الجهات سواء كانت منظمات، جمعيات عمومية أو خاصة محلية أو دولية جداول بالفرص الاستثمارية، وارشادات ومقترحات حول المشروعات

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 13.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003، ص 08، بتصرف.

الصالحة للتنفيذ وامكانية نجاحها، ولا تقتصر أهمية هذه النشرات على رجال الأعمال، بل تتعداها إلى مسؤولي التخطيط الاقتصادي في الدولة في بحثهم عن أفكار الاستثمارات جديدة، ويمكن الحصول على هذه المنشورات في المكتبات أو مباشرة من الناشرين.

- ✓ **تحليل إتجاهات السكان البيانات الديمغرافية والتغيرات الاجتماعية:** اذ يمكن التنبؤ بالسلع والخدمات التي تحتاجها الأسواق عن طريق دراسة التحولات العامة التي تحدث في متوسط أعمار السكان، وكذا النمو الديمغرافي والتغيرات الاجتماعية، اذ تساعد رجل الأعمال على تحديد نطاق الأفكار جديدة.[1]

ثالثا: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وطرق تقييمها

1. تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

تعددت التعاريف الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، إلا أن جميع التعاريف إتفقت على أن علم دراسة الجدوى هو من أهم فروع الاقتصاد إلى جانب بعض العلوم الأخرى، فالدراسة الاقتصادية يعد المصطلح الأكثر شيوعا في الاستخدام والتي يمكن توصيفها بأنها أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي مدى امكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة، وبناءا على دلك تصبح دراسة الجدوى أسلوبا علميا للكشف عن احتمالات نجاح أو فشل الأفكار الاستثمارية.[2]

تعرف دراسات الجدوى الاقتصادية بأنها: "ما هي إلا بمثابة دراسات شاملة لكافة المشروعات المقترحة، وصولا إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف".[3]

كما تعرف أيضا على أنها: "عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة امكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته".[4]

---

[1] قاسم ناجي حمندي، مرجع سابق، ص 17.

[2] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 25.

[3] نادي مفيدة وآخرون، **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية المركز الجامعي غليزان**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، ال عدد 07، ال مجلد 04، الجزائر، ص 04.

[4] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص 40.

2. أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

تحتل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة كبيرة عند المستثمر وفي المشاريع الاستثمارية، يمكن ابراز أهميتها في النقاط المختصرة التالية: [1]

- ✓ تعتبر دراسة الجدوى أداة لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أفضل استخدام ممكن أو الاستخدام الأمثل؛
- ✓ اظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة؛
- ✓ تساهم دراسة الجدوى في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع، ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها؛
- ✓ تساعد دراسة الجدوى على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة، التي يدمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل.

3. مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين هما: دراسة الجدوى التمهيدية أو المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية، وهي مبينة كما يلي:

3.1. دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية)

إن أي مشروع كان في الأصل مجرد فكرة تم تجسيدها على أرض الواقع، ومن ثم اذ كانت هذه الفكرة ذات أثر اقتصادي قابلة للتنفيذ على ضوء المعطيات التي يتم جمعها فيلجأ صاحب المشروع عندها لعمل دراسة ميدانية.

ويلاحظ أن دراسة الجدوى المبدئية أنها يجب أن تتم بدقة وبقدر كبير من الخبرات العلمية والعملية لأن الهدف الرئيسي منها هو صنع القرار الخاص بالدخول في المرحلة الثانية وهي مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع، إلى جانب ما تسفر عنها من نتائج أخرى مثل تقدير مبدئي للاستثمار والتكاليف بما فيها تفاصيل تكاليف دراسة الجدوى التفصيلية، وتحديد المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع أنواع المخاطر وكيفية التغلب عليها.[2]

وتهدف هذه الدراسة إلى:[3]

- ✓ تقرير القيام بدراسة تفصيلية للجدوى؛
- ✓ تقدير تكاليف اعداد الدراسة التفصيلية؛

---

[1] موسى شقيري نوري، مرجع سابق، ص 26.

[2] موسى شقيري نوري، مرجع سابق، ص 36.

[3] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص187.

- ✓ تحديد الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في الدراسة التفصيلية.

3.2. دراسة الجدوى التفصيلية: تضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها، وكذلك يتم فيها دراستها، فحصها وتقويمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها ومدى امكانية نجاحها، استمرارها ونموها ومن ثم خروجها إلى حيز التنفيذ هذه الدراسات تتمثل في:

3.2.1. الدراسة القانونية للمشروع: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف الدولة من المشروع وتحديد نوع التسهيلات والقيود القانونية، ومن ثم تحديد امكانية تنفيذ هذا المشروع من عدمها وتحديد شكله القانوني والمزايا التي يمكن أن يتحصل عليها.[1]

3.2.2. دراسة الجدوى الفنية للمشروع: إن لدراسة الجدوى الفنية أهمية كبيرة حيث تنحصر مهمتها في اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع المقترح وما أكثر تلك الحاجات، فهي تساعد على تفحص الآثار المتوقعة للبدائل الفنية المختلفة، سواء ما يتعلق منها بالتكنولوجيا، بدائل الانتاج، البدائل في أساليب الإنتاج، البدائل في البنى التحتية، في المواقع ... إلخ، وهذا يعني أن الدراسة الفنية للمشروع المقترح يمكن أن تكون بمثابة أداة تساعد في الحكم على مدى توافر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.[2]

3.2.3. الدراسة التسويقية: تعتمد على تقنيات دراسة السوق وبحوث التسويق، وتتضمن ما يلي:[3]

- ✓ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتحليل العرض والطلب؛
- ✓ دراسة العوامل المحددة للعرض والطلب؛
- ✓ التنبؤ بالطلب المرتقب على منتجات المشروع؛
- ✓ تحديد الفجوة التسويقية المتاحة، وتقدير الحصة السوقية للمشروع؛
- ✓ تحديد معالم السياسة التسويقية.

3.2.3.1. أهمية الدراسة السوقية

إن الهدف الأساسي من قيام أي مشروع استثماري هو انتاج سلعة معينة أو خدمة يتم تصريفها في السوق قصد الحصول على إيرادات معتبرة، لذلك تفيد دراسة السوق في:[4]

3.2.3.2.2. من حيث دراسة الطلب: تفيد دراسة الطلب على المنتجات والخدمات في:

---

[1] أحمد زغدار، نصر الدين نمرى، **دور وأهمية الموازنة الاستثمارية في إنجاح المشروع الاستثماري،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ال عدد 02، ال مجلد 13، جامعة الجزائر 03، 2003، ص 119.

[2] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص ص 48، 49.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 28.

[4] مسيكة بعداش، **دراسة السوق في تقييم المشاريع الاستثمارية،** ال عدد 01، ال مجلد 06، الجزائر، 2002، ص ص 58، 60، بتصرف.

- ✓ **تحديد حجم الطلب المتوقع:** وعلى أساسها يتمكن القائمون على المشروع من معرفة حدود الطلب الممكن، وبالتالي يمكن تحديد حجم الانتاج، وكذا الاستراتيجية التجارية التي ستتبع ومنه تحديد المبيعات السنوية؛
- ✓ **دراسة تفضيلات المستهلك بخصوص السلع:** تمكن دراسة السوق أيضا من معرفة المستهلك المباشر للسلعة، كما تمكن القائم على المشروع من تحديد القدرة الشرائية للمستهلك ومستوى نوعية السلعة المرتبطة أساس بالسعر، بالإضافة على التعرف على تفضيلات المستهلك لشكل السلعة؛
- ✓ **تحديد مميزات العملية الانتاجية:** يمكن من خلالها تصور نوع التكنولوجيا والتقنيات التي ستستعمل في الانتاج، تفضيلات المستهلك فيما يخص شكل المنتج.
- ✓ **تحديد طاقة الانتاج:** تساعد هذه الدراسة تحديد الطاقة التي سيعمل بها المصنع من خلال تحديد كميات الطلب الممكنة.

3.2.3.2.3. من حيث دراسة العرض

بما أن الدراسة السوقية تساعد على تحديد الطلب يمكنها أيضا من تحديد العرض من خلال:

- ✓ **معرفة حجم العرض المتواجد:** إضافة للعرض المتوقع إضافته مستقبلا من خلال معرفة الكمية التي يجب الدخول بها إلى السوق، يتحقق هذا من خلال التعرف على الكميات المعروضة من طرف منتجين متواجدين أو مشاريع استثمارية جديدة ترغب في انتاج نفس السلعة؛
- ✓ **تحديد السعر المعروض:** من خلال التلائم مع السعر السائد في السوق والمتكون نتيجة توازن العرض والطلب، فسعر العرض هو السعر المقترح من طرف المنتج وسعر الطلب هو الذي سيستقبله المستهلك؛

3.2.4. الدراسة المالية

تهدف إلى ترجمة نتائج دراسات الجدوى التسويقية والفنية إلى تقديرات مالية، تتضمن:

- ✓ اعداد القوائم المالية، وتجهيز البيانات والجداول، والتحليلات اللازمة؛
- ✓ تحديد المنافع المالية والأعباء التي يتحملها المستثمر مقابل الحصول على هذه المنافع؛
- ✓ وضع تصور للمركز المالي للمشروع؛
- ✓ هيكل التمويل الأمثل قبل بداية التنفيذ؛
- ✓ تقدير التدفقات النقدية الداخلة وتكاليف التشغيل السنوية والتدفقات النقدية الخارجة.

3.2.5-الدراسة الاجتماعية

تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، وقدرة المشروع في التوظيف والقيمة المضافة التي يساهم بها المشروع في الدخل الوطني.[1]

3.2.6-الدراسة البيئية

دراسة الجدوى البيئية تتناول هذه الدراسة تحديد الأثر المتبادل بين المشروع والبيئة سواء كان هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا، بهدف تقليص الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية والبحث في امكانية معالجة الآثار الضارة قبل وقوعها، دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة أو نقل المشروع إلى موقع آخر، غير الموقع المحدد سابقا وتعتبر هذه الدراسة مهمة، اذ أنه في حالة وجود آثار تضر بالبيئة يستعمل المستثمر معدات لحمايتها، ومنه زيادة تكاليف جديدة للمشروع يجب أن تدرس، وفي حالة ما تبين أن الآثار لا يمكن معالجتها، يرفض الاقتراح قبل الدخول في دراسات الجدوى الأخرى.[2]

رابعا: مشاكل وصعوبات اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية

تكمن مشاكل وصعوبات دراسات الجدوى فيما يلي:

- ✓ في ظل التحولات الاقتصادية والعولمة، تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي، وهذا ما يؤدي إلى مخاطر عدم التأكد التي تدخل في تقدير المتغيرات المتعلقة بالمشروع خلال عمره الانتاجي، وهذا ما يتطلب التعمق في الدراسة لتجنب هذه المشاكل؛
- ✓ صعوبة تقدير التدفقات الداخلية والخارجية خصوصا مع ازدياد المشروعات؛
- ✓ اختلال التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع، وهذا يتطلب البحث لاحداث هذا التوازن؛
- ✓ صعوبات فنية تتطلب الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة والمتخصصة في النشاط الخاص بالمشروع والدراسات الفنية؛[3]
- ✓ عدم توافر ودقة المعلومات والتي تعتبر العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات؛
- ✓ النقص الواضح في المتخصصين في دراسات الجدوى والذي يتطلب وجود فريق من ذوي التخصصات المختلفة؛

---

[1] آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 13.

[2] ياسمين دروازي، **دور الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 48.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية،** د ط، الدار الجامعية، 2002، ص 36.

- ✓ تقييم المشروع خلال فترة غير كافية عند الحكم على نجاح أو فشل المشروع.[1]

خامسا: العوامل المؤثرة في المشروع الاستثماري

هناك بعض العوامل المؤثرة في طريقة تسيير المشاريع الاستثمارية ومن أهمها:

1. نوع النشاط

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على السياسة التي يسير عليها المشروع الاستثماري والمقصود بنوع النشاط هنا هو طبيعة الأعمال التي يباشرها المشروع، كما يعبر عن الأصول التي يحتاج إليها هذا النشاط، فهناك بعض المشروعات التي تحتاج إلى أحجام معينة من الأموال الاستثمارية في الأصول، ويؤثر نوع النشاط على تمويل احتياجات المشروع وعلى عملية الرقابة اللازمة، وتظهر هذه الأهمية في قطاع الهيئات المالية كالبنوك التجارية على وجه الخصوص.

2. حجم المشروع

ويؤثر بصفة خاصة على التمويل، أي سد احتياجات المشروع من الأموال اللازمة وأيضا درجة الرقابة المطلوبة، فكلما كبر حجم المشروع كلما تعقدت مهمة الرقابة، وازدادت أهمية الاعتماد على التنظيم المحاسبي والميزانية التقديرية كوسيلة إدارية للرقابة كلما زاد حجم المشروع أو كلما انخفضت إدارة المشروع عن شخصية أصحاب رأس المال، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الكبيرة يسهل عليها الحصول على الأموال اللازمة لها للتوسع والمواجهة الظروف الطارئة، لأن كبير الحجم مرتبط بقوة المركز المالي مما يزيد ثقة الناس واطمئنانهم لهذه المشروعات.

3. الشكل القانوني

ويؤثر بدرجة كبيرة على معظم أوجه النشاط المالي للمشروع فمثلا المسؤولية المحدودة للمساهمين في المساهمة تضطر للمشروع إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل، كما أنه من ناحية أخرى فإن الشركة هي الشكل القانوني المناسب للمشروع الكبير الحجم، وفي هذا الصدد يجب على أصحاب المشروع أو من ينوب عنهم أن يأخذوا الجوانب القانونية للمشروع بعين الاعتبار، أهم هذه الجوانب تتمثل في:

- ✓ التأكد من مشروعية إقامة الاستثمار؛
- ✓ صياغة العقود الهامة في بداية المشروع؛
- ✓ تحديد الشكل القانوني للاستثمار.

واختيار أحد الأشكال القانونية يرتب حقوق والتزامات قانونية على المشروع، ويرتب ضرورة التصرف في حدود معينة، فالشكل القانوني يعطي للمشروع مميزات معينة، فشركات الأموال تمتاز على

[1] نور الدين تمجغيدين، **دراسات الجدوى بين المتطلبات النظرية والاشكالية العملية**، مجلة الباحث، ال عدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص 211.

شركات الأشخاص في أن الأولى يمكنها أن تحصل على قروض ميسرة وطويلة الأجل، بينما شركات الأشخاص قد تواجه صعوبة في ذلك، وهذا لأن البنوك تثق بصورة أكبر في شركات الأموال.

سادسا: دورة حياة المشروع

1. المخاطرة في المشاريع الاستثمارية

تعرف المخاطرة على أنها: "احتمال الخسارة في النشاط الاقتصادي، نتيجة لتغير شروط وحالة هذا النشاط في إتجاه يختلف عن الإتجاه المتوقع". [1]

كما تعرف المخاطرة على أنها: "إتخاذ القرار الذي تكون آثاره المستقبلية غير معروفة بدقة".[2]

1.2-أنواع المخاطر

إن العديد من المتخصصين يفضلون تصنيف المخاطرة حسب وثيقة "أهم مبادئ تسيير المخاطر"، الذي أعدته لجبنة بازل، حسب هذه الوثيقة يمكن تصنيف المخاطر إلى:[3]

- ✓ **المخاطر المالية:** تتمثل في امكانية عجز المدينين عن تسديد مستحقات ديونهم إما بالمبلغ أو في المدة المتفق عليها أو الاثنين معا؛
- ✓ **مخاطر السوق:** هذه المخاطرة تنتج عن عدم استقرار الظروف الاقتصادية مثل مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن تغير أسعار السوق الخاصة بالسلع والخدمات والأوراق المالية، انخفاض الطلب، تغير أسعار الصرف، نقص السيولة، تغير أسعار الفائدة...إلخ؛
- ✓ **المخاطر العملياتية:** تتعلق بالخسائر المحتملة الناتجة عن السرقة، مختلف أنواع الحوادث، الكوارث الطبيعية أو الأعمال المضرة بالبيئة؛
- ✓ **المخاطر القانونية:** الخسائر الممكنة الناتجة عن عدم تطبيق القوانين، التحايل على القانون، تأويل خاطئء لها، اعداد الوثائق بطريقة غير شرعية؛
- ✓ **المخاطر التنظيمية:** تشمل المخاطر التي لها صلة بالأخطاء الإدارية والتسييرية داخل المؤسسة، بما فيها قضايا الأمن، المراقبة، الصيانة...إلخ.

---

[1] علي مكيد، **طرق تقييم المخاطرة في المشاريع الاستثمارية**، مقال علمي، 2006، ص 02، أنظر: https://theses-algerie.com/2774463935524787/articles-scientifiques-et-publications/centre-de-recherche-en-economie-appliquee-pour-le-developpement, 17/05/2024, 19 :05.

[2] علي مكيد، مرجع سابق، ص 02، بتصرف.

[3] علي مكيد، مرجع سابق، ص 05، بتصرف.

1.3-معوقات المشاريع الاستثمارية

يمكن تلخيص هذه العوائق في النقاط الرئيسية التالية:[1]

- ✓ **العوائق المالية:** تتمثل العوائق المالية في عدم كفاية رؤوس الأموال لإقامة المشروع نتيجة عدم كفاية القروض المناسبة والمخصصة لهذا المشروع؛
- ✓ **المعوقات الاقتصادية:** تتمثل هذه المعوقات في مؤشرات السياسة لسياسة الأسعار وسياسة الضرائب، وكذا النظام الاقتصادي القائم في الدولة؛
- ✓ **العوائق التأسيسية:** تتمثل في عدم القدرة على تخطيط وتنفيذ المشروع وعدم ملائمة طريقة متابعة تقييم المشاريع، وكذا التشغيل أو التوظيف السيئ للإطارات من الناحية الميدانية داخل المؤسسات؛
- ✓ **العوائق الاجتماعية:** تتمثل هذه العوائق في انتشار الأمية، وكذا مشاكل العنف والأمن التي تسمح للمستثمرين الأجانب بتنفيذ المشاريع الاستثمارية داخل البلد.

الفرع الثالث: مصادر تمويل المشروع الاستثماري

تتعدد مصادر تمويل المشروع الاستثماري من تمويل داخلي، وخارجي، طويل متوسط وقصير الأجل

أولا :التمويل الداخلي

التمويل الداخلي يمثل قدرة المشروع على التمويل بناءا على الأموال الخاصة به وليس عن طريق تمويل خارجي

1. تعريف التمويل الداخلي

يمكن تعريفه كما يلي: "هو عبارة عن الأموال المتولدة والناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطها خلال دورة الاستغلال أي القدرة الذاتية للمؤسسة بتمويل نفسها دون اللجوء إلى الغير".[2]

2. مصادر التمويل الداخلي:

والتمويل الداخلي يتكون من عنصرين التنازل على الأصول والتمويل الذاتي كون هذا الأخير موردا ماليا سنويا متجددا يتكون من العناصر التالية:

التمويل الذاتي :الاهتلاكات +المؤونات ذات طابع احتياطي +الأرباح المحتجزة

سنحاول شرح كل عنصر على حدى:

- ✓ **الاهتلاكات:** هي تمثل تكلفة من تكاليف الانتاج مقابل النقص الفعلي لأصل الثابت نتيجة لاستعماله.[3]

---

[1] الأحسن رفيق، مرجع سابق، ص 09.

[2] مبارك لسلوم، **التسيير المالي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004، ص36.

[3] محمد بريتين، المحاسبة **العامة للمؤسسة**، طبعة أولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص200.

- ✓ **المؤونات:** تعرف المؤونات على أنها جزء من أموال المؤسسة تخصص لاحتمال وقوع خسائر أو أعباء أو لتدهور القيم بحيث يمكن القول إن المؤونة عبارة عن مبالغ مالية ترصد لمقابلة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول.
- ✓ **الاحتياطات:** تمثل الاحتياطات مجمل أرباح السنوات السابقة التي أبقاها الشركاء تحت تصرف المؤسسة والتي لم تدمج مع الأموال الجماعية، فهي وسيلة تمويلية مقتطعة من الأرباح جزئيا أو كليا وبقيت تحت تصرف المؤسسة، ويتم تشكيلها وفق الأحكام تشريعية ونظامية متعددة جاري العمل بها، وهي على الشكل التالي:
- ✓ **احتياطات قانونية** :ويكون هذا الاحتياط وفقا لتشريعات الشركاء بشكل عام.
- ✓ **احتياطات نظامية** :تكون وفقا للأحكام النظامية (أحكام ضريبية أساسا) وينقسم هذا النوع إلى فرعين هما:

-فائض القيمة الناتج عن التنازل عن الاستثمارات.

-أرباح خاضعة لنظام الضرائب المنخفضة.

- ✓ **احتياطات النظام الأساسي** :وتكون وفقا لبنود العقد التأسيسي للمؤسسة.
- ✓ **احتياطات تقاعدية** :تشكل وفقا لبنود عقود أخرى غير النظام الأساسي للمؤسسة.

4-**الأرباح المحتجزة :** هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها من السنة الجارية والسنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة، ومن مبررات حجز الأموال ما يلي:

- ✓ تطبيق قوانين الدولة، وتطبيق النظام الأساسي للمؤسسة.
- ✓ المحافظة على السيولة ومركزات العامل.
- ✓ تمويل عمليات التوسع والنمو.
- ✓ تخفيض تكلفة الاقتراض.

ثانيا :مصادر التمويل الخارجية

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، ففي افتراض استقلال المؤسسة فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط واجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة التي تتطلب وقتا، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية متطلبات المالية للمؤسسة مما يؤدي بها إلى البحث في مصادر خارجية لتغطية هذه المتطلبات.[1]

[1]عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى،** الدار الجامعية، مصر،2004، ص391.

1. التمويل قصير الأجل

يستعمل التمويل القصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الموجودات المتداولة، وذلك لتناسب طبيعة هذه الموجودات من حيث سرعة تحويلها إلى نقد وطبيعة القروض القصيرة الأجل التي يفترض أن يتم تسديدها خلال فترة قصيرة تتناسب في طولها في معظم الأحيان وطول الدورة التجارية للمؤسسة.

1.1-الائتمان التجاري

" عبارة عن التسهيلات بالدفع التي يمنحها المورد للتاجر (المؤسسة) عند قيام الأخير بشراء بضاعة لإعادة بيعها أو شراء مواد خام لتصنيعها وبيعها، ويجب الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط لا يندرج ضمن الائتمان التجاري لأن الهدف من الشراء بالتقسيط هو لغاية الاستهلاك وليس بهدف إعادة البيع، كما أن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج تحت الائتمان التجاري"[1].

توجد 3 أشكال للائتمان التجاري هي :

- ✓ **الحساب الجاري :**أهم أشكال الائتمان التجاري والأكثر تفضيلا من المدينين، لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته لأية صعوبات.
- ✓ **الكمبيالات :**تعتبر الشكل الأقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري، ولكنها الأكثر تفضيلا للدائنين لسببين متباينين:

-إن المدينين لا يفضلون تنظيم الكمبيالات لأمر الدائنين، لأنها تضع في يد الدائن مستندا يسهل عليه عملية الاجراءات القانونية إذا قصر المدين في الوفاء ورغب الدائن في إتخاذ هذه الاجراءات في حقه.

-إن الدائنين يفضلونها لأنهم عن طريق تظهيرها قد يحصلون على بعض السلع، كما أنهم يستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقد أو إيداعها برسم التأمين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها، كل هذا إلى جانب توفيرها لمستند في يد الدائن يسهل التنفيذ على المدين بموجبه.

1.2-**شيكات مؤجلة :**وسيلة غير مفضلة لدى المدينين لخطورتها ولعدم الزامية الأجل الوارد فيها.[2]

1.3-الائتمان المصرفي

هو تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال، أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين حيث يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته مقابل فائدة يحصل عليها البنك.[3]

يمكن حصره في شكلين كالتالي :

---

[1] عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي،** دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2004، ص73.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية،** مكتبة المجتمع العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن ،2008، ص ص421-422.

[3] عمر فرحاتي، **اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** ملتقى وطني، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 6-2017/12/7.

- ✓ **ائتمان مصرفي بدون ضمان عيني** :تقوم البنوك التجارية وبعض شركات الأموال باعطاء المؤسسات قروض قصيرة الأجل بدون ضمان عيني، ويحدث هذا غالبا عندما تكون المؤسسة معروفة من طرف البنك وتتعامل معه بشكل مستمر.
- ✓ **الائتمان المصرفي بضمان :**تقوم العديد من البنوك ومؤسسات المال بطلب تقديم ضمانات من قبل المؤسسات المقترضة من أجل ضمان مبلغ القرض المطلوب، وغالبا ما يطلب البنك ضماناً تكون قيمته السوقية أعلى من قيمة القرض، وذلك لضمان مبلغ القرض كحد أدنى في حالة عجز المؤسسة عن التسديد.[1]

1.4-الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية أحد مصادر التمويل القصير الأجل ومتاحة للمؤسسة كبيرة الحجم بصفة خاصة، وتعتبر الأوراق التجارية أحد أنواع القروض بدون ضمان حيث يتم بيعها في الأسواق المالية وذلك للحصول على التمويل اللازم، وتعتبر الأوراق التجارية في الكثير من الأحيان بديلا عن القروض البنكية أو مكملة للعملية التمويلية، وهذا يتوقف على حجم وطبيعة المؤسسة.

تقوم مؤسسات التمويل والمؤسسات التابعة ولمؤسسات الصناعية الكبرى باصدار الأوراق التجارية وتقوم هذه المؤسسات ببيع الأوراق التجارية إما عن طريق السماسرة مقابل عمولة أو عن طريق تسويقها للمستثمرين مباشرة، ويعتبر 270 يوم هو الحد الأقصى لاستحقاق الأوراق التجارية، ويتم تصنيف الأوراق التجارية حسب جودتها، وذلك من أجل اعطاء مؤشر لدرجة الخطر التي تحملها الورقة التجارية من جهة، ومن جهة أخرى يتم التصنيف حسب الجودة من أجل التأثير على تكلفتها، بحيث كلما زادت جودة الورقة التجارية كلما انخفضت تكلفتها.

1. التمويل متوسط الأجل

هي ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات وتنقسم إلى القروض المباشرة والاستئجار.[2]

2.1-القروض المباشرة متوسطة الأجل

تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفوائد المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الإتفاق المبرم بين المؤسسة والمقرض فيما يتعلق بمعدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل مؤسسات مالية**، دار جنان للنشر والتوزيع، الأردن ص 219.

[2] محمد صالح الحناوي، اسماعيل ابراهيم سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ،1999، ص294.

تتراوح فترة الاقتراض بين 3 إلى 15 سنة، وتحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وبعض الهيئات العامة.[1]

2.2 –الاستئجار

تشير عملية الاستئجار إلى إتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر مقابل التزامها بدفع مبلغ معين".[2]

هنالك نوعين من الاستئجار، استئجار تشغيلي أو خدماتي واستئجار مالي:

- ✓ **الاستئجار التشغيلي او الخدماتي :**يسمى أيضا باستئجار الخدمة، حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات. الصيانة.[3]
- ✓ **الاستئجار المالي :**هو أحد أشكال التمويل متوسطة الأجل وهو يستخدم كأسلوب بديل لأساليب التمويل الأخرى المتاحة، ويرجع التشابه بين الاستئجار المالي وبين الاقتراض إلى أن كلاهما ينطوي على مدفوعات ثابتة تلتزم بها المؤسسة تجاه الغير، ويعتبر توقفها عن السداد دليل على سوء حالتها المالية.[4]

2. مصادر التمويل الطويل الأجل

التمويل الطويل الأجل هو الذي يضمن للمشروعات تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، ويعتبر هذا النوع من التمويل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، حيث أن هذا الالتزام يضيف عبء آخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بضرورة معرفة ما يسمى بالأسواق المالية، لأنه يلجأ إليها في محاولته الحصول على الأموال الطويلة الأجل،[5] وتنقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى:

3.1–الأسهم العادية

هي مقدار الاشتراك في رأس مال المؤسسة، ويعني المقدار المملوك من رأس مال المؤسسة، هذا الأخير يقسم إلى أجزاء متساوية يسمى كل جزء بالسهم.[6]

3.1.1–خصائص الأسهم العادية :للأسهم العادية خصائص عديدة منها :

- ✓ عدد الأسهم العادية محدد في القانون الأساسي لشركة.

---

[1] نهال فريد مصطفى، محمد صالح حناوي، **الإدارة المالي (التحليل مالي لمشروعات الاعمال)،** دار الفتح لتجليد الفني، مصر،2008، ص ص234–235.

[2] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية (دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)،** دار الكتاب الحديث، الجزائر،2011، ص207.

[3] عبد الغفار الحنفي، مرجع سابق ص251.

[4] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى: مرجع سابق ص 236–238.

[5] عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية (مدخل كمي)،** دار الزهرة للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص282.

[6] جبار محفوظ، **الأوراق المالية،** دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الثاني الجزائر ،2002، ص7.

- ✓ إن الأسهم العادية أسهل من السندات من حيث الوصف، ولكن هي أصعب من حيث التحليل، حيث أن لسندات مدة صلاحية وحد أعلى لسعر الفائدة الممنوح والأسهم العادية غير محددة العمر والأرباح.
- ✓ للمؤسسة الحق في سحب جزء من أسهمها من التداول وذلك بشرائها من حملتها، كما يمكن لأي مستثمر يمتلك قدرات استثمارية كبيرة أن يستحوذ على عدد كبير من هذه الأسهم العادية.
- ✓ يتحصل حملة الأسهم العادية على أرباح تتوقف عادة على مقدار الأرباح المحققة من قبل المؤسسة، ويتحملون خسائر بقدر مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.[1]

للأسهم قيم مختلفة هي :

- ✓ **قيمة اسمية :**وهي التي يتم وضعها على شهادة السهم عند اصداره.
- ✓ **قيمة دفترية :**تحسب من الميزانية العامة للمشروع، وهي عبارة عن قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم.
- ✓ **قيمة سوقية :**وهي التي يحددها السوق المالي للأوراق المالية تخضع لقانون العرض والطلب.[2]

3.2-الأسهم الممتازة

يمكن تعريف السهم الممتاز على أنه: السهم الممتاز هو عبارة عن ورقة مالية تحمل بعض صفات السندات وبعض صفات الأسهم العادية[3] ."

3.2.1-خصائص الأسهم الممتازة:

- ✓ تقع هذه الأسهم بين الأسهم العادية والديون، حيث يحدد لها توزيعات أرباح معروفة مقدما لحامل هذا السهم؛
- ✓ لا يوجد التزام قانوني بدفع هذه التوزيعات وتدفع فقط في حالة اقرار مجلس الإدارة لها، ولكن تبقي هذه التوزيعات مجمعة إلى غاية توزيعها.

3.2.2-أنواع الأسهم الممتازة :

تنقسم الأسهم الممتازة إلى:

- ✓ **الأسهم الممتازة المشاركة :**هذه الأسهم يأخذ نصيبها من الأرباح أولا ثم يأخذ نصيبا ثانيا بعد توزيع الأرباح على الأسهم غير العادية، أما إذا لم تكن مشاركة فهي تأخذ نصيبا أولا فقط.
- ✓ **الأسهم المجمعة للأرباح :**الأسهم الممتازة لا تحصل على الأرباح إلا إذا حققت المؤسسة أرباحا، وأعلنت المؤسسة عن توزيع الأرباح بعد تحقيقها لها، ففي حالة ما إذا حققت المؤسسة هذه الأرباح

---

[1] جبار محفوظ، مرجع سابق، ص ص9-14.

[2] محمد هشام خواجكية، **دليل اعداد وتقديم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص293.

[3]عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق،** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص217.

ولم تعلن عن توزيعها في السنة، وفي حالة ما إذا كانت هذه الأسهم مجمعة للأرباح وفي السنة الموالية أعلنت المؤسسة عن توزيع الأرباح فحملت هذه الأسهم لا تفقد الحق في المشاركة في الأرباح المتعلقة بالسنة الماضية، أما في حالة كون هذه الأسهم غير مجمعة للأرباح فهي تفقد الحق في المشاركة في أرباح السنوات السابقة حيث تأخذ توزيعات تلك السنة فقط.

- ✓ **الأسهم الممتازة القابلة لتحويل :**وهي تعني أن هذه الأسهم قابلة لتحول إلى أسهم عادية وهذا في حالة ما إذا كان القانون الأساسي ينص على ذلك لأنه في حالة المؤسسات المزدهرة يكون من صالح حملة الأسهم الممتازة تحويلها إلى أسهم عادية.
- ✓ **الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح :**في هذه الحالة الأسهم الممتازة تأخذ حصتها من الأرباح بحيث يكون محدد مسبقا، وحتى في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحقق أرباحا فيتم التوزيع عليها أرباحا تحدد بنسبة مئوية من القيمة الاسمية.

3.3-السندات

السند عبارة عن إتفاقية أو عقد قانوني، وهو قابل للتداول كما أنه وعد بتسديد المبلغ الأصلي عند الاستحقاق مع الفائدة المحددة، وتختلف السندات من حيث الدفع والضمان ومن نواحي فنية، ويفرض القانون على الشركات في حالة الإفلاس أو التصفية القيام بتسديد مستحقات حملة السندات قبل حملة الأسهم.[1]

3.1-خصائص السندات :للسندات خصائص عديدة منها :

- ✓ يعتبر السند مستند دين لحامله على الجهة المقترضة، ولا يحق لحامل السند التدخل في إدارة الشركة وتصريف شؤونها؛
- ✓ لحامل السند الحق في الحصول على العائد، أي الفائدة سواء حققت الشركة أرباحا أو تحملت خسائر ولا يمكن تأجيل تسديد الفائدة، ويترتب عن العجز في دفعها افلاس الشركة، وتنقطع صلة حامل السند بالشركة فور قيام الأخيرة بتسديد قيمة السند؛
- ✓ تحقق السندات ميزة ضريبية للمؤسسة المصدرة، وذلك بخصم فوائد السندات من الوعاء الضريبي للربح، باعتبار هذه الفوائد ضمن التكاليف التي تتحملها المؤسسة؛
- ✓ السند يعتبر صك مديونية وليس صك ملكية؛
- ✓ للسندات قيمة اسمية وقيمة سوقية، القيمة الإسمية هي القيمة التي يصدر بها السند لأول مرة وتبقى ثابتة لا تتغير منذ تاريخ الاصدار حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يتداول بها السند.[2]

---

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطارد، **إدارة العمليات المصرفية(المحلية والدولية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2006، ص350.

[2] سميحة بن محياوي، **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 43، بتصرف.

3.2-أنواع السندات :هنالك العديد من الأنواع منها:

- ✓ **سندات مضمونة بأصول:** عند طرح هذا النوع من السندات تقدم المؤسسة بعض الأصول الخاصة بها كرهن ضمانا لحقوق حملة السندات، فإذا عجزت المؤسسة عن سداد التزاماتها تجاه حملة السندات (سواء بالنسبة لأصل القرض أو بالنسبة للفائدة) ، يمكن بيع الأصول المرهونة لاستيفاء حقوق المقرضين.
- ✓ **السندات الغير مضمونة (العادية:) هذا** النوع من السندات لا يكون له أي امتيازات على أصول المؤسسة، وبالتالي حملة هذه السندات هم مجرد مقرضين بضمان جميع أصول المشروع، وتتوقف قدرة المؤسسة على اصدار هذا النوع من السندات على طبيعة أصول المؤسسة وعلى قوة مركزها الائتماني.
- ✓ **السندات القابلة للتحويل :**هذا النوع من السندات هو نوع قابل للتحويل إلى أسهم عادية مقابل سعر معين، وهذا التحويل يتم وفقا لرغبة حامل السند.
- ✓ **سندات الدخل :**لا يحصل هذا النوع من السندات على عائد إلا إذا حققت المؤسسة أرباحا تسمح بدفع الفائدة المستحقة على السندات، وبالتالي فإن التوقف عن سداد الفائدة لا يؤدي إلى افلاس المؤسسة، ولذا هذا النوع يعتبر مرغوبا من وجهة نظر المؤسسة ولكنه شديد الخطورة بالنسبة لحامل السند.
- ✓ **السندات ذات العائد المتغير :**في الأصل عائد السندات هو عائد ثابت لا يتغير طوال فترة القرض إلا في هذا النوع من السندات الذي يسمح بارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة على السند مع تغير معدلات العائد في السوق، يستخدم هذا النوع من السندات من أجل تشجيع المستثمرين وتدعيم قدرتهم دعلى مواجهة ظروف التضخم.[1]
- ✓ **سندات المشاركة :**هذا النوع يعطي المستثمر الحق في أرباح الشركة إضافة إلى الفوائد الدورية، وتصدر هذه السندات من قبل المنشآت التي تعاني من وضع ائتماني ضعيف.[2]

3. القروض طويلة الأجل

هي القروض التي تحصل عليها المؤسسة من مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية لفترات طويلة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة، وعادة ما يتم التفاوض المباشر مع مؤسسات التمويل للإتفاق بين المستثمرين وبينها على الشروط الخاصة بعقد القرض، وقد يتم الحصول على القرض من جهة واحدة أو من عدة جهات تشترك في منح نفس القرض .

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريدة مصطفى، رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص ص351-352

[2] خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 352.

4.1-خصائص قروض طويلة الأجل

توجد عدة خصائص للقروض طويلة الأجل نذكر منها :

- ✓ انخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض عن تكلفة التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفرات الضريبة التي يحققها الاقتراض، وكذلك تعرض المقرضين لمخاطر أقل نسبيا عن تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة؛
- ✓ ثبات تكلفة الاقتراض الممثلة في معدل فائدة الاقتراض، حيث لا تتغير مع تغير مستوي أرباح المؤسسة المقترضة؛
- ✓ عدم أحقية المقرضين في حضور الجمعية العمومية للمؤسسة المقترضة أو في الرقابة على نشاطها أو اختيار مجلس إدارتها إلا في ظروف وحالات حددها القانون سابقا.

ثالثا: معايير الاختيار بين مصادر التمويل

عندما تقرر المؤسسة الاقتصادية نوعية الأصول التي ترغب في اقتنائها أو المشاريع التي تهدف إلى انجازها، فإنها تقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة في ضوء الاعتبارات التالية:[1]

- ✓ حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال خلالها؛
- ✓ توافق مصادر الأموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال؛
- ✓ تكلفة التمويل مقارنة مع عائد الاستثمار المتوقع؛
- ✓ آجال التسديد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من خلال أنشطة الاستغلال؛
- ✓ القيود التي يفرضها الممولون على المؤسسة المقترضة كشروط عدم الاقتراض الإضافي، عدم توزيع الأرباح والمحافظة على معدلات محددة من النسب المالية طوال فترة الاقتراض؛
- ✓ اختيار التمويل الملائم من خلال القيام بعملية المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها والذي يحقق التوزان بين العائد والمخاطرة.

الفرع الرابع: دورة حياة المشروع

يمكن النظر إلى أي مشروع على أنه مجموعة من المراحل يجب القيام بها، منذ ظهور الفكرة أو المقترح الاستثماري، الذي يوافق اكتشاف فرصة ما، إلى لحظة تشغيله وتطويره ومتابعته، وهذا ما يمثل دورة حياته فمن بداية بطيئة، تتقدم المشروعات إلى أعلى حجمها البنائي، وعموما تتضمن دورة حياة المشروع المراحل الأربعة التالية:

-المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تنفيذ المشروع

---

[1] سمير غويني، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة عرض التجربة الماليزية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011، ص 37، بتصرف.

يتم فيها ظهور أو اكتشاف فرصة استثمارية في مجال معين سرعان ما تتحول إلى فكرة أو أفكار جديرة بالبحث والدراسة والتحليل، وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

1.1-التعرف على الفكرة الاستثمارية: يتم التعرف على الأفكار المتاحة للمشروع لدراستها، والوصول إلى الفكرة المناسبة بعد تصفيتها والمقارنة بين الأفكار المتاحة، وقد تتبلور هذه الفكرة وتصبح مشروعا، وتتضمن هذه المرحلة التحديد الكامل للملامح العامة للمشروع المراد القيام به، وذلك من حيث الأهداف الواجب تحقيقها، وبعد الاستقرار على فكرة المشروع، تخضع لدراسة استطلاعية يعدها المستثمر نفسه أو أحد المختصين.[1]

1.2-دراسة الجدوى المبدئية الدراسة الاستطلاعية: والهدف منها إتخاذ القرار فيما يخص القبول المبدئي لفكرة المشروع أو رفضها، قبل أن تخضع لدراسة معمقة، توضح الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- ✓ تحديد المناخ العام والبيئة التي يعمل في نطاقها المشروع الاستثماري محل الدراسة؛
- ✓ توفير حد أدنى من المعلومات عن الظروف الاقتصادية للصناعة التي يعمل في نطاقها المشروع، مثل تحديد بعض المؤشرات العامة عن ربحية الفرص الاستثمارية المتشابهة 120 مؤشرات تشجيع الاستثمار، والحوافز التي يستفيد منها المستثمر عند إقامة مشروعه والتي تتوافق وطبيعة النشاط؛
- ✓ دراسة الصناعات والأنشطة القائمة، ومعرفة احتياجاتها وعلاقة التشابك الاقتصادي بينها، وعلاقة المشروع بكل ذلك؛
- ✓ التعرف على هوية الاقتصاد الوطني وإتجاهاته، وتحديد إذا ما كانت أهداف المشروع تتناسب والأهداف العامة للمجتمع؛
- ✓ تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تترتب على إقامة المشروع ان وجدت، وتلخيص المشاكل الممكن أن تعترضه؛
- ✓ مدى ملائمة الاقتراح لأولويات التنمية في البلد؛
- ✓ البحث في المواقع الجوهرية سواء القانونية أو غير القانونية، فقد يمنع تشريع بلد إقامة مشروعات معينة في مناطق محددة وهناك موانع غير تشريعية، كإقامة المشروعات التي يرفضها العرف وتقاليد المجتمع؛
- ✓ مدى توافر عوامل الإنتاج اللازمة للمشروع، والتكنولوجيا المتاحة التي تدخل في تكوين العنصر الفني للمشروع؛
- ✓ التعرف على المشروعات المتواجدة في الموقع المنصور الانجاز المشروع وتأثيرها عليه؛

[1] يسرى خضر اسماعيل، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، د ط، مطبعة الجامعة، القاهرة، مصر، د س، ص 07.

- ✓ وصف عام للمشروع المقترح من حيث المنتجات الرئيسية والثانوية ان وجدت، وعلاقته بالمشروعات القائمة، والروابط الأمامية والخلفية معها.

1.3-**دراسة الجدوى التفصيلية:** تبدأ بعد انتهاء الدراسة المبدئية وتعتمد على نتائجها، فإذا إتضح أن الاقتراح الاستثماري مقبول مبدئيا ولا توجد موانع تعيق تنفيذه، فإنه يحتاج إلى دراسة جدوى تفصيلية تتعلق بالجوانب التسويقية الفنية المالية والاجتماعية.

1.4-تقييم المشروع: بعد اختبار صلاحية وكفاءة المشروع، تأتي مرحلة التقييم والتي تشير إلى القياس النسبي لما يحققه هذا المشروع من فوائد ومنافع استنادا إلى معايير سواء تعلقت بالجانب التجاري والمالي أو الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن عملية التقييم ما يلي:

- ✓ تقدير كمية وقيمة عناصر المدخلات والمخرجات، وهي الخامات والمستلزمات من جهة، وقيمة المنتجات من جهة أخرى؛
- ✓ تقدير الأسعار المناسبة للمدخلات والمخرجات المادية للمشروع، لحساب تكاليف نشاط المشروع؛
- ✓ وضع العائد والتكلفة لكل مشروع، بشكل يمكن من المقارنة بين أكثر من مشروع الاختيار أفضلها؛
- ✓ تطبيق معايير التقييم للحكم على الربحية التجارية؛

1. تطبيق معايير التقييم للتعرف على أثر المشروع في الاقتصاد الوطني؛
2. كما تتضمن عملية التقييم:

- ✓ التأكد من المواصفات الفنية للمشروع؛
- ✓ المراجعة والتأكد من ملائمة حجم المشروع وموقعه، ومميزات الموقع؛
- ✓ التأكد من ملائمة التكنولوجيا المستخدمة؛
- ✓ التأكد من مصادر التمويل وشروطه؛
- ✓ المراجعة والتأكد من إجراءات وشروط التوريد؛
- ✓ مراجعة هيكل العمالة؛
- ✓ مراجعة الآثار المباشرة للمشروع والآثار البيئية؛
- ✓ التأكد من معدل العائد المتحقق.

المرحلة الثانية: تنفيذ المشروع، وتتضمن ما يلي.

2.1-تصميم المشروع: تتضمن هذه الخطوة التصميم الفني للمشروع، ووضع الجدول الزمني للتنفيذ، ويظهر في هذه المرحلة الدور الرئيسي للمختصين الفنيين الذين يعملون على تحويل متطلبات المشروع إلى تصميم محدد له شكل معروف ومواصفات فنية محددة، ومن الواضح أن تعتمد على ابداع وخيال وخبرة الفنيين المختصين في مجال المشروع، وعادة ما تنتهي هذه المرحلة باستلام الأرض ومسحها واعداد الموقع وتصميم نموذج الشكل المشروع، يحدد قائمة بالمواصفات الفنية.

2.2-التفاوض والتعاقد: تتضمن عملية التفاوض والتعاقد كل الالتزامات القانونية الخاصة بتمويل المشروع، شراء الآلات والمعدات واستلامها، والتعاقد مع المؤسسات المالية التي قبلت من خلال المفاوضات تمويل المشروع، التعاقد مع الاستشاريين والفنيين وموردي الآلات والمقاولين، ومن لهم سلطة اصدار تراخيص التنفيذ والتشغيل.

2.3-انشاء المشروع: هي مرحلة التنفيذ الفعلي لتصميم المشروع، بمختلف خطواته حتى يخرج إلى حيز الوجود، تتضمن هذه المرحلة البناء، التشييد وتركيب الآلات والمعدات وفقا للبرنامج الزمني للمشروع، وتجدر الإشارة إلى أن هناك رغبة دائمة لدى القائمين على إدارة المشروع القيام بهذه الخطوة التنفيذية منذ البدأ في التفكير في المشروع واهمال المراحل السابقة، مما يؤدي إلى اهمال التخطيط السليم للمشروع ويحرفه عن تحقيق أهدافه.

2.4-**بدأ التجارب:** يتم فيها انشاء المشروع وتجربته، وتتضمن تحديد مراحل التنفيذ المختلفة و توقيتها، والاشراف عليها فإذا أثبتت التجربة الأولى انحرافات عن القيم المقدرة في دراسة الجدوى، يجب البحث عن أسباب هذا الانحراف من خلال مراقبة أسلوب التطبيق لاكتشاف مصدر الانحراف وتصحيحه قبل الاستمرار في التطبيق، فتعد هذه المرحلة كتمهيد لتشغيل المشروع، فعلى الرغم أنه عادة ما يتم التأكد من تحقيق المواصفات والتصميمات أثناء عمليات الانجاز، إلا أنه يجب التأكد خلال مرحلة مستقلة من امكانية تشغيل النظام الذي تم بناؤه بشكل يفترض أن يكون سليما، وفي حالة ظهور مشاكل الاختبار النهائي للنظام، توجه الجهود لحل هذه المشاكل التي قد تعيق الاستخدام الناجح للنظام، وقد تعود هذه المشاكل لنقص الخبرة في التعامل وتشغيل الأجهزة والآلات وتستغرق هذه المرحلة فترة من شهر إلى ثلاثة أشهر.

المرحلة الثالثة: تشغيل المشروع ومتابعته

بعد تجاوز مشاكل التنفيذ، واستمرار التجارب، تبدأ عملية التشغيل الفعلي للمشروع في ظل ظروف عادية، وينتقل المشروع من إطار الدراسة إلى إطار تنفيذ الأهداف، ويتحول إلى منشأة لها شخصية اعتبارية ترافق عملية التشغيل عملية المتابعة الدائمة للمشروع وتطوراته ويفضل القيام بالاشراف والمتابعة مجموعة منفصلة، غير التي قامت بعملية الإعداد، وغير التي تقوم بالتنفيذ وخلال عملية المتابعة قد تدخل فيها عملية التغذية المرتدة لعملية التنفيذ، أي تعديل بعض جوانب المشروع وفقا لما يصدر عن عمليات المتابعة.

المرحلة الرابعة: التقييم اللاحق

يجري هذا التقييم في أي من الحالات التالية:

- ✓ في نهاية فترة الانفاق الاستثماري؛
- ✓ إذا كانت مشاكل في المشروع أثناء التنفيذ والتشغيل معقدة؛
- ✓ عند اجراء توسعات في المشروع؛

✓ عند اتمام التشغيل الكامل للمشروع.[1]

المطلب الثاني: عموميات حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية ركيزة أساسية للجهاز المصرفي، كونها تستحوذ على الجزء الأكبر منه باعتبارها أهم مؤسسة ودائعية فيه، مهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى وفي ظل الدور الكبير الذي تلعبه هذه البنوك. سنحاول الوقوف عند أهم النقاط والمفاهيم المتعلقة بها

الفرع الأول: مفهوم البنك التجاري

تعد البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا، حيث معظم الودائع ترتكز لديها ومعظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدى معظم الخدمات المصرفية عن طريقها في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تعتبر من المؤسسات المالية الأكثر أهمية في الاقتصاد إلى الأفراد، لذلك اختلف الباحثون والمتخصصون في وضع تعريف موحد وشامل للبنوك التجارية

أولا: تعريف البنوك التجارية

يعتبر مصطلح البنوك التجارية مصطلح مركب من "البنك" و"التجارية"، فهو يعد نوعا من أنواع البنوك والمؤسسات المالية الأكثر انتشارا ويحظى بأهمية كبيرة

1. تعريف البنك

كلمة **Banc** أو **Banco** أصلها إيطالي ومعناها مصطبة وهي المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى ليصبح المنضدة أو الطاولة التي يجلس عليها الصرافون في العصور الوسطى، والذين يقبلون إيداعات كبار الأثرياء أن يقوموا بردها لهم عند طلبها وكانوا يحصلون مقابل ذلك إلى عمولات، وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.[2]

1.1-لغة

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها، والصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها، والمصرف وجمعها المصارف، وتعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض والاقراض.[3]

---

[1] ياسمينة دروازي، مرجع سابق، ص ص 37-39.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النفوذ والبنوك**، د ط، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 117.

[3] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010/2009، ص 05.

المصرف بكسر الراء على وزن مفعل وهو: "مكان الصرف فهو اسم مكان مشتق من الصرف"، وجاء في المعجم الوسيط: المصرف: "الانصراف ومكان الصرف ومنه سمي البنك مصرفا"، كما يقال: "البنك مصرف المال".[1]

1.2-اصطلاحا

يعرف البنك على أنه: "شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها".[2]

كما يعرف البنك أيضا على أنه: "مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية والتي مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات المصرفية، تتجلى في جمع رؤوس الأموال التي تستخدمها لحسابها الخاص وتحت مسؤوليتها في تسليم القروض للزبائن، إضافة إلى ما سبق ذكره فإن البنك يفيد ويستفيد، يفيد عندما يعيد استخدام ودائع المودعين، فإنه بذلك يحرك رأس مال ويزيد من انتاجيته وهكذا فهو يفيد النشاط الاقتصادي الذي يدخل فيه، وهو يستفيد أيضا من خلال حصوله على فوائد، عملات وأجور وخدمات".[3]

2. تعريف البنك التجاري

تعرف البنوك التجارية بأنها: "تلك المنشآت المالية والتي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو للآجال محددة، وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عملية تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في انشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية، تجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[4]

كما تعرف البنوك التجارية بأنها: "تلك المنظمات التي رخص لها القيام بالأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية وقبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، توفير، لأجل والخاضعة

---

[1] زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 05.

[2] مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 100.

[3] سميرة رزيق، **إدارة مخاطر التمويل في البنوك-دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير**، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011/2010، ص 41.

[4] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 33.

للاشعار)، إن البنوك التجارية يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع، وهي تلك التي تتعامل بالائتمان، وأهم ما يميزها قبولها لودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود".[1]

كما أشار إليها على أنها: "المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح".[2]

يعرفها **الطاهر لطرش** على أنها: "نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات، المؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها القدرة على انشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع".[3]

في القانون الجزائري وحسب المادة 114 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990م،[4] والمادة 66 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، تعرف البنوك على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية جمع الودائع من الجمهور، منح القروض وكذا توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل".[5]

ثانيا: نشأة البنوك التجارية

اختلف المؤرخون في تحديد أول موطن للعمليات البنكية البدائية ولكن هناك فكرة راجحة أيدها بعض المفكرين ورجع ذلك إلى عهد البابليون ألاف الرابع قبل الميلاد لكن العمليات البنكية من تبادل العملات وإيداع الودائع ومنح القروض، فلم تظهر إلا في عهد الاغريق القرن الرابع قبل الميلاد في المقابل هناك شبه اجتماع حول ظهور البنوك بشكلها الحديث ويرجعون ذلك إلى أواخر القرون الوسطى

---

[1] إيمان بن السراج، **دور المعلومات في قياس إتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص 29.

[2] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص 09.

[3] يمينة بن ذيبة، **أثر تغير معدل الفائدة على فعالية البنوك التجارية-حالة الجزائر في الفترة ما بين 1996إلى 2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2011/2010، ص 47.

[4] المادة 114 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 1990/04/14م.

[5] المادة 66 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض.

بالتحديد في القرن الثالث والرابع عشر والتي كانت تنطلق أساسا من إيطاليا،[1] والبعض يرجح نشأة البنوك التجارية إلى قيام بعض التجار في أوروبا بإيداع أموالهم لدى الصاغة مقابل الحصول على إيصالات بقيمة تلك الأموال مقابل عمولة معينة تدفع للصاغة، ثم عمد الصاغة إلى تحويل بعض أو كامل الوديعة من حساب إلى آخر من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة بين المودعين، إضافة إلى تقديم جزء من الودائع لديهم على شكل ائتمان مقابل حصولهم على فوائد تفوق العمولة التي يدفعونها للمودعين، وفيما بعد فقد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمة ودائعهم وهو ما يسمى الآن السحب على المكشوف حيث أدى الافراط في ذلك إلى افلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع.

وقد أدى ذلك إلى المطالبة بانشاء أول حكومي في البندقية باسم "بنك بيازا بالتو" الذي أسس سنة 1401م، ثم أنشأ بنك أمستردام في هولندا سنة 1609م، كما تأسس بنك انجلترا سنة 1694م، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأسس فيها أول بنك تجاري سنة 1782م، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون سنة 1800م، وكان الهدف من انشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي على بنك واحد يخضع لاشراف الحكومة لحماية المواطنين من تلاعب الصيارفة.[2]

اذ أن البنوك التجارية لم تظهر دفعة واحدة، وإنما جاءت نتيجة تطور طويل قام على انقاض مجموعة من النظم البدائية وهي:[3]

1. كبار التجار

البنوك الحديثة هي وليدة أولئك التجار الذين كان لشهرتهم موضع ثقة التجار والأفراد المحيطين بهم وهنا ائتمنهم الأفراد واستودعوهم نقودهم ويحصل الأفراد في مقابلها على شهادات إيداعها، فكان التجار يتعهدون بحراسة النقود نظير عمولة.

2. المرابون العاديون

حيث كان هؤلاء المرابون يفرضون أموالهم الخاصة في مقابل عمولة تسمى الربا فكانوا يفرضون من أموالهم الخاصة فقط

---

[1] جميلة خرخاش، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية–دراسة استشرافية**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص 128.

[2] لامية شهبون، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2016/2015، ص 09.

[3] جميلة خرخاش، مرجع سابق، ص ص 128، 129.

3. الصاغة

كان الصاغة يشتغلون بتجارة الحلي والمعادن فكان الأفراد في البداية يتجهون إليهم للكشف عن عيار النقود المعدنية، ثم أصبحوا يبيعون العملات المعدنية ثم بدؤوا يحصلون على أموال بصفة وديعة لديهم يحرسونها في مقابل شهادات إيداع، وبذلك أصبح للصافة مهنة أخرى في أعمال الصرافة والصرف.

هكذا نشأت البنوك التجارية الحديثة لتقوم بكل هذه العمليات من صرف وصرافة ومن منح القروض وقبول الودائع وبالإضافة إلى أنها تفتح القروض لا من أموالها وحدها، وإنما من ودائع العملاء أيضا فهي تقارض، أضف إلى ذلك أنها قادرة على خلق نقود الودائع، وبذلك إتسعت مقدرتها على الاقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد، وهكذا حلت البنوك التجارية محل كافة الأشكال السابقة.

ثالثا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية فيما يلي:

- ✓ أنها أكثر البنوك مخاطرة في عملياتها، مما يجعلها صارمة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤولية جسيمة في إدارة الأموال؛
- ✓ البنك التجاري يختص دون غيره من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصوله تشكل حقوقا للمؤسسات وأشخاص آخرين في شكل ودائع مختلفة، وهو الوحيد القادر على خلق خصوم إيداعية قابلة للتدويل من شخص لآخر ومن مؤسسة لأخرى بحيث تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، بناء على طلبهم واجراء عملية المقاصة لحسابهم بطريقة سريعة وبأقل تكلفة وجهد؛
- ✓ تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، ويمارس البنك المركزي رقابته على البنوك التجارية من خلال جهاز مكلف في حين أنها مجمعة لا يمكنها أن تمارس أي تأثير عليها؛
- ✓ تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنوك المركزية، اذ هي مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة؛[1]
- ✓ تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بامكانية السحب عليها بصورة فورية ودون اشعار مسبق، وهذا يعني أن المطلوبات على البنوك

[1] آسيا قاسيمي، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك–حالة القرض الشعبي الجزائري**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009، ص 05.

التجارية هي قصيرة الأجل، مما يفرض عليها أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة، الربحية والأمان عند استثمار أموالها.[1]

رابعا: أهداف البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية من خلال نشاطها على تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- ✓ **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، لذا لكي يحقق البنك الربحية لابد له من أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته.
- ✓ **الأمان:** تكون معدلات الأرباح مرتفعة عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، وبما أن البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، لذا لابد لها من الموازنة بين الربحية ودرجة الخطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل وتجنب المشاريع ذات المخاطرة العالية، كما تقوم البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف بتنويع العملاء الذين تتعامل معهم وتنويع القطاعات الاقتصادية المتعامل معها وتوزيعها في مناطق جغرافية مختلفة.[2]
- ✓ **السيولة:** قد يتعرض البنك التجاري إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة وفي وقت واحد مما يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدل سيولة يتناسب مع اجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ويقصد بالسيولة مقدرة البنك التجاري على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر، ولتحقيق البنك لهذا الهدف عليه توظيف موارده في استخدامات تدر معدل عائد منخفض، وبالتالي يتعارض تحقيق هدف السيولة مع امكانية تحقيق هدف الربحية، ولتحقيقهما معا لابد على البنك من اختيار مجموعة من الأصول التي تحقق أرباحا مقبولة في ظل سيولة مناسبة، فسيولة البنك التجاري تعني امتلاكه لأصول سائلة أو شبه سائلة قابلة للتحويل لنقد في أقل أجل وتكلفة، فتحقيق هدف السيولة للبنك يزيد من ثقة الزبائن به وجذب زبائن جدد، أما عدم تحقيقه فقد يؤدي بالبنك إلى الافلاس.[3]

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والبنوك والنظرية النقدية**، د ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 110.

[2] محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي، عمان، الأردن، 2017، ص 21.

[3] Marie Delaplace, **Monnaies et Financement de l'économie**, 3e édition, DUNOD, Paris, France, 2009, p 87.

خامسا: أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال والمؤسسات المالية

يختلف البنك التجاري عن المؤسسات وبنوك الأعمال في مجموعة من النقاط، من بينها:[1]

1. التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال

يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض واصدار السندات والمشاركة في المشروعات، لذلك فإن بعض الدول تحرم على البنوك التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية، المالية والصناعية، لتجنب منافسة بنوك الأعمال وتشابك مجالات النشاط مثل نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، وعلى العكس من ذلك تشجع بلدان أخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

2. التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية

إن التفرقة الأولى (تاريخيا) تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فالمؤسسات المالية تقوم بعملية الاستثمار بينما تركزت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الائتمان قصير الأجل، وتوشك هذه التفرقة أن تزول في العصر الحديث بسبب توسع نشاط البنوك التجارية، كما يرى بعض المختصين في هذا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في "قلب" التمييز بين البنوك والمؤسسات المالية، اذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات جارية أو لأجل، وبالتالي لا يمكنها الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات البنكية و في المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع مثال عن وسائل الدفع بطاقات القرض شيكات السفر الخ، اذن فالمؤسسات المالية هي شبه بنوك أعمال غير أنه لا يمكن أن تقوم بتعبئة مواردها بالقرب من مودعين أو مدخرين لتسليفها فيما بعد.

سادسا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم أنواع البنوك التجارية إلى خمسة أنواع:[2]

- ✓ **بنوك ذات الفروع:** تأخذ غالبا شكل مساهمة ولها فروعها في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا بما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في نظام البنك وخاصة ما يتعلق بالسياسات والمسائل المركزية الهامة، وتعمل وفق قوانين الدولة وتتميز سياسة الاقراض فيها بمنح قروضا قصيرة الأجل، تستخدم في تمويل رأس المال العامل الائتمان لسرعة استرداده؛
- ✓ **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سابق، ص 14.

[2] لامية شهبون، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينهما، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- ✓ **البنوك الفردية:** بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق التجارية المخصومة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسائر؛
- ✓ **البنوك المحلية:** وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة أو حتى المدينة، وأن مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر من البنوك المحلية تجاوز حدود منطقتها.

الفرع الثاني: أساسيات البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف، كما أن لها ميزانية خاصة بها، بالإضافة على أنها تعمل ضمن بيئة مليئة بالمخاطر.

أولا: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

لقد مرت الخدمات البنكية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الاقراض والايداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة، كما يلي:

1. الوظائف التقليدية

تتمثل هذه الوظائف في:

1.1-قبول الودائع وتنمية الإدخار

تعد هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب، أو بعد انذار في تاريخ استحقاق معين، وهذا حسب نوع الوديعة ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة لتصبح إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الإدخاري وحث الأفراد والهيئات على الإدخار.[1]

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، د ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 14.

1.2-منح الائتمان

يقصد بها وضع الثقة التي تعتبر أساس كل قرار المنح الائتمان،[1] كما يعرف بأنه تسليف المال لتسييره في الانتاج والاستهلاك، أو مواجهة عجز مالي يستحق السداد بعد فترة حسب نوع الائتمان وبمعدل فائدة متفق عليه مسبقا، كما أن الائتمان له ثلاث عوامل أساسية هي: الوقت الثقة، والوعد بالوفاء بالدين.[2]

1.3-خلق الودائع

تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بامكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك باقراض جزء من موارده المالية المتاحة، لم يقوم المقترض أو المستفيد بإبداع القرض في احدى البنوك التي يتكون منها الجهاز البنكي، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد الزبائن بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز البنكي.[3]

1.4-توزيع القروض

بواسطة الأموال المودعة من طرف الزبائن الذين لديهم فائض لدى البنك، يمكن استعمالها على شكل قروض ممنوحة لمن لهم الحاجة في ذلك، وتمنح القروض وفقا لسياسة ترتبط أساسا بحجم الموارد المالية التي تم تجميعها وتنميتها واستثمارها مقابل معدل فائدة في المشاريع التجارية أو الاستثمار في الأوراق المالية أو غير ذلك.[4]

2. الوظائف الحديثة

تتضمن العناصر الآتية:

2.1-مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية: تعمل البنوك التجارية على تنمية الإدخار وقبول الودائع قصيرة الأجل لكي تستخدم هذه الودائع في عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية، فمن أهم أنواع الاستثمار التي تلجأ إليها البنوك التجارية التمويل للمشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته العناصر الآتية:

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 36.

[2] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 68.

[3] منير ابراهيم هندي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 88.

[4] شهرزاد زاوي، مرجع سابق، ص 138.

- ✓ منح التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل؛
- ✓ المساهمة في انشاء مشروعات جديدة أو تدعيم الوضع المالي المشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات؛
- ✓ الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل: السندات الحكومية وأسهم، وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة وضعها المالي.

2.2–تقديم الخدمات: حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات البنكية التي تقدمها لزبائنها ولتبسيط اجراءات حصول الزبائن على هذه الخدمات، وتنقسم هذه الخدمات إلى:

- ✓ **تحصيل وخصم الأوراق التجارية:** مقابل الحصول على عمولات وأجور، وتقديم التسهيلات الائتمانية للزبائن بضمان الأوراق التجارية؛
- ✓ **تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للزبائن:** يقوم البنك التجاري باصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن زبائنه، بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، وتحصيل الأقساط من المكتبين ورد الزيادة بالاكتتاب إليهم، كما ينوب عن زبائنه في تلقي طلبات الشراء والبيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم بشراء وبيع أسهم وسندات الحساب الزبائن وحفظها لهم؛[1]
- ✓ **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنك، ولكن التجارب التي مرت بهذا البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم والالمام الكامل بهذه الوظيفة، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي المشروع الزبون، وبذلك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى انشائهم للمؤسسات، باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المؤسسة هي مصلحة مشتركة؛[2]
- ✓ **تأجير الخزائن الحديدية للزبائن:** عقد إيجار الخزائن الحديدية من الخدمات البنكية التي يقدمها البنك التجاري لزياته وتحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو للزبون، فالبنك يأخذ أجره ويضم إليه زبائن جدد، والزبون يستعمل الخزينة في سرية ولا يطلع أحد على أسراره وممتلكاته ولا تكون عرضة للسرقة أو الضياع؛
- ✓ **بيع وشراء العملات الأجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع وشراء أوراق النقد والبنكنوت الأجنبي إلى جمهور الزبائن يهدف توفير قدر كاف منها المواجهة حاجة زبائنه، وكذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع؛

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 17، 19.

[2] حسن فلاح عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 36.

- ✓ **خدمات البطاقات الائتمانية:** تعتبر خدمات البطاقات الائتمانية من أشهر الخدمات البنكية التي استحدثتها البنوك التجارية، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات عن الزبون، وبموجب هذه البطاقة فإنه يستطيع أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يكون بامكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقدا، على أن تتم عملية السداد خلال 25 يوم من استلامه الفواتير، ولا يدفع التعامل مع أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد.[1]
- ✓ **الضمان المصرفي:** يقوم البنك بضمان أو كفالة العميل فيما يتعاقد عليه هذا الأخير، فيتعهد البنك بأن يتحمل عنه المسؤولية، ويسدد عنه التزاماته في حالة عجزه عن السداد، وعادة المصالح الحكومية هي التي تطلب هذا النوع من الضمان أثناء تعاملها مع الأفراد والمؤسسات؛
- ✓ **الائتمان المقدم للتجارة الخارجية:** تؤدي البنوك التجارية دورا مهما في تمويل عمليات التجارة الخارجية، واتمام التسويات المالية الناتجة عن عمليات التصدير والاستيراد، حيث يقدم البنك ائتمانه للمصدر أو المستورد ".[2]

ثانيا: ميزانية البنك التجاري

نظرا للدور الكبير التي تلعبه البنوك التجارية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي، تعد ميزانية البنك من أهم القوائم المالية التي توضح المركز المالي للبنك التجاري، فميزانية البنك هي سجل حسابي يبين أصول وخصوم البنك في لحظة زمنية معينة، غالبا ما تكون في نهاية السنة المالية للبنك، وتتمثل الخصوم في الموارد المالية التي يتلقاها البنك من الغير ويلتزم بردها عند المطالبة بها، أما الأصول فهي استخدامات البنك لموارده.[3]

1. خصوم البنك التجاري

تتكون مصادر الأموال بالبنوك التجارية من مصادر داخلية ومصادر خارجية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)**، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 142.

[2] رفيق شرياق، **دور البنوك التجارية في تفعيل سوق رأس المال–دراسة حالة الجزائر**–مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2005/2004، ص 10

[3] عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، د ط، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 212.

إن المصادر أو الموارد الذاتية أو الداخلية تكون من رأس مال البنك، والاحتياطيات المحتجزة (من أرباحه السابقة لمواجهة مخاطر محتملة أو لتدعيم مركزه المالي) والأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت.[1]

1.1-رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك والمساهمين في تكوين رأسماله،[2] ويعد رأس المال ضمانا لحقوق المودعين وغطاء للبنك في حالة انخفاض قيمة أصوله.[3]

1.2-الاحتياطات النقدية للبنك والأرباح غير الموزعة

تمثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة موردا يرتبط بنشاط البنك، وتهدف البنوك التجارية من تكوينها إلى دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

تنقسم الاحتياطات النقدية إلى قسمين رئيسيين هما:[4]

- ✓ **الاحتياطي القانوني** :وهو ما يتم اقتطاعه كنسبة من الأرباح السنوية خاضع لنص قانوني من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) للبلد؛
- ✓ **الاحتياطي الخاص** :وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي، هادفة من وراء ذلك إلى تدعيم المركز المالي للبنك أمام عملائه وتدعيم الاحتياطي القانوني لمواجهة أي خسائر محتملة في قيم أصول البنك.

أما المصادر الخارجية فتمثل التزامات البنك قبل الغير، لذلك فهي تأخذ طابع الوديعة أو القروض وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل بالبنوك التجارية وتأخذ شكلين:[5]

1.3-الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)

هي تلك الودائع النقدية التي تمكن العميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد ابداء رغبته في ذلك دون اشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معين، كما تنقسم من حيث النشاط الاقتصادي إلى:[6]

---

[1] سعود عبد، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية،** مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص 18.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف،** د ط، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 145.

[3] سارة أدبوب، **إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019،** تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2021/2020، ص 06.

[4] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 24.

[5] سعود عبد، مرجع سابق، ص 18.

[6] سميرة رزيق، مرجع سابق، ص 45.

- ✓ ودائع المؤسسات التجارية؛
- ✓ ودائع المؤسسات الصناعية؛
- ✓ ودائع المؤسسات الخدماتية؛
- ✓ الودائع الزراعية؛
- ✓ ودائع المهن الحرة وودائع المرتبات.

1.4-الودائع غير الجارية

وهي على أشكال:

1.4.1-الودائع لأجل :وتودع لدى البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية؛

1.4.2-الودائع باخطار :وتشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها ولكنه قيد أخف نسبيا، ويتمثل في ضرورة اخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، الأمر الذي جعل قابليتها للسحب منها أعلى نسبيا، واضطرار البنك لتجنب قدر أكبر من السيولة لمقابلة السحب منها، ومؤدى هذا أن يتاح للبنك قدر أقل نسبيا لتوظيفها، وبالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لأن تكون أقل بالمقارنة مع النوع السابق.

1.4.3-ودائع التوفير :تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على فائدة مقابلها، دون التضحية باعتبار السيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت.

نستطيع أن نضيف إلى ما سبق، مصادر خارجية أخرى للتمويل بالبنوك التقليدية، كالمستحق للبنوك والمراسلين الذي يمثل التزامات البنك قبل البنوك المحلية والأجنبية، في إطار العلاقات العادية اليومية أو القروض التي يحصل عليها من غيره، ودائع أخرى وتشمل مثلا أرصدة الفوائد المستحقة للعملاء، وأرباح المساهمين التي لم يتسلموها بعد ومبالغ الديون المعدومة.

المبالغ المقترضة من البنك المركزي الذي يمثل في الوقت الحاضر الملجأ الأخير للاقراض، لتدعيم مركز السيولة بالبنوك التجارية.[1]

1.4.4-الاقتراض من البنوك ومن البنك المركزي

يمكن للبنك التجاري الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى وذلك بهدف تلبية طلبات القروض أو لمواجهة أزمة السيولة التي يتعرض لها البنك، وهذه القروض تشمل القروض قصيرة وطويلة الأجل التي حصل عليها البنك سواء كانت من البنك المركزي أو من البنوك التجارية ومن البنوك الأجنبية.[2]

[1] سعود عبد، مرجع سابق، ص 19.

[2] سارة أدبوب، مرجع سابق، ص 07.

2. أصول البنك التجاري

يشير جانب الأصول (الموجودات) إلى الطرق المختلفة التي يستطيع بها البنك التجاري استخدام أمواله، فهو يستطيع الاحتفاظ بها عاطلة أو يمنح قروضا إلى المشروعات، الأفراد والمؤسسات المالية الأخرى.[1]

2.1-الأرصدة النقدية

تتمثل الأرصدة النقدية في النقود الموجودة لدى البنك التجاري في الصندوق وتشمل كذلك الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي (الاحتياطات النقدية الالزامية) من أجل توفير السيولة وضمان حقوق المودعين، ويمكن للبنوك أن تحتفظ بمبالغ نقدية لدى البنك المركزي أكبر من الاحتياطات النقدية الإلزامية مقابل خدمة عملية المقاصة بين البنوك التجارية.[2]

2.2- القروض

تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية، فهي تمثل المستحقات على الجهات الأخرى تجاه البنك، وهي في العادة تؤلف معظم موجودات البنوك وأكثرها ربحية، والفوائد التي تؤخذ على هذه القروض تمثل مصدر دخل رئيسي للبنك، وهي أقل سيولة مقارنة بالأصول الأخرى.

فالقروض هي المبالغ التي يمنحها البنك للزبائن ولكافة الغايات الصناعية والتجارية والزراعية ولفترات قصيرة، متوسطة أو طويلة مقابل ضمانات من أجل تسديد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه.[3]

2.3- الأوراق التجارية المخصومة

الأوراق التجارية هي عبارة عن: "صك مكتوب وفق شكل حدده القانون والعرف التجاري، يرد على حق شخصي، موضوعه دفع مبلغ معين من النقود، ويستحق الأداء في الأجل القصير أو لمجرد الاطلاع وقابل للتداول بالطرق التجارية".

الأوراق التجارية المخصومة هي أوراق تجارية يبادلها حائزوها بنقدية قبل ميعاد استحقاقها، من أهم أنواع الأوراق التجارية :الكمبيالة، السند لأمر، تعتبر عملية خصم الأوراق التجارية عملية اقراض قصير الأجل من البنك إلى العميل المقترض بضمان الورقة التجارية.

2.4- الأوراق المالية والاستثمارات

تشتمل هذه الاستثمارات على شراء السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة.

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد، عمان، الأردن، 2004، ص 139.

[2] عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 217.

[3] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص 225.

إن استثمار البنوك جزءا من مواردها في هذه الأوراق المالية يدر عليها عائدا مرتفعا نسبيا، مع أن هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة بالقياس مثلا بالأوراق التجارية، كما أن درجة سيولة هذا النوع من الأصول المالية تتوقف على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي والسوق الثانوي منه بالذات الذي يتم التعامل فيه بأدوات الائتمان طويل الأجل.

2.5-أصول أخرى

وتشمل مجموعة متنوعة من الحقوق لصالح البنك ولكنها لم ترد في البنود السابقة، وهي تتمثل في كل ما يملكه البنك من أصول مادية، سواء ثابتة أو منقولة من أجل تيسير أعماله، مثلا الأراضي والمباني التي يملكها البنك، الأجهزة والمعدات، بالإضافة إلى الشيكات والذمم التي استحقت للبنك ولم تحصل فعلا، النفقات التي قام البنك بدفعها مقدما قبل أن تستحق مثل الإيجارات المقدمة أو الأقساط المقدمة.[1]

تتكون ميزانية البنك التجاري في الجزائر حسب التنظيم رقم 09-05 الصادر بتاريخ 2009/10/18 والمتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية من البنود التالية، كما في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
-النقدية	-الودائع
✓ نقد في الصندوق	✓ ودائع تحت الطلب
✓ نقد لدى البنك المركزي	✓ ودائع توفير
✓ نقد لدى البنوك الأخرى محلية أو أجنبية	✓ ودائع لأجل
-الاستثمارات المالية والقروض	-التزامات أخرى
✓ أوراق تجارية	-اقتراضات
✓ أذونات الخزينة	✓ قروض من البنك المركزي
✓ سندات	✓ قروض من البنوك الأخرى
✓ أسهم الشركات	✓ قروض أجنبية
✓ قروض قضيرة الأجل	-حقوق الملكية
✓ قروض متوسطة وطويلة الأجل	✓ الاحتياطات
-الأصول الثابتة	✓ مؤونات
✓ الأراضي والعقارات	✓ أرباح محتجزة
✓ المعدات	✓ رأس المال المدفوع

[1] سارة أدبوب، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: لوزية أوصغير، محاضرات علاقة بنك–مؤسسة، مطبوعة بيداغوجية مقدمة للمستوى سنة أولى ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كليو العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023/2022، ص 03.

كما تمارس البنوك أنشطة بهدف تحقيق الربح وتعهدات مرتبطة بسيولة البنك، لا تظهر هذه الأنشطة ضمن الميزانية ويطلق عليها بالبنود خارج الميزانية، وتتكون هذه الالتزامات من:[1]

- ✓ **التزامات ممنوحة :**وهي العمليات المتمثلة خاصة في تعهدات معطاة من طرف البنك وتتضمن التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية، التزامات التمويل لفائدة الزبائن، التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية، التزامات ضمان بأمر الزبائن والتزامات أخرى؛
- ✓ **التزامات محصل عليها :**وهي الضمانات المقبوضة والتعهدات سواء من الزبائن أو البنوك والمؤسسات المالية، وتتكون من التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية، التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية والتزامات أخرى محصل عليها.

ثالثا: المخاطر المالية في البنوك التجارية

المخاطر المالية هي تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب اشراف ورقابة بشكل مستمر من قبل إدارة البنك، وذلك وفقا لتوجه وحركة الأسعار، السوق، العملات والأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى.[2]

من أهم المخاطر المالية البنكية، ما يلي:

- ✓ **مخاطر الائتمان:** تعرف لجنة بازل المخاطر الائتمانية بأنها: "فشل إمكانية المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية للفريق الآخر وفقا للشروط المتفق عليها، فهي تعبر عن مخاطر تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن السداد؛[3]

---

[1] **النظام رقم 05/09 المتعلق باعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية،** الجريدة الرسمية، ال عدد 76، الصادر في 12 محرم 1431ه الموافق ل29 ديسمبر 2009، ص 23.

[2] بلعزوز بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر،** الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 182.

[3] إيمان بن السراج، **دور المعلومات في قياس إتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية–دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص 110.

- ✓ **مخاطر السيولة:** تتولد هذه المخاطر نتيجة لعدم التوافق بين الربحية التي يسعى البنك لتحقيقها والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها؛[1]
- ✓ **مخاطر السوق:** تنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي عن عمليات التبادل وهي المخاطر المتعلقة بإمكانية انخفاض قيمة أدوات المبادلة في البنك، من بين المخاطر التي تؤثر على قيمة البنك والتدفقات النقدية هي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأوراق المالية؛
- ✓ **مخاطر التضخم:** يترتب على مخاطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها، لذلك يشير البعض إلى مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية؛[2]
- ✓ **مخاطر السمعة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.[3]

الفرع الرابع: أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتمويل المشاريع الاستثمارية وذلك عن طريق منحها مجموعة من القرض التي تساهم في دعم وتمويل المشاريع

أولا: تعريف القروض

يعرف القرض أو الاقراض على أنه: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد، المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك باسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

---

[1] عبد الله كاظم حسن، رباب إبراهيم كاظم، **قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2001-2003)**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد 02، ال مجلد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص 39.

[2] إيمان بن السراج، مرجع سابق، ص 110.

[3] حسين بلعجوز، غزي محمد العربي، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والنظام الكلاسيكي**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، ص 04.

ثانيا: أنواع القروض

- ✓ تصنف القروض حسب معايير، كما يلي: [1]
- ✓ **حسب النشاط الممول:** تنقسم القروض إلى:
- ✓ **قروض انتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والانتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضافة؛
- ✓ **قروض استهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد أي لقطاع العائلات، وعلى رأسها قروض تمويل البيع بالتقسيط من أجل حيازة السكنات، السيارات... الخ.
- ✓ **حسب الغرض من القرض:** وتنقسم إلى:
- ✓ **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري؛
- ✓ **قروض صناعية:** وتنقسم إلى: قروض انشاء، قروض تجديد وقروض توسيع أي نشاط صناعي؛
- ✓ **قروض زراعية:** هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها؛
- ✓ **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.
- ✓ **حسب المستفيد من القرض:** تنقسم إلى قروض خاصة وقروض عامة، فإذا كان المقارض شخصا أو شركة خاصة يكون القرض خاصا، أما إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في مؤسساتها العامة، والتي تقترض الأموال من البنوك ومن الخارج يكون القرض عاما.

كما يمكن تصنيفه وفقا لنوعية العميل أي المقترض، فقد يكون مؤسسة صناعية، زراعية، تجارية أو أحد المستهلكين.[2]

- ✓ **حسب مدة القرض:** تنقسم إلى:
- ✓ **القروض قصيرة الأجل:** وتسمى أيضا قروض الاستغلال، وهي القروض التي تحصل عليها المؤسسات من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للانتاج ومتطلبات الصندوق، وتلتزم المؤسسة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الانتاج ومن أمثلتها: التموين، التخرين، الانتاج والتوزيع.[3]

---

[1] حسين بلعجوز، غزي محمد العربي، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والنظام الكلاسيكي،** مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، ص 04.

[2] مسعور درواسي وآخرون، **دور البنوك في تمويل الاستثمار،** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 358.

[3] أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال،** د ط، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 06.

- ✓ **القروض متوسطة الأجل:** وهي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات لشراء وسائل الانتاج المختلفة مثل الاستثمارات الجارية للمؤسسة كالآلات، وسائل النقل، أجهزة الاعلام .... وتكون مدة القروض متوسطة الأجل أكثر من سنة وأقل من 7 سنوات.[1]
- ✓ **القروض طويلة الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية التمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة، التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار الطويلة، وفترات الانتظار التي تسبق الحصول على الفوائد والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 07 سنوات وتمتد حتى 20 سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة، ظهرت مؤسسات متخصصة في منح هذه الأخيرة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة للمالك على مصادر إدخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها.[2]

ثالثا: محددات واستراتيجية منح القروض

هناك العديد من المحددات التي تؤثر تتحكم في عملية منح البنوك التجارية للقروض، ويمكن اختصار أهم هذه المحددات فيما يلي:

- ✓ **حجم الموارد المتاحة:** يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان هذا الحجم كبيرا ومستقر كلما زادت قدرة البنك على منح القروض، ونقصد بالموارد المتاحة للبنك من ودائع وقروض ورأسمال لكي يتمكن من احداث التوازن من خلال تبني سياسة يرتفع فيها حجم الاقراض نتيجة لارتفاع تلك الموارد؛
- ✓ **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف على الاستثمار والأوضاع التجارية والاجتماعية حيث أنه عندما تمر البلاد بحالة كساد اقتصادي، فإن البنوك تشدد في عملية منح الفروض ويحدث العكس في حالة الرواج الاقتصادي؛
- ✓ **معدل سعر الفائدة على الودائع والقروض:** كلما زاد الفارق بين معدل الفائدة على القروض ومثيله على الودائع، كلما حقق البنك أرباحا أكثر، الشيء الذي يشجعه على منح القروض؛
- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي:** إن معدلات الأرباح العالية التي تحققها البنوك من خلال الاقراض، تدفعها لزيادة مستوى الاقراض، حتى ولو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة، مما يدفع البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تقل قدرة البنوك على منح القروض كلما زادت هذه النسبة.

---

[1] شهرزاد زاوي، مرجع سابق، ص 139.

[2] أحمد بوراس، مرجع سابق، ص ص 56، 57.

رابعا: الاستراتيجية الاقراضية المصرفية

من أبرز مكوناتها:

- ✓ **مدة القرض:** القروض باختلاف أجالها تختلف من حيث السيولة، فالقروض قصيرة الأجل أكثر سيولة من مثيلتها طويلة الأجل، حيث تعمد البنوك إلى تقليل أجال قروضها في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض، أما في حالة الكساد الاقتصادي وقلة طلبات الاقتراض فتتجه البنوك إلى زيادة آجال قروضها؛
- ✓ **المخاطرة الائتمانية:** يقصد بما احتمال عدم قيام المقترض بتسديد قرضه في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، فالسياسة الائتمانية الدقيقة هي التي تقتضي أن تكون القروض قابلة للتحصيل، وهنا تلعب خيرة البنك وكفاءة أجهزته دورا أساسيا في مراقبة ومتابعة القروض؛
- ✓ **التنويع المتخصص:** يستند البنك التجاري في منح القروض إلى تنوعها لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى تقليل المخاطرة واحتمالات الخسارة، وترتبط سياسة تنويع القروض بمعيار الزمن طبيعة النشاط، نوع الزبائن والمنطقة الجغرافية ..الخ؛
- ✓ **الأهلية الائتمانية:** تأخذ السياسة الاقراضية للبنوك بعين الاعتبار توفر الشروط القانونية في المؤسسات المقترضة، ونسبة الأرباح المحققة من طرفها، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال والاحتياطات وبعض النسب المستخدمة كمعيار في تحليل هيكل التمويل للمؤسسات، كما يستدعي الأمر وضع الشروط تتعلق بالمبلغ الأقصى الواجب منحه كقرض، المدة القصوى للاستحقاق وكذا معدل الفائدة المناسب سواء كانت ثابتة أو متغيرة إضافة إلى طلب ضمانات مختلفة حسب نوعية القرض كضمان حقيقي على القروض الممنوحة في حالة عدم استرداد قيمة القرض من طرف الزبون؛
- ✓ **سعر الفائدة:** تتضمن الاستراتيجية الاقراضية للبنوك تحديد أسعار الفائدة على القروض الممنوحة وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على تحديد هذا السعر أهمها: كلفة الحصول على الودائع من المودعين سواء كانت مباشرة، حيث تمثل في الفائدة المدفوعة عليها، أو غير مباشرة كالخدمات الأخرى المرتبطة بتجميع الودائع المخاطرة التي يتحملها البنك عند الاقراض، تكلفة العمليات الإدارية الخاصة بمنح القروض؛
- ✓ **حجم القرض:** يحدد حجم القرض من خلال نسبة القروض إلى الودائع، وزيادة النسبة تؤدي إلى الانخفاض حجم السيولة لدى البنك وزيادة أرباحه، وعلى البنك منح القروض بما يحقق الموازنة بين السيولة والربحية، معناه القروض أكبر من الودائع بالتالي تحقيق أرباح.

خامسا: اجراءات منح القروض

تلجأ البنوك التجارية إلى تحديد اجراءات منح القروض في كتيب صغير يطلق عليه دليل الائتمان، أو اعداد ملف خاص بالقرض وطالبه، حيث يمثل ملف القرض بالنسبة للبنك مادة اعلامية يتم من خلالها تحليل طلب القرض، تحديد الغرض من القرض، قدرة الزبون شخصيته، رأسماله، الرهونات والضمانات المقدمة، تحليل البيانات المتاحة بدراسة قانونية للقرض، طبيعة المخاطر والعائد المراد تحقيقه.

سادسا: مستويات إتخاذ القرار

تكون مستويات إتخاذ القرار بمنح قرض معين حسب حجم وأهمية القرض الممنوح، بحيث تعطي الإدارة العليا الصلاحية في ذلك للإدارة المتوسطة أو الدنيا، فيتم اعداد سلم الحجم الأموال المراد اقراضها، بتحديد سقف معين لحجم الأموال المقرضة ومستوى إتخاذ القرار في منح القروض.[1]

[1] شهرزاد زاوي، مرجع سابق، ص ص 140، 142.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

تعتبر الدراسات السابقة ذات الصلة ومحل البحث من الدراسات التي على الباحث مراجعتها ليتمكن من الالمام بموضوع البحث وتكوين تصور عام عن ماهيته، وليكون على إطلاع بكل ما يتعلق بموضوع بحثه وبالنتائج المتوصل اليها، لذا سيتم في هذا المبحث عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع دور البنوك التجارية في دعم المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: دراسات سابقة

الفرع الأول: رسائل وأطروحات جامعية

أولا: دراسة بن جواد مسعود

بعنوان: "**دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2023/2022.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بدقة على مدى كفاءة وملائمة صيغ التمويل البنكية في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- ✓ وجود أثر كبير ودور إيجابي تلعبه البنوك العاملة في تعزيز مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الفلاحية ثم المحلية بولاية ميلة؛
- ✓ وجود علاقة موجبة بين كل من نمو الانتاج الفلاحي من جهة والقروض الفلاحية (المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية).

وصى الباحث ب:

- ✓ اهتمام أكبر من قبل الدولة بالتمويل الفلاحي عن طريق خلق وتطوير صيغ تمويل فلاحية خاصة بالمناطق الجبلية والريفية، لتشمل صغار المربين الذين لا يملكون عقارا فلاحيا يسمح لهم بالحصول على آلية التمويل المعمول بها (قرض التحدي، الرفيق، الإيجار التمويلي)، كون أن تمويل الاستثمار الفلاحي هو عملية مستمرة من التطوير والابتكار في عالم الخدمات المالية والبنكية.

ثانيا: دراسة أحمد ميلي سمية

بعنوان: "**أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وعلى الاستبيان كأداة لجمع البيانات، تم تصميم استبيان وتوزيعه على 22 بنك بالولايات التالية: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، حيث شملت البيانات المطلوبة لأجل تحليل بيانات موضوع الاستبيان،

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- ✓ تؤثر القوائم المالية المدققة إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$؛
- ✓ يؤثر استخدام التحليل المالي إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائري عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$؛
- ✓ يؤثر استخدام أسلوب التدقيق إيجابيا في صنع قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$؛
- ✓ لتطبيق أساليب المعاينة في تدقيق القوائم المالية أثر إيجابي في قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.

كما وصت الباحثة بما يلي:

- ✓ ضرورة دراسة ملف الائتمان دراسة معمقة ابتداء من تاريخ وضعه إلى غاية آجال استحقاقه؛
- ✓ من أجل التقليل من مخاطر الائتمان فإنه يجب على البنوك أن تحدث تغيرا جذريا في نمط تعاملها مع الزبائن.

ثالثا: بوري محي الدين

بعنوان: "**آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأساليب المطروحة من البنك الإسلامي في تمويله للاستثمار، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المقارنة من خلال المقارنة بين أنشطة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- ✓ تتوفر المنظومة المصرفية الاسلامية على آليات متنوعة لتمويل الاستثمارات في مختلف الميادين والفترات الزمنية؛
- ✓ اعتماد بنك البركة بشكل أساسي على التمويل بالمرابحة في المديين القصير والمتوسط.

رابعا: دراسة بوقموم محمد

بعنوان: "**دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2005/2004.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي تؤديه البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها ما يلي:

- ✓ وجود ارتفاع في حجم القروض المقدمة لهذا القطاع اي قطاع، والسبب في ذلك يرجع إلى السياسة السعرية التي أقرها بنك الجزائر؛
- ✓ فيما يخص دراسة ملفات القرض فإنه لاتزال بعيدة كل البعد عن المقاييس الدولية والتعامل وفق النسب الخاصة بالسيولة النقدية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والرسائل والأطروحات باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
أحمد ميلي سمية	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك وتمويل المشاريع.	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة أحمد ميلي سمية درست أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.
بن جواد مسعود	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك وتمويل المشاريع.	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة بن جواد مسعود درست دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية.
بوقموم محمد	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك وتمويل المشاريع.	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر أما دراسة بوقموم محمد درست دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار.

بوري محي الدين	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك وتمويل المشاريع.	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة بوري محي الدين درست آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية.

المصدر: من اعداد الطالبتين

الفرع الثاني: مجلات ومقالات علمية

أولا: دراسة شايب باشا كريمة

بعنوان: "**فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية**"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، ال عدد 01، ال مجلد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها ما يلي:

- ✓ يعد الائتمان المصرفي نشاط اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد كونه يعتبر من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وصت الباحثة ب:

- ✓ يجب وجود سياسة مدروسة من قبل البنك في منحها للقروض كما يجب التحكم العقلاني في حجم القروض الممنوحة، وكذا القيام بالدراسة المسبقة للمشروع المبرمج القيام به.

ثانيا: دراسة ساحل محمد

بعنوان: "**واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، ال عدد 13، ال مجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، فيفري 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:

- ✓ محدودية تمويل البنوك الوطنية للمـــؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة تعاملها بنوع من الحذر الشديد في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل هذه المؤسسات، وهذا يفرض اشتراط منح القروض البنكية على أساس معيار الضمانات القانونية والتي تفوق إمكانيات هذا القطاع واهمال معايير أخرى كجدية المشروع؛
- ✓ آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسوده التفاؤل خصوصا إذا ما تم تجسيد مشروع البنك الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وص الباحث ب:

- ✓ دعوة السلطات العمومية إلى توسيع مكونات النظام المالي من سوق مالية ومؤسسات تمويلية لتعزيز الفرص التمويلية، مما يعود بنصيب هام من هذه التمويلات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضرورة حث البنوك الجزائرية على الاندماج لإقامة بنوك تتمتع بميزة الحجم الكبيرة، والقادرة على تجميع رؤوس الأموال وضخها للاستثمار لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والمجلات والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
شايب باشا كريمة	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك المشاريع	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة شايب باشا كريمة درست فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية
ساحل محمد	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك وتمويل المشاريع	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة ساحب محمد واقع وآفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المصدر: من اعداد الطلبة

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة معتصم محمد ناجي الدباس

بعنوان: " دور المصارف التجارية في توسيع الاستثمار والائتمان في الأردن"، 2023

هدفت الدراسة إلى التحقيق في دور المصارف التجارية في زيادة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية في الأردن، ألقى الإطار النظري للدراسة الضوء على دور المصارف التجارية في تعزيز الاستثمار والتسهيلات الائتمانية، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، حيث اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي.

ضمت عينة الدراسة جميع المصارف التجارية في الأردن. تم جمع البيانات عن المصارف التجارية من التقارير المنشورة للبنك المركزي الأردني. شملت عينة الدراسة: بنك الأردن، بنك العرب، كابيتال بنك، وبنك الإتحاد. غطت البيانات الفترة من عام **2017** إلى عام **2020**.

أظهرت الدراسة دورا هاما للمصارف التجارية في دعم الاستثمار بشكل عام، وذلك من خلال مؤشراتها المالية المتعلقة بالاستثمار والتي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة **(2017–2020)**. كما أشارت الدراسة إلى زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية بشكل كبير خلال الفترة نفسها.

ثانيا: دراسة براديب سونار وبراناف كيشور جاغاد

بعنوان: "المؤسسات المالية ودورها في تنمية وتمويل المشاريع الفردية الصغيرة"، 2022

إن تعزيز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يُعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي . يعتبر نمو وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمراً حيوياً لاقتصاد أي دولة .وتكتسب المبادرات الفردية الصغيرة أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات المتنوعة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من منظور النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتنشيط التنمية المحلية والإقليمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة البنوك الهندية الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية الهندية .فهي إحدى المؤسسات المالية التي تلعب دوراً بارزاً في توفير رأس المال اللازم لإنشاء وتمويل المبادرات الفردية الصغيرة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 04: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
معتصم محمد ناجي الدباس	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول تمويل المشاريع	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة معتصم محمد ناجي الدباس درست دور المصارف التجارية في توسيع الاستثمار والائتمان في الأردن.
براديب سونار	كلا الدراستين تسعى إلى تحقيق نفس الهدف وهو التعرف على أساسيات حول البنوك والمشاريع	في حين يختلفان من حيث أن دراستنا درست دور البنوك في تمويل المشاريع في الجزائر اما دراسة براديب سونار درست المؤسسات المالية ودورها في تنمية وتمويل المشاريع الفردية الصغيرة في الهند.

المصدر: من اعداد الطالبتين

خلاصة الفصل

تعتبر المشاريع الاستثمارية من أهم أركان الاقتصاد كما أنها تحظى بذلك الدور الفعال في دفع عجلة التنمية وتحقيق العوائد المالية للاستثمارات، تتنوع هذه المشاريع وتتعدد وتتطلب هذه المشاريع تخطيطا جيدا وجوانب التنفيذ والإدارة.

تعتبر البنوك التجارية من أهم المصادر التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية والتي يعتمد عليه المستثمرين في الحصول على التمويل اللازم، تتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية من بينها الخدمات الاقراضية والإدخار، كما أنه يحظى بأهمية كبيرة في تنمية المشاريع الاستثمارية، وتنشط في بيئة مليئة بالمخاطر، كما أنها تملك ميزانية خاصة بها وتعمل وفق آلية وشروط محددة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

تم في هذا الفصل اسقاط المعلومات النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول على الجانب التطبيقي، من خلال دراسة واقع تمويل ودعم المشاريع الفلاحية عن طريق القروض الاستثمارية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية برج بوعريريج، وتم اسقاط الدراسة على قرض التحدي باعتباره القرض الذي تمكنا من دراسة ملفه كما أنه يمثل أسلوب تمويلي يقدم لفائدة المشاريع الفلاحية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** الإطار التعريفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثاني:** دراسة حالة تمويل مشروع استثماري فلاحي عن طريق قرض التحدي.

المبحث الأول: الإطار التعريفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شهد منذ نشأته جملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الاصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي وقد أخذ تخصصه في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي والزراعي والتنمية الريفية بالإضافة إلى تنمية قطاع الصيد البحري، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأطر التعريفية الخاصة به

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية يؤدي دورا متزايدا ومتميزا في دعم التنمية الاقتصادية في القطاع الفلاحي والزراعي وأيضا قطاع الصيد البحري، هذا ما جعل منه البنك الرائد في مجال دعم الفلاحة والصناعة المصرفية في الجزائر فهو يقدم مجموعة من الخدمات البنكية الفدة، وستفصل في هذا المطلب في تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم نشأته ومراحل تطوره مع الإشارة إلى وكالة برج بوعريريج

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (106-82) المؤرخ في 13 مارس 1982م، فتكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، وكان الهدف من انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في تمويل مزارع الدولة، والمجموعات التعاونية المستفيدة من الثورة الزراعية، وكذلك تمويل قطاع الصيد البحري بموجب قانون النقد والقرض 90-10 وصارت مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب، بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية.

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أنه شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الحالي ب 54,000,000,000.00 دينار جزائري تعود ملكية جميع أسهمها للدولة، ويتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجر مع الغير، ويتكون من 300 وكالة و39 مديرية جهوية أو ولائية GRE أو المجمع الجهوي للاستغلال، وقد صنف في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك قدرت موارده البشرية في أكثر من 7000 إطار ومستخدم، ويقع المقر الرئيسي للبنك بشارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت المديرية العامة البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمتها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وارجاعه إلى تطلعه الأولى ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والمناطق الريفية، وتتضح هذه الاستراتيجية فيما يلي الخطوط الكبرى:

-المرحلة الأولى (1982-1990): كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في اثبات حضوره الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع ما هو منصوص عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

-المرحلة الثانية (1991-1999): تم تخصص البنوك لذا وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تمويله نحو القطاعات الأخرى، أي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني فقد تميزت هذه المرحلة بادخال التكنولوجيات الحديثة وأهم ما تم انجازه خلال هذه المرحلة:

- ✓ **خلال سنة 1991م:** تم انشاء نظام **Swift** والذي يعنى بتنفيذ التحويلات الدولية الذي يساعد على أداء العمليات البنكية بشكل أسرع.
- ✓ **خلال سنة 1992م:** ثم وضع نظام (**Sybu**)د التسهيل المعالجة عن بعد إلى جانب تعميم استخدام الاعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ **خلال سنة 1993م:** تم تعميم استخدام الاعلام الآلي في كل العمليات المصرفية بينك الفلاحة والتنمية.
- ✓ **خلال سنة 1994م:** تم انشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب بينك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ **خلال سنة 1996م:** تقديم خدمة معالجة وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي الزمن الحقيقي.
- ✓ **خلال سنة 1998م:** انشاء خدمة بطاقة السحب بين البنوك **CIB (carte intorbancaire)**

-المرحلة الثالثة (2000-2004): قام البنك بوضع برنامج يعتد على خمس سنوات، التكيف مع المرحلة التحولات الاقتصادية للبلاك خلال هذه الفترة من جهة واستجابة الاحتياجات ورغبات العملاء من جهة أخرى، ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، والعمل على تطوير الخدمات التي يقدمها البنك واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الخدمات البنكية وقد قام هذا البرنامج بتحقيق ما يلي:

- ✓ **خلال سنة 2000م:** القيام بتشخيص دقيق النقاط القوة والضعف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وانشاء مخطط لرفع مستوى خدمات البنك لتتماشى والمعايير الدولية

- ✓ **خلال سنة 2001م:** تم تكليف عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، وتطبيق نموذج البنك الجالس في بعض وكالات البنك.
- ✓ **خلال سنة 2002م:** تم تعميم نموذج البنك الجالس على مستوى جميع وكالات البنك.
- ✓ **خلال سنة 2003م:** تم تحسين نموذج البنك الجالس بخدمات مشخصة على مستوى جميع الوكالات الأساسية.
- ✓ **خلال سنة 2004م:** تم تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

وفي سنة 2000م تمت دراسة تشخيصية النقاط قوة وضعف البنك، وتم اعداد خطة أو مخطط الرفع من مستوى هذه المؤسسة بالمقارنة مع المعايير الدولية، كما تم في هذه السنة تعميم نظام الشبكة الخدمة الزبائن SYBU المحلية ما بين هياكل البنك مع إعادة تنظيم برنامج وفي سنة 2001م، تم تقصير اجراءات المعالجة والموافقة على ملفات الفروض، حيث تتراوح مدة المعالجة بين 20 و90 يوم حسب نوع الملف القرض استغلالي أو استثماري، وبالإضافة إلى هذه التطورات فقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قروضا جديدة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي فضلا عن تلك الموجودة سابقا، حيث فتحت هذه الفروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتنسيق مع مديرية الفاتحة ومصالحها في كل ولاية من ولايات الجزائر بحيث تمثلت هذه القروض الجديدة قرضي الرفيق والتحدي.

- ✓ **بنك الجالس:** يعني باختصار هذا النظام تكفل الموظف في الوكالة بالزبون وتقديم جميع الخدمات له، أي أن الموظف يصبح وكأنه في ذاته بنك متنقل أي يجب عليه تعلم كل ما يتعلق بالخدمات والتقنيات البنكية واتقانها فالاعتماد على نظام البنك الثابت مع الخدمات الشخصية، فكان هذا في بعض الوكالات مثل وكالة عميروش والشرافة الرابطة بين الوكالات والهياكل المركزية MEGAPAC وتم أيضا في هذا العام تعميم شبكة للبنك.
- ✓ **أما في سنة 2002م:** فقد تم تعميم نموذج بنك الثابت الجالس مع الخدمة الشخصية للزبائن على جميع الوكالات في القطر الوطني.

-المرحلة الرابعة 2005-2014م: تتمثل أهم التطورات التي عرفها البنك خلال هذه المرحلة في الآتي:

- ✓ القيام بتقديم خدمات بنكية الكترونية أو ما يعرف ب (E-banking) لمعرفة العميل لرصيده البنكي وحركية حسابه البنكي بالإضافة إلى تحميل كشوف الحسابات عن طريق فتحه الموقع رسمي لذلك وفتح مركز إتصال يهدف إلى الإجابة على جميع تساؤلات العملاء الحاليين والمحتملين وانشغالاتهم.

-المرحلة الخامسة 2014 -2021م : تم احداث الكثير من التطورات الجديدة منها :

- ✓ **النظام الآلي الجديد ORACLE FLEXCUB** :هو نظام بنكي عالمي بين البنوك متطور يسهل التعاملات البنكية مع الشبكة العالمية للبنوك ويسهل التحويلات البنكية ويجعل جميع الوكالات البنك على المستوى الوطني شبكة واحدة تقدم خدمات سريعة للزبون وبأقل تكلفة، وأيضا تسرع من تصفية عمليات التجارة الخارجية مثل تسديد حقوق عمليات التصدير والاستيراد.
- ✓ اعتماد بطاقة كارت فيزا أو بطاقة الدفع الإلكترونية بالأورو بعدة أصناف تقدم خدمات الثمانية لحاملها خارج الوطن وتسوية عمليات الشراء والدفع عبر الأنترنت.
- ✓ تعميم استعمال البطاقات الإلكترونية على جميع العملاء مع ادخال خصائص حديثة ومتطورة في استعمالاتها.
- ✓ تسجيل طلبات التوطين البنكي بحطها على الموقع الإلكتروني البنك.
- ✓ تقديم خدمات للشركات الناشئة مثل العروض قصيرة الأجل التحويلات البنكية والكفالات البنكية إلخ.
- ✓ عمليات بيع العملة أو المنحة السياحية المنظمة من طرف البنك المركزي وفق شروط وقوانين البنك المركزي وأسعار صرف العملة الوطنية.
- ✓ انشاء حسابات ائتمانية بالعملة الوطنية الصالح عدة فئات من الزبائن منها:

–دفتر توفير للفلاح بفائدة وبدون فائدة.

–دفتر توفير عادي بفائدة وبدون فائدة.

–دفتر توفير الشباب اقل من 19 سنة.

–حسابات بنكية بالعملات الأجنبية (أورو دولار أمريكي، دولار كندي .... الخ).

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 696 برج بوعريريج

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات محلية منتشرة على مستوى الولاية منها الوكالة الرئيسية 696 بمركز الولاية برج بوعريريج.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج ومهامها

أولا: التعريف بالوكالة

هي وكالة محلية رئيسية تحمل ترقيم 696 في الشبكة الوطنية للبنك مقرها الرئيسي شارع محمد المقراني وسط مدينة برج بوعريريج تابعة للمجمع الاستغلال الجهوي 034 تضم 25 إطار وعامل مقسمة إلى ثلاث مصالح في مصلحة الصندوق والتحويلات المالية مهمتها تنظيم عمليات السحب والإيداع لصالح الزبون وجميع المخالصات داخل الوكالة أو عبر الشبكة الوطنية للبنك مصلحة الزبائن مكلفة بتقديم الاستشارات والمعلومات والارشادات للزبون، خدمات بنكية من حيث فتح الحسابات البنكية وتحرير

الشيكات البنكية التصديق على الوثائق وكل ما يتعلق بالوساطة بين البنك والزبون، وأخيرا المصلحة الداخلية التي تعنى بتنفيذ العمليات البنكية مثل التحويلات المالية الداخلية والخارجية المقاصة الآلية للشيكات البنكية، منح القروض، وكيلة المنازعات المكلفة بالرقابة القانونية على جميع العمليات والوثائق البنكية، بالإضافة للوكالة الرئيسية بمقر الولاية توجد عدة وكالات مثل: وكالة مجانة 704، وكالة رأس الواد 698، وكالة بئر قاصد على 705 كلها تتبع المجمع الجهري للاستغلال برج بوعريريج وهو واحد من المجمعات الجهوية ووحدة إدارية لا مركزية مهمته تتمثل أساسا في مساعدة ومراقبة وتسيير الوكالات التابعة لها وتمثيل الإدارة العامة على مستوى الولاية.

ثانيا: مهام وكالة الفلاحة والتنمية الريفية

أسس هذا البنك كضرورة اقتصادية تتمثل في إعادة هيكلة النظام الفلاحي وتأمين الاستقلالية الاقتصادية للبلاد في القطاع الفلاحي والزراعي، وأيضا رفع مستوى معيشة السكان في الأرياف، ويقوم بنك الفلاحة ومن خلال وكالاته ومنها وكالة برج بوعريريج بالمهام التالية:

- ✓ يقوم بعمليات الاقراض والصرف وأيضا عمليات الخزينة وجميع الاعتمادات المالية على اختلاف أنواعها.
- ✓ فتح الحسابات لجميع الأشخاص.
- ✓ قبول ودائع تحت الطلب والأجل.
- ✓ المشاركة في تجميع الإدخارات.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والزراعي.
- ✓ تأمين النشاطات الفلاحية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وأيضا الحرفية
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- ✓ تسهيل العمليات التجارية.
- ✓ فتح الاعتمادات المالية في إطار التجارة الخارجية.
- ✓ بيع الأسهم والسندات في إطار بورصة الجزائر.
- ✓ تقديم خدمات مالية ومصرفية للشركات على المستوى المحلي.
- ✓ تسهيل التحويلات البنكية والمقاصة الآلية الشبكات.
- ✓ الرقابة الدورية للقروض والشركات الممولة.
- ✓ تنفيذ الأهداف التنموية على مستوى الأرياف والمناطق الزراعية.
- ✓ تشجيع الاستثمارات المحلية.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة لتقعيد الاستراتيجية التي تجعله منه مؤسسة بنكية كبيرة، وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي فهو يملك أهداف قطاعية كبنك ينشط وسط شبكة بنوك وطنية وأجنبية قائمة على المنافسة والابتكار وأيضا أهداف مالية نقدية يحددها البنك المركزي، ويمكن تلخيص أهداف البنك فيما يلي:

- ✓ الزيادة في الموارد مع أقل التكاليف، ومردودية كبيرة في شكل قروض انتاجية ومتنوعة مع احترام القاعدة وهي الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.
- ✓ التسيير الدقيق لخزينة البنك، خاصة في تقدير الدينار بالعملات الصعبة.
- ✓ تأمين التناسق من طرف البنك في تنمية نشاطاته الخاصة به.
- ✓ زيادة فروعه ونشر شبكاته والتقرب أكثر من العملاء
- ✓ ارضاء الزبائن وذلك بتقديم منتجاته والخدمات بكفاءة لتوفير احتياجاتهم.
- ✓ تنمية التجارة بتقديم تقنيات جديدة في الإدارة مثل التسويق وأيضا تقديم تشكيلة منتجات جديدة.
- ✓ دورا متزايدا ومتميزا في دعم التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة المحلية وخدماته

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تضم الوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاث مصالح رئيسية في قطب التحويلات المالية أو مصلحة الصندوق والمصلحة الخارجية تقدم خدماتها للزبائن مباشرة تضم كل من عون التوجيه والاستعلام والمكلفين بالزبائن سواءا أفراد أو شركات، وأخيرا المصلحة الداخلية المكلفة باجراء العمليات البنكية بما فيها مصلحة التحويلات المالية، التجارة الخارجية، المقاصة الآلية البنكية ومصلحة القروض، وهذا بالإضافة لمنصب المدير والسكرتارية، والجدول التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كوحدة أساسية لشبكة من البنوك تنتشر على مستوى جميع القطر الوطني:

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

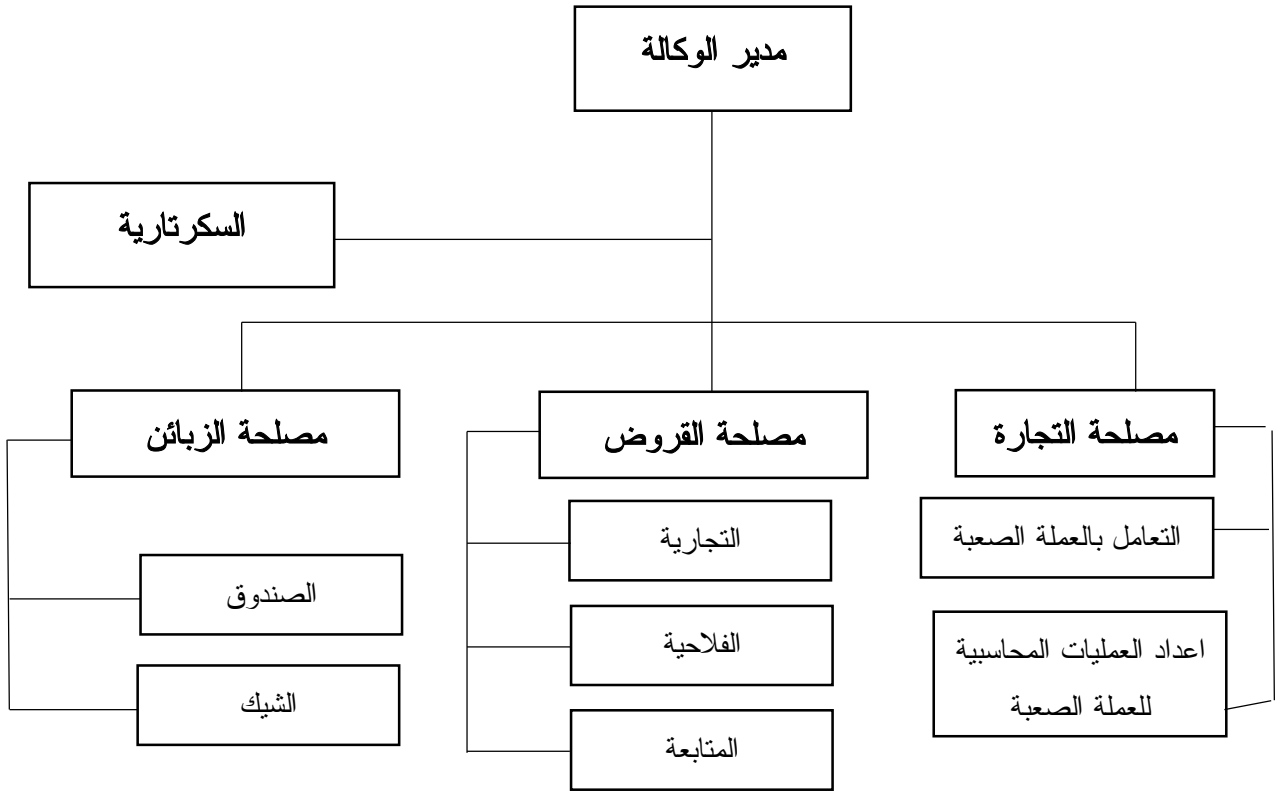

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالاته المحلية

من خلال وكالاته المحلية من خلال تغيير الهيكل التنظيمي الوكالات وادخال بنك الجالس كتنظيم جديد لهياكل وأنشطة الوكالات بهدف تحقيق الفعالية في الثناء والعمل على راحة العميل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أين خصصت في كل وكالة صالحة واسعة مجهزة بمكاتب لاستقبال العملاء في وسط مريح وفي أجواء مكيفة، حيث يوجه الزبون مباشرة موظف الوكالة المتعدد التخصصات والخدمات والذي يقوم بكل العمليات الفائدة هذا الزبون، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

1-خدمات الإدخار: تتمثل في مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات زبائن وتمكينهم من توظيفها لديه وتتمثل في:

- ✓ **سند الصندوق bon de caisse:** هو عبارة عن إيداع لأجل ويسجل بمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الإيداع، وهذا السند موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين بصفة اسمية أو لحامله.
- ✓ **دفتر توفير الشباب:** هو حساب بنكي مخصص للإيداعات النقدية يوجد على نوعين بفائدة وبدون فائدة متاح للأشخاص ابتداءا من سن الولادة إلى غاية بلوغ 18 سنة يحق للولي القانوني سحب الفوائد فقط على أن يتصرف المعنى في الحساب عندما بلغ من الرشد القانونية وهي 18 س

- ✓ **دفتر التوفير بفائدة وبدون فائدة:** هو دفتر يمكن صاحبه من فتح حساب لدى البنك سب اختياره فيما يخص الفوائد البنكية وتحسب الفوائد بمعدل ثابت حسب قيمة الرصيد كل 90 يوم.

2-خدمات الاقراض: يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدمات تتمثل في القروض المتنوعة ولكن كلها تميز بأنها لا تعطى إلا بضمانات المختلفة وشروط عديدة للحفاظ على مال البنك من الضياع

المبحث الثاني: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف البنك

إن دراسة طلبات القروض تمر عبر عدة مستويات واجراءات انطلاقا من الوكالة إلى لجنة القروض على مستوى المجمعات الجهوية أو على مستوى الإدارة العامة بمديرية القروض والتحصيل، وهي عملية أساسية واستراتيجية بالنسبة للبنك تبدأ بمجرد تقديم الزبون لملف كامل للقرض بعدها يقوم البنك بدراسة معمقة لملف الزبون طالب القرض قصد تقديم رد بالنفي أو القبول مع ذكر التحفظات ان وجدت.

المطلب الأول: كيفية منح القرض من طرف البنك

يقوم البنك قبل منح القرض بإتباع العديد من الاجراءات من أجل منح القرض، وهذا من خلال توفر جملة من الشروط في طالب القرض، بالإضافة إلى توفير طالب القرض جميع وثائق ملف القرض.

الفرع الأول: الشروط، الضمانات، كيفية منح وتسوية القروض

يقوم البنك التجاري بمنح القروض في إطار مجموعة من الشروط والضمانات، وبطريقة محددة

أولا: الشروط الواجب توفرها في المقترض

توجد شروط ضرورية في طالب القرض نذكر أهمها:

- ✓ السمعة الجيدة والأهلية حيث يجب أن يكون محل ثقة وبدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19) سنة؛
- ✓ أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ألا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع؛
- ✓ أن يقدم دراسة عن المشروع شاملة تقنية اقتصادية ومن جميع النواحي؛
- ✓ الزيارة الميدانية من طرف مصلحة القروض المعاينة المستثمرة أو الوعاء العقاري المعد المشروع.

ثانيا: الضمانات اللازمة لمنح القرض

توجد عدة أنواع من الضمانات من الضروري تقديمها قبل أي طلب القرض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة منها:

- ✓ **ضمانات عينية:** مثل الرهون العقارية ورهون العتاد والآلات والبضائع.

- ✓ **ضمانات مالية:** مثل امضاء والتوقيع على سندات الأمر وصناديق ضمان القروض سواء بالنسبة لصناديق دعم الشباب أو بالنسبة لصناديق الضمان الفلاحي فيما يخص قرضي الرفيق والتحدي وأيضا فيما يخص التأمين على القروض والنشاطات الاقتصادية الفلاحية؛
- ✓ **ضمانات إدارية وقانونية:** مثل الإتفاقية الموقعة بين البنك والزبون والتي تلزم الأخير بتحمل التزاماته كاملة تجاه البنك في مرحلة سداد القرض بالإضافة إلى التعهدات القانونية المحررة من طرف الجهات القانونية المعتمدة مثل: الموثق ومصالح البلدية بالإضافة إلى الإدارات المحلية والوطنية.

وقد قسمها البنك إلى ضمانات حاصرة يتوجب تقديمها مباشرة بعد قبول الطلب وقبل مباشرة اجراءات منح القرض، وتتمثل عادة هذه الضمانات في الرهونات العقارية ورهون العتاد والآلات المتوفرة قبل مزاولة النشاط والداخلة في العملية الاستثمارية، وأيضا ضمانات مالية تتمثل في المساهمة الشخصية في المشروع من طرف العميل والتي تحدد وفق القواعد المحددة في القرض ومبلغ القرض ومدته ودرجة الخطر المتأنية منه، وأيضا ضمانات إدارية تتمثل في التعهدات القانونية التي تحرر أمام الجهات القانونية المعتمدة من طرف الدولة وإتفاقية القرض التي تسجل على مستوى مصالح حفظ الطابع يتعهد فيها العميل يتحمل المسؤولية كاملة إتجاه البنك في مرحلة سداد الدين.

- ✓ **ضمانات غير حاصرة:** تتمثل في تنفيذ التعهدات القانونية وتحرير عقود التأمين على جميع المخاطر للعتاد والعقار محل الاستثمار ورهن العتاد الممول وامضاء الأوراق المالية المتمثلة في سندات الأمر تحمل القيمة المالية المساوية لقيمة الفرض في شكل توريق الدين.

ثالثا: كيفية المنح ومستويات معالجة ملفات القرض

يجب على البنك أن يعطى أهمية الاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية، مع السهر على الاحترام الدقيق القواعد التقييم والسيطرة على الأخطار لهذا القرض يتعين دراسة ملفات القرض، التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة، ومعالجتها بالسرعة الملائمة، على كل الهيئات المعنية احترام المهلة المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة، بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة، يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال للطلب الذي أودع فيه لدى البنك.

ملف القرض: يقوم العميل بايداع ملف طلب القرض يتضمن مجوعة من الوثائق تختلف باختلاف طالب القرض ونشاطه وهي كما يلي:

- ✓ طلب خطي؛
- ✓ عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري، عقد امتياز)

- ✓ نسخة من السجل التجاري أو بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
- ✓ الوضعية القانونية (شخصية طبيعية)؛
- ✓ محضر تعين الوكيل (شخصية طبيعية)؛
- ✓ دراسة تقنية واقتصادية؛
- ✓ الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى ثلاث سنوات؛
- ✓ فواتير شكلية/التقييم أولي؛
- ✓ أوضاع جبائية وشبه جبائية مسوية؛
- ✓ القائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A (مديرية المصالح الفلاحية)؛
- ✓ قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية الفلاحية بتوقيع من مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- ✓ شهادة عدم الاستدانة من C.RM.A الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

رابعا: كيفية منح القرض

يتم منح القرض على مستوى البنك على أساس كفاية أو تغطية القيمة المادية للضمانات لقيمة القرض المطلوب، وذلك بتغطية القرض بنسبة تفوق 120 بالمائة، وتمر هذه الخطوة بعدة بمراحل كما يلي:

- ✓ إتصالات بين المقترضين والمصرفي من أجل التفاوض؛
- ✓ تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه؛
- ✓ القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك؛
- ✓ الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك، بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق التحويل الملكية كضمان عرض الملف على لجنة القرض المعرفة إما القبول أو الرفض وذلك وفقا للأجال السابقة الذكر

حالة الرفض يرفض الطلب لعدة أسباب:

- ✓ السمعة السيئة؛
- ✓ عدم صدق القوائم المالية.
- ✓ الضمانات غير كافية.
- ✓ عدم الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- ✓ ضعف مردودية المشروع.
- ✓ نقص الشروط اللازمة والخاصة، إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل، وفي هذه الحالة يحق الطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين

-مرة أمام الإدارة الجهوية المقدم إليها طلب القرض.

-مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك للحصول على الموافقة البنكية وفتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية وتوقيع إتفاقية القرض بين الزبون والمسؤول على البنك، كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة، السيولة، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالامضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك باعطاء شيك مسطر لصالح موردو الخدمات فواتير التي استعملها المقترض.

الفرع الثاني: آجال ومستويات معالجة الملفات الخاصة بطلبات القروض

يتم معالجة الملفات الخاصة بطلبات القروض وفق آلية ومستويات مختلفة، كما يلي:

أولا: آجال معالجة الملفات الخاصة بطلبات القروض

يكون ترتيب أجال الرد على طلبات القروض حسب مبلغ القرض وحجم الاستثمار أو الاستغلال، وقد حدد مبلغ عشرون مليون دينار كعتبة تفصل بين لجنة دراسة القروض على المستوى الجهوي والوطني:

- ✓ قروض قيمتها أقل من 20 مليون دج لجنة جهوية مدة الإجابة على طلبات القروض 30 يوم.
- ✓ قروض بقيمة أكبر من 20 مليون دج لجنة مركزية وطنية مدة الرد 45 يوم.

أما اللجنة المحلية للوكالة فقد الغيت بسبب عدم وجود صلاحيات للأفراد على مستوى الوكالة في تقييم الملفات.

-عملية التمويل المخصصة للقرض: على شكل شيكات بنكية تقدم للزبون تسلم للمورد لاقتناء العتاد أو الآلات أو الشيء محل القرض المباشرة النشاط من طرف الزبون، وبعدها يسلم الزبون البنك ما تبقى من الضمانات غير الحاصرة ويستلم جدول الاهتلاك المراقبة مواعيد الأقساط المطالب بدفعها في أجالها المحددة مع احترام التواريخ

ثانيا: متابعة ومراقبة الأقساط غير المدفوعة من طرف الزبائن

إن متابعة القروض الممنوحة من طرف الوكالة البنكية تبدأ من آخر يوم في اجراءات منح القرض التي تختتم بتسوية الرهونات المادية سواءا للعقار أو العتاد أو الآلات وتقديم جدول الاهتلاك للزبون ينظم أقساط الدين مع التواريخ المصاحبة لكل قسط بعدها يدخل الزبون في مرحلة سماح مفصلة قبلا في ورقة القبول أو الموافقة البنكية والتي تختلف مدتها حسب نوع النشاط الممول ومردوديته وقيمته المالية، وأيضا حسب نوع القرض فعادة قروض الاستغلال تكون مدة السماح معدومة لقصر مدة القروض

القصيرة الأجل والتي لا تتجاوز سنتين في أحسن الحالات، أما قروض الاستثمار والتي تتميز بمدة طويلة نسبيا فيمكن أن تصل مدة السماح فيها إلى ثلاث سنوات.

ليدخل الزبون بعدها في مرحلة السداد التي تحدد في قروض الاستثمار بخمس سنوات بعشرة أقساط بمحل قسط كل سطداسي، وهنا يأتي الدور المتكامل المصالح الوكالة في التحصيل بنوعين من التحصيل سواءا تحصيل عادي والذي يتمثل في تسديد الأقساط في آجالها المحددة وهنا يتمتع الزبون في حالة قروض الاستثمار بالامتيازات الاعفائية من تسديد الفوائد التي تسددها نيابة عنه الدولة ممثلة في مديرية المصالح الفلاحية على مستوى الولاية والتي تسهر على متابعة كل من قرضي الرفيق والتحدي الموجهين أساسا إلى تطوير الفلاحة وتشجيع الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري، وهو ما يدخل ضمن استراتيجية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير أساليب الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري أو النوع الثاني من التحصيل والمسمى تحصيل المدين أو تحصيل الديون، وهي تحصيل الأقساط بعد آجالها المحددة في جدول الاهتلاك وعلى مستوى النظام الإلكتروني للوكالة وفي هذه الحالة العميل مطالب بتحمل الفوائد البنكية بالإضافة إلى عقوبات التأخير المترتبة على كل قسط على حدة، وسوف الشخص فيما بات خطوات متابعة الفرض على مستوى الوكالة المحلية والمجمع الجهوي للاستغلال التابعة له.

وتتم متابعة القرض من طرف البنك عبر الخطوات التالية:

- ✓ فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد.
- ✓ تسليم الزبون الموافقة البنكية.
- ✓ فتح الحساب الجاري زبون.
- ✓ دفع الزبون للمساهمة الشخصية في المشروع، وتحمل مصاريف عقد التامين (حسب ما نصت عليه الموافقة البنكية).
- ✓ تقديم الزبون الجميع الضمانات المطلوبة لابرام عقود الرهون الرسمية العقارية والحيازة والكفالات الشخصية التضامنية.
- ✓ توقيع وختم سلسلة سندات الأمر الصالح البنك كضمان مالي يستخدمه البنك في حالة اعسار مالي.
- ✓ توقيع إتفاقية القرض بين الزبون والبنك وتسجيلها لدى مصالح حفظ الطابع.
- ✓ تسليم مبلغ القرض للزبون في شكل شيكات مظهرة لصالح المورد الاقتناء المعدات والسلع محل القرض.
- ✓ تقييد أقساط الدين في جدول الاهتلاك يؤشر من طرف البنك وتسلم نسخة أصلية للزبون.
- ✓ اخطار الزبون بكل تاريخ قسط جديد.

- ✓ الإتصال بالزبون في حالة إعادة الاقتراح حلول التسوية والتسهيلات الممنوحة من طرف البنك لتجاوز الإعسار المالي
- ✓ الاستجابة لرغبة الزبون في حالة طلب التسديد المسبق، إعادة الجدولة أو تمديد تحت ظروف طارئة تفصل في طلب وباثباتات مادية.
- ✓ بعد تسديد جميع الأقساط يتم رفع اليد عن الرهون.

إلا أنه هناك خطوات ينص عليها قانون البنوك تخص الرقابة الإدارية والمالية على المشاريع الممولة من طرف البنك يمكن شرحها في المراحل التالية:

ثالثا: المتابعة قبل وبعد سقوط الدين

مع اقتراب موعد سقوط الدين تقوم خلية المنازعات على مستوى الوكالة بارسال اخطارات للزبائن المتأخرين عن دفع الأقساط المترتبة عن القروض المتحصل عليها وذلك في ثلاثة أوجه:

- ✓ قبل سقوط الدين ترسل رسالة تذكير بموعد سقوط الدين تضم كلا من الزبون وعنوانه ونوع القرض والمبلغ وتاريخ القسط وقيمته.
- ✓ بعد سقوط الدين ترسل الانذار الأول عن طريق البريد أما الانذار الثاني بعد ثلاث أشهر عن طريق الممثل القانوني للبنك يطالبه بتسوية الدين المترتب عليه وبعد سقوط القسط الثالث من جدول الاهتلاك تسمى هذه حالة السقوط الكلي للدين بجميع الأقساط، وهنا تصبح لجنة المنازعات على مستوى البنك ملزمة بمباشرة عملية الاسترداد العنيف للدين عبر خطوات قانونية منصوص عليها في النظام الداخلي للبنك.د

الفرع الثالث: صيغ التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية صيغتين أساسيتين في تمويل المشاريع الاستثمارية تتمثل في:

-صيغة التمويل الثلاثي: (وكالة دعم، بنك، زبون)

-صيغة التمويل الثنائي: (بنك، زبون)

سوف نتطرف إلى كل صيغة على حدى والتعرف على خصائص كل صيغة بالتفصيل كما يلي:

1. التمويل الثلاثي

في هذه الصيغة يقوم البنك بتقديم قروض مدعمة تحت **برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGELM**

1.1-تعريف قرض ANGEM

هي القروض التي تعمل على دعم مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الانتاجي والخدمات داخل القطاع مع فتح المجال لصغار الفلاحين للاستثمار، وكذلك توسيع عملهم هذا بمساهمة الدولة

والهيئات المحلية يتم تخصيص هذا القرض التمويل جميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي، بما في ذلك الصناعات الفلاحية يوجه إلى كل الشباب أكثر من 18 سنة.

1.2-خصائص قرض ANGE

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان انشاء نشاط ، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000 دج التمويل يقدم كالتالي:

- ✓ قرض بنكي بنسبة 70%.
- ✓ سلفة الوكالة بدون فوائد بين 28% و 29%.
- ✓ 1% إلى 2 % مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر ثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة القروض الموجهة الشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لانشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011م

والجدول الموالي يبن لنا كيف تتم العملية بطريقة أكثر وضوحا

جدول رقم 05: يبين مدى مساهمة كل من البنك، المؤسسة ANGEM والزبون

مساهمة الزبون	مساهمة المؤسسة (ANGEM)	مساهمة البنك	المبلغ الاجمالي للقرض
من 1% إلى 2 %	**من 28 % إلى 29 %**	**% 70**	**% 100**

المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2. القروض الكلاسيكية (عادية)

نميز بين نوعين القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات حيث جاء هذا التصنيف وفقا لمعيار الآجال (مدة القرض):

-قروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال)

-القروض الطيلة والمتوسطة الأجل (قروض الاستثمار)

2.1-قروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال)

هي القروض التي تكون موجهة لتمويل دورة الاستغلال والتي غالبا لا تتعدى السنة هدفها تغطية العجز المؤقت في السيولة الذي يتعرض له المستثمر في الفترة الممتدة بين التخزين والتسويق وتحصيل الإيرادات، وذلك لتغطية مصاريف البيع التسويق، ونميز عدة أنواع من قروض الاستغلال أهمها:

2.1.1-قرض الرفيق: هو قرض دخل حيز التنفيذ في 01 أوت 2008م وهو قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100% مخصص لتمويل الفلاحين المربيين الخواص منهم التعاونيات ووحدات الخدمات الفلاحية، ومن شروطه:

- ✓ المبلغ محدد.
- ✓ مدته سنة واحدة قابلة للتمديد ستة أشهر في حالة الظروف القاهرة.
- ✓ معدل الفائدة 5.5% على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة.

حسب المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن قرض الرفيق يضم أكثر من 350 مجال فلاحي، استفاد منه قرابة 200 ألف فلاح من تمويلات في إطار قرض الرفيق، برسم الموسم الفلاحي الحالي 2023/2024، حسبما علمه "وأج" لدى هذا البنك العمومي.

وفقا لحصيلة أولية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بلغ عدد المستفيدين من قرض الرفيق إلى غاية نوفمبر 2023م ما مجموعه 199 ألف و600 فلاح، استفادوا من تمويلات مقدرة بحوالي 330 مليار دج، 54% منها موجهة لقطاع الحبوب، أي ما يعادل حوالي 177 مليار دج.

وأوضحت مديرة التسويق والإتصال بالبنك **كنزة لارباس**، أن قرض الرفيق يعتبر الأكثر طلبا على مستوى وكالات البنك التجارية مراجعة نظرا لاقبال الفلاحين عليه، نظرا للإجراءات التنظيمية والتسهيلات المستحدثة المقدمة للاستفادة منه، ومقارنة بحجم الطلبات الذي عرف ارتفاعا محسوسا هذا العام، فإن نسبة معالجة الملفات والمصادقة عليها كانت ممتازة، بحسب المسؤولة.

من جهة أخرى، كشفت المسؤولة أن البنك يعتزم خلال السنة الجارية مواصلة تطبيق مخطط توسيع شبكته التجارية التي تعتبر الأكبر في الجزائر، عبر افتتاح ست وكالات جديدة تضاف إلى وكالاته ال 343 الموزعة عبر كامل التراب الوطني، فضلا عن طرح منتجات كلاسيكية جديدة موجهة للحرفيين والمهن الحرة.

2.1.2-المجالات التي يغطيها القرض الرفيق:

وهو تمويل البنك لنشاط موسمي لأحد زبائنه بحيث يشمل هذا النشاط الموسمي:

- ✓ اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- ✓ عمليات زراعية.
- ✓ حملة الحصاد والدرس.
- ✓ اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية بذور، شتلات، أسمدة وغيرها.

- ✓ اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "**SYRPALAC**".

2.2 –السحب على المكشوف: السحب على المكشوف هو نوع من أنواع الائتمان الذي تقدمه البنوك لعملائها، حيث يُسمح للعميل بسحب أموال من حسابه الجاري أكثر من الرصيد الموجود فيه. يتم ذلك عادةً باتفاق مسبق بين العميل والبنك، ويهدف إلى تغطية الاحتياجات المالية الطارئة أو العاجلة للعميل.

2.3–القرض بالايجار: هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي المصنعة محليا، والتي تتدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار وهو قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة، ومن شروطه:

- ✓ يمكن أن يصل القرض إلى 100% من تكلفة للمعدات المراد اقتنائها.
- ✓ مدته 10 سنوات بالنسبة لآلات الحصاد والدرس و05 سنوات بالنسبة لباقي المعدات.
- ✓ يبلغ معدل الفائدة المطبق 9،7% باحتساب كامل الرسوم (5.7% على عاتق الزبون و4% دعم).

2.4–القرض بتمويل المخزون: هو نوع من التمويل التجاري الذي يسمح للشركات باستخدام مخزونها كضمان للحصول على قرض، هذا النوع من التمويل يمكن أن يكون مفيدًا للشركات التي تمتلك مخزونا كبيرا لكنها تحتاج إلى سيولة نقدية لتلبية احتياجاتها المالية الفورية.

2.5–القرض بالتوقيع: المعروف أيضا بالقرض الشخصي غير المضمون، هو نوع من القروض الذي يمنح للعميل بناءا على توقيعه فقط، دون الحاجة إلى تقديم أي ضمانات أو تأمينات، يتم منح هذا النوع من القروض بناءا على الجدارة الائتمانية للعميل وقدرته على السداد، ويعتبر من القروض التي تحمل مخاطر أكبر للبنوك لأنها تعتمد بشكل كامل على نزاهة العميل وقدرته على السداد.

2.6–تسبيقات على السلع: تسبيقات على السلع، والمعروفة أيضا بتمويل المخزون، هي نوع من التمويل الذي يسمح للشركات بالحصول على سيولة نقدية عن طريق استخدام مخزونها كضمان، هذا النوع من التمويل يمكن أن يكون مفيدا للشركات التي تحتاج إلى رأس مال عامل لتغطية نفقات تشغيلية أو للاستثمار في توسعات جديدة، دون الحاجة إلى انتظار بيع المخزون للحصول على الأموال.

3–**القروض الطويلة والمتوسطة الأجل (قروض الاستثمار):** وهي كما يلي :

3.1–القروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق سنة ولا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل شراء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة.

3.2–القروض طويلة الأجل: هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن لقد أحيانا إلى غاية عشرين سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات، مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية او التوسع

ومن أهم أنواع قروض الاستثمار التي يتميز بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض التحدي الذي سوف نحاول التطرق إلى جميع مميزاته وإجراءات منحة مرحلة بمرحلة.

3.2.1-تعريف قرض التحدي:

عبارة عن قرض إما يكون طويل أو متوسط الأجل تاريخ استحقاقه من (5سنوات إلى 20 سنة)، في الغالب قرض التحدي لا يتعدى العشر سنوات موجه لتمويل النشاطات الفلاحية والصناعات الغذائية بمفهومها الواسع معدل فائدته حوالي 5, 5 % وهو مدعم من طرف الدولة حيث تساهم في تسديد فوائده بنسب متفاوتة من سنة لأخرى سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقا.

هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح في إطار انشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراضي زراعية مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة.

3.2.2-خصائص قرص التحدي:

على خلاف قروض الاستغلال ففي هذا النوع من القروض يشترط البنك تقديم ضمانات بشرط أن تكون قيمتها الحالية أكبر من قيمة القرض المطلوب من أجل تغطية التكاليف المترتبة في حالة عدم السداد في آجال الاستحقاق المتفق عليها ذلك لتفاديه الخسارة التي قد تلحق به في حالة افلاس المستثمر أو فشل المشروع أو عزوفه عن التسديد في آجال الاستحقاق المتفق عليها.

كذلك من ضمن بنود اتفاقية عقد القرض أن يقوم المستثمر بإيداع ما بين 10 %إلى 20 %من مبلغ القرض بحسابه في البنك (في الغالب 20%)، قد تصل هذه النسية في بعض الأحيان إلى 30%، إذا كانت قيمة الضمانات المقدمة غير كافية أو قابلة للانخفاض في المستقبل، وبعد أن تتم عملية الإيداع يقوم البنك بتسليم شيك بمبلغ القرض حيث يقوم بمنحه 80% أو 70 %(حسب ما تم الإتفاق عليه) من مبلغ القرض المتبقية مع مبلغ مساهمته المودع لديها والمقدر بـــ: 20 %أو 30 %من قيمة القرض الذي طلبه، والجدول التالي يبن كيف تتم العملية:

جدول رقم 06: نسب مساهمة كل من البنك والزبون في قرض التحدي

مساهمة الزبون	المبلغ المقدم من البنك	قيمة القرض الاجمالية
من **10** إلى **20** %في أغلب الحالات	من **80** %إلى **90** %	**100**%
30% في بعص الحالات	**70**%	**100**%

المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قرض التحدي هو قرض مدعم من طرف الدولة تتحمل فوائده الدولة من السنة الأولى إلى نهاية السنة الرابعة وابتداءا من السنة الخامسة يبدأ الزبون بتسديد الفوائد بنسب تتزايد سنة بعد سنة إلى أن يتحملها لوحده في السنة العشرة والسنوات المتبقية من عمر القرض كما هو مبين في الجدول التالي:

- ✓ **في حالة قرض مدته 10 سنوات معدل فائدته 5, 5%**

جدول رقم07: جدول يبين حالة قرض مدته 10 سنوات

السنة	معدل الفائدة %	النسبة التي تسددها الدولة	النسبة التي يسددها المقترض
من 1 إلى 5 سنوات	%5. 5	%5. 5	%0.00
من 6 إلى 7 سنوات	%5. 5	%4.5	%1.00
من 8 إلى 9 سنوات	%5. 5	%3.00	%2.5
السنة العاشرة	%5. 5	%0.00	%5.5

المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

3.2.3-أهداف قرض التحدي :

- ✓ انشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.
- ✓ تعزيز القدرات الانتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.
- ✓ التمويل غير المباشرة عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية.

المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض واحصائيات خاصة بقرض التحدي الممنوح في وكالة برج بوعريريج

من خلال دراستنا هذه سوف نحاول متابعة اجراءات منح قرض استثماري متوسط المدى إلى غاية تحصيله، مع بعض التحفظات في عدم ذكر اسم المستثمر تنفيذا لتعليمات مدير البنك، وذلك حفاظا على الأسرار المهنية للزبائن وخصوصياتهم.

الفرع الأول: دراسة حالة قرض تحدي مقدمة للمستثمر فلاح

المستثمر (فلاح) قام بتقديم ملف طلب قرض استثماري من أجل شراء جرار نوع **sonalika DI 75 2WD GARANTIE 2 ANS** ويتضمن الملف ما يلي:

- ✓ طلب خطي ممضي من طرف المعني.
- ✓ وثائق الهوية الشخصية (بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد).
- ✓ شهادة الانتماء للصندوق الوطني للعمال الأجراء.
- ✓ شهادة الانتماء للصندوق الوطني للعمال الغير أجراء.
- ✓ شهادة عدم الاخضاع للضريبة.

- ✓ الضمان المقدم والمتمثل في قطعة أرض يستغلها بموجب عقد امتياز محرر من طرف مديرية أملاك الدولة بولاية المعني ومشهر بالمحافظة العقارية المختصة إقليميا، يثبت عضوية الفلاح بمستثمرة فلاحية جماعية المسماة xxxxx مساحتها الاجمالية 41 هــ 57 48آر حيث يستغل ثلث المساحة الاجمالية والمقدر بـــ : ــ13 هــ 85 آر 82 سآر.
- ✓ شهادة استغلال لعقار فلاحي مقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تثبت أن المستثمر عضو في مستثمرة فلاحية مساحتها الاجمالية 41 هــ 57 آ ر 48 سآر حيث يستغل قرابة 13 هــ 85 آر 82 سآر منها أي ثلث المساحة الاجمالية.
- ✓ شهادة اثبات المشروع مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية ببرج بوعريريج مصرح فيها بأن القطعة الأرضية المستغلة من طرف المستثمر يمكن تثمينها بالمشروع حسب البطاقة التقنية من أجل اقتناء عتاد فلاحي أو اقتناء 100 شجرة زيتون.
- ✓ شهادة تثبت بأن المستثمر ليست لديه أي ديون أوه مستحقات إتجاه الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CRMA.
- ✓ دراسة جدوى شاملة معدة من طرف مكتب دراسات معتمد.
- ✓ فاتورة شكلية مقدمة من طرف المورد مبين فيها جميع المعلومات الخاصة بالمورد ونوع الجرار والكمية المطلوبة والسعر.

فاتورة شكلية

SNC COPIDAVE CHEKHKIR & FRERES

عنوان المقر الاجتماعي : xxxx

رقم السجل التجاري : xxxxxxxxx

رقم الحساب البنكي :xxxx

رقم المادة الخاضعة للضريبة :xxxxxxx

رقم الهاتف :xxxxxx

رقم التعريف الجبائي :xxxxxxxxx

عنوان البريد الالكتروني :xxxxxx

رقم التعريف الاحصائي :xxxxxxxxxxx

فاتورة شكلية رقم : .. 2019./24

برج بوعريريج في : 2019/11/27

الزبون: XXXXXXXXXX

العنوان: xxxxxxxxx

رقم الهاتف: xxxxxxxxxxx

الرقم	التعيين	الكمية	الرسم على القيمة المضافة	السعر خارج الرسم	السعر متضمن الرسم
1	ار نوع sonalika DI 75 2WD GARANTIE 2 ANS	1	19%	1 815 120.00	###########
2	مقطورة 5 طن	1	19%	289 915.29	289 915.29
3	محراث بثلاث أقراص	1	19%	185 000.00	185 000.00
4	غطاء خاص بالمحصول 8/16	1	19%	190 000.00	190 000.00
			المجموع خارج الرسم		###########
			الرسم على القيمة المضافة		471 206.71
			المبلغ الواجب دفعه		###########

حدد مبلغ الفاتورة متضمن الرسم على القيمة المضافة بمبلغ قدره اثنان مليون وتسعمائة وواحد وخمسون ألف ومائتان واثنان وأربعون دينار جزائري

-**طريقة التسديد:** 10 % عند الطلبية و90 %عند الاستلام، صالحة لمدة 60 يوم ابتداءا من تاريخ الطلب.

ختم الشركة وامضاء المسير

بعد دراسة الملف من طرف اللجنة المكلفة بدراسة طلبات القروض وتقييم الضمانات المقترحة والمتمثلة في قطعة أرض يستغلها بموجب عقد امتياز حضي بالموافقة على منحه القرض يتم تسديده خلال خمس سنوات ويقوم البنك بمنحه وثيقة تثبت القبول(autorisation d'engagement) ممضاة ومؤشر عليها من طرف مدير البنك ومبين فيها الشروط المتفق عليها والوثائق الواجب الحاقها بالملف الأولي وجميع الالتزامات المترتبة عليه كما يلي:

جدول رقم 08: يوضح مواصفات القرض

نوع القرض	مبلغ القرض دج	مدة استعمال القرض	مدة اهتلاك القرض	الضريبة على الهامش
قرض متوسط المدة (التحدي)	**2.300.000،00**	12 شهر	**60** شهر (**5** سنوات)	الضريبة المعمول بها

المصدر: من اعداد الطابتين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-الضمانات الحاصرة:

عقد رهن قانوني لفائدة البنك للقطعة الأرضية المستغلة بموجب عقد الامتياز معد من طرف موثق معتمد ويتم اشهاره بالمحافظة العقارية المختصة إقليميا.

الاحتياطات الحاصرة:

- ✓ ايداع النسبة المتفق عليها المقدرة ب: 20 %(في غالب الأحيان) في حسابه بالبنك.
- ✓ عقد الامتياز.
- ✓ تعهد بتأمين ورهن العتاد المراد اقتناءه (الجرار) بعد شراءه.
- ✓ تعهد بتأمين القرض في صندوق ضمان القروض.

- ✓ تعهد بتجديد تأمين الجرار كل سنة خلال فترة القرض.
- ✓ بعد توقيع إتفاقية القرض من الطرفين يتم تسجيلها في مفتشية التسجيل والطابع التابعة لمصالح الضرائب المختصة اقليميا.

الضمانات الغير حاصرة:

- ✓ التأمين ضد جميع المخاطر.
- ✓ رهن العتاد (الجرار ولواحقه).
- ✓ رهن حق الامتياز.

ملاحظات:

- ✓ مدة القرض قابلة للتفاوض مع الزبون (الفلاح).
- ✓ مدة استعمال القرض تدخل ضمن فترة القرض أي ضمن الخمس سنوات
- ✓ توجيه الزبون للانخراط في ..... في شباك البنك .

طريقة تسديد القرض (جدول اهتلاك القرض)

يقوم بإيداع النسبة المتفق عليها المقدرة ب: 20 %في غالب الأحيان وتسديد مصاريف القرض المترتبة عليه، يقوم البنك بتقديم شيك بمبلغ القرض متضمن نسبة 20% المودعة من طرف الزبون تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تجزئة مبلغ القرض وتقديمة بأكثر من شيك.

يقوم البنك بارسال لجنة مراقبة مختصة للمعاينة الميدانية والتأكد من عملية الشراء ويقوم المكلف بالقرض بالوقوف شخصيا على العملية وبعد الزيارة الميدانية يحرر وثيقة تثبت بأنه قام بخرجة ميدانية إلى مقر المستثمرة الفلاحية وتحقق من عملية الشراء والجرار موجود فعلبا مع التأكد والمطابقة بين نوع الجرار الموجود والمذكور في فاتورة الشراء.

يسلم للزبون وثيقة تتضمن الأقساط الواجب تسديدها خلال فترة القرض مبين فيها معدل الفائدة المطبق وآجال الاستحقاق (التسديد) والطريقة المطبقة لاهتلاك القرض والتي تم الاتفاق عليها مسبقا في دراستنا هذه طبقت طريقة الأقساط المتساوية.

الفرع الثاني: وضعية احصائية للقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة برج بوعريريج من نوع (التحدي) في الفترة الممتدة بين سنة (2012-2022)

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم مجموعة من قروض التحدي لفائدة المستثمرين الفلاحيين، وقد تمكنا من جلب جدول يوضح ذلك:

جدول رقم 09: يوضح قيمة القروض التحدي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج خلال السنوات (2012-2022)

السنة	عدد القروض الممنوحة	المبلغ
2012	**01**	**7 159 838,53**
2013	**20**	**253 892 415,94**
2014	**22**	**325 579 159,52**
2015	**13**	**400 848 023,76**
2016	**06**	**37 411 825,00**
2017	**10**	**146 503 942,35**
2018	**06**	**107 058 925,00**
2019	**03**	**28 387 000,00**
2020	**01**	**30 925 275,00**
2021	**03**	**116 640 000,00**
2022	**03**	**24 418 170,00**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات متحصل عليها من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الممنوحة للمشاريع الفلاحية تسير بوتيرة متزايدة، بدءا من 2012 إلى غاية 2014، حيث أن في هذه السنة بلغ عدد القروض الكلي للسنتين 43 قرض وفي سنة 2015 هناك 13 قرض، بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغ عدد القروض الممنوحة 06، أي بدأت تتراجع نسبيا لتنخفض تدريجيا حتى وصل في سنة 2020 قرض مقدم واحد ثم ارتفع في سنة 2021 ليبلغ 03 قروض لتواصل بنفس الوتيرة سنة 2022.

شكل رقم 04: منحنى بياني يوضح عدد القروض التحدي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج خلال السنوات (2012-2022)

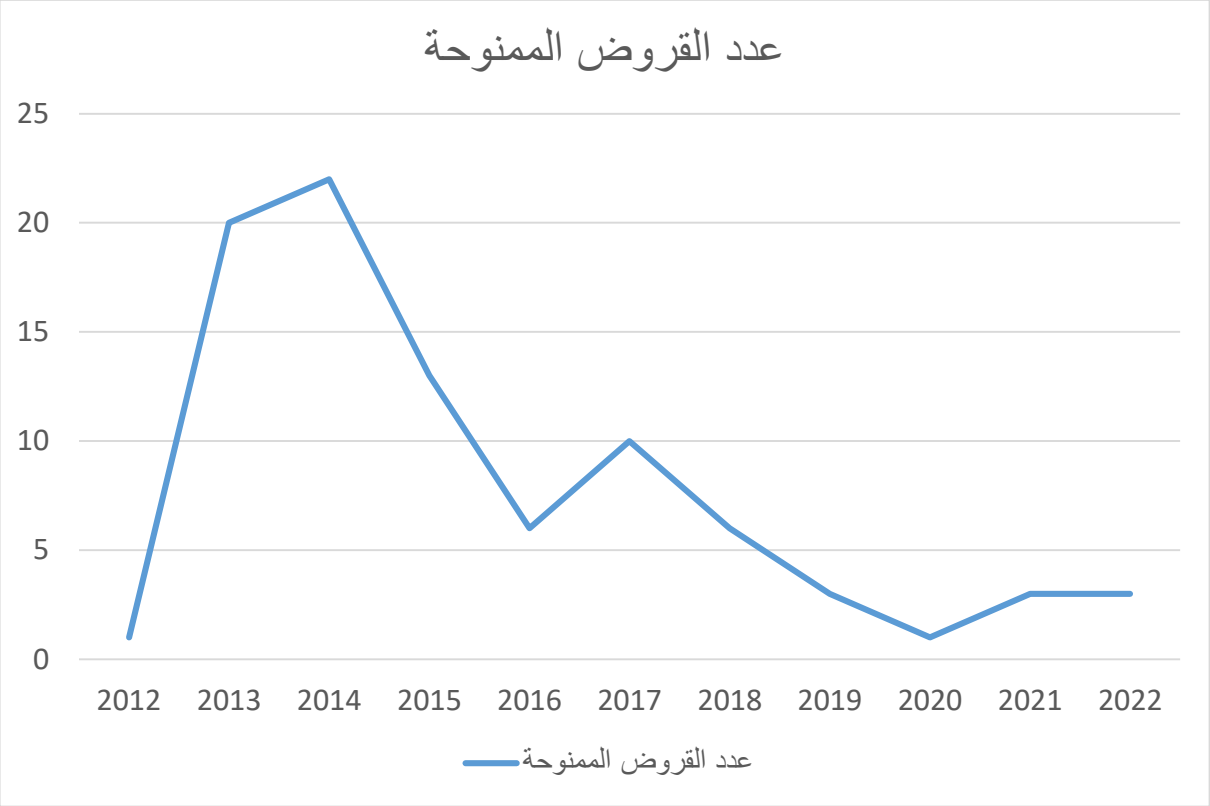

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول أعلاه

خلاصة الفصل

تمت دراستنا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يعتبر هذا البنك الفاعل في تمويل المستثمرين فهي تقدم مجموعة من الخدمات من بينها الخدمات الاقراضية، لذلك تمكنا من دراسة حالة تقديم قرض التحدي لفائدة المستثمر الفلاح، بالإضافة إلى دراسة إحصائية حول مجموعة القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2012 إلى 2022.

خاتمة

خاتمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية هي القلب النابض للاقتصاد اذ تشكل المحور الأساسي لقيام اقتصاديات الدول وتنمية التجارة، نظرا لتنوعها وتوسع نطاقها مما تساهم في زيادة الاتتاجية وتوفير فرص العمل، ولكن تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي الذي تتحصل عليه من البنوك التجارية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو من أحد البنوك التي تساهم في دعم تلك المشاريع الاستثمارية الفلاحية، اذ تساهم هذه الأخيرة في تحقيق التنمية للقطاعات الزراعية والريفية من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث يدعم البنك الفلاح وأصحاب المشاريع الريفية من أجل النهوض بمشاريعهم والمساهمة في نجاحها، يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض من بينها نجد قرض التحدي الذي من الممكن أن يتحصل عليه الفلاح المستثمر.

نتائج الدراسة

نتائج نظرية

- ✓ يمثل المشاريع الاستثمارية محصلة لعمليات متتالية تنتهي بتحقيق الأهداف المسطرة أو يمكن أن تتوج بالفشل.
- ✓ هنالك العديد من العوامل التي تأثر على المشاريع الاستثمارية، كما أنها تواجه العديد من المخاطر.
- ✓ تحتاج المشاريع الاستثمارية إلى التمويل من أجل استمراريتها ونجاحها.
- ✓ تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ذلك عن طريق تقديمها لمجموعة من الخدمات الاقراضية والتسهيلات الائتمانية.
- ✓ تتخذ البنوك التجارية مجموعة من الاجراءات من أجل منح القروض لفائدة المستثمرين، كما انها تعالجه بطرق خاصة.

نتائج تطبيقية

- ✓ يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لفائدة المستثمرين الفلاحين مجموعة متنوعة من القروض.
- ✓ يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض قصيرة الاجل من بينها قرض الرفيق وقروض متوسطة وطويلة الأجل من بينها قرض التحدي.
- ✓ قرض التحدي هو أحد القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والموجه لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ✓ يتم تمويل المستثمر الفلاحي بواسطة قرض التحدي ولكن ضمن شروط ومعايير محددة.
- ✓ ليس هناك اقبال على قرض التحدي مؤخرا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

التوصيات:

- ✓ يجب على المشاريع الاستثمارية اختيار التمويل الذي يتناسب مع وضعيتها وقدراتها المالية.
- ✓ ينبغي على البنك التجاري تبسيط عملية القرض للمشاريع الاستثمارية وتوفير التسهيلات الائتمانية.
- ✓ ينبغي على البنك التجاري تقديم حلول تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات المشاريع الاستثمارية.
- ✓ ينبغي على البنوك التجارية تقديم استشارات مالية بتكاليف منخفضة من أجل دعم المستثمرين خاصة الصغار منهم.
- ✓ يجب على البنك التجاري دعم المشاريع الاستثمارية التي تعزز التنمية المستدامة وتحقق الأثر الإيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

آفاق الدراسة

- ✓ تحليل عوامل نجاح أو فشل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك التجارية.
- ✓ تقييم مدى استجابة البنوك التجارية لاحتياجات السوق في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ أثر تمويل المشاريع الاستثمارية على النمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل استراتيجيات تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك التجارية.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا. المواد القانونية

1. المادة 114 من قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 1990/04/14م.
2. **النظام رقم 05/09 المتعلق باعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية،** الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 12 محرم 1431ه الموافق ل 29 ديسمبر 2009.

ثانيا. الكتب

3. أحمد الراوي، **البعد المحاسبي لجدوى تقييم المشروعات الاستثمارية،** الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر، الأردن، 2000.
4. بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر،** الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
5. جبار محفوظ، **الأوراق المالية،** دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الثاني الجزائر، 2002.
6. حسن ابراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية،** د ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
7. حسن فلاح عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)،** د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.
8. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية (دراسة مقارنة)،** مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
9. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطارد، **إدارة العمليات المصرفية(المحلية والدولية)،** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2006.
10. رحيم حسين، **أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية،** الطبعة الأولى، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، 2011.
11. سعد صادق، **إدارة المشروعات،** د ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
12. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية،** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
13. صلاح الديس حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق،** الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
14. صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق،** الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003.

15.صلاح حسن: **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية (دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2011.

16.طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

17.عبد الحليم كراجه واخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2004.

18.عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النفوذ والبنوك**، د ط، الدار الجامعية، مصر، 2009.

19.عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)**، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

20.عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، د ط، الدار الجامعية، 2002.

21.عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

22.عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر،2004.

23.عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، د ط، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.

24.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد، عمان، الأردن، 2004.

25.عدنان تايه النعيمي واخرون: **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2007.

26.عدنان هاشم السمرائي: **الإدارة المالية (مدخل كمي)**، دار الزهرة للنشر والتوزيع، الأردن،1997.

27.علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.

28.فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك–مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

29.قاسم ناجي حمندي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2000.

30.كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، د ب، 2005.

31.مبارك لسلوم: **التسيير المالي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004.

32.مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية،** الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.

33.محمد الصيرفي، **إدارة المصارف،** د ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.

34.محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل مؤسسات مالية،** دار جنان للنشر والتوزيع، الأردن.

35. محمد بريتين: المحاسبة **العامة للمؤسسة،** طبعة أولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

36.محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية،** الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

37.محمد صالح الحناوي، اسماعيل إبراهيم سلطان، **الإدارة المالية والتمويل،** الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر ،1999.

38.محمد عبد الله أبو غزالة، **إدارة المشاريع الصغيرة،** د ط، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

39.محمد هشام خواجكية: **دليل اعداد وتقديم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2004.

40.محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، **إدارة المصارف،** الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي، عمان، الأردن، 2017.

41.مسعور درواسي وآخرون، **دور البنوك في تمويل الاستثمار،** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

42.مفلح محمد عقل: مقدمة **في الإدارة المالية،** مكتبة المجتمع العربي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الأردن ،2008.

43.منير إبراهيم هندي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إتخاذ القرارات)،** الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

44.مؤيد الفضل، **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة،** د ط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

45.نادي مفيدة وآخرون، **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية المركز الجامعي غليزان.**

46.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف،** د ط، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2007.

47.نعيم نصير، **إدارة وتقييم المشروعات،** د ط، المنظمة العربية للتنمية، عمان، الأردن، 2005.

48.نهال فريد مصطفى، محمد صالح حناوي: **الإدارة المالي (التحليل مالي لمشروعات الاعمال)**، دار الفتح لتجليد الفني، مصر،2008.

49.هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والبنوك والنظرية النقدية**، د ط، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

50.يسرى خضر إسماعيل، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، د ط، مطبعة الجامعة، القاهرة، مصر، د س.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

-أطروحات الدكتوراه

51.إيمان بن السراج، **دور المعلومات في قياس إتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

52.إيمان بن السراج، **دور المعلومات في قياس إتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

53.حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.

54.خرخاش جميلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية-دراسة استشرافية**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

55.سارة أدبوب، **إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2021/2020.

56.سعود عبد، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

57.سميحة بن محياوي: **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

58.شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

59.شهبون لامية، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2016/2015.

60.صالح هشام، **مدى استخدام الأساليب الكمية في تخطيط المشاريع والرقابة عليها في الجزائر– دراسة تطبيقية على مشروع استثماري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017.

61.عامر هشام، **فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية–دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020/2019.

62.كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2013/2012.

63.منصوري الزين، **آلية ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

64.يسمين دروازي، **دور الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

ب. رسائل الماجستير

65.بن ذيبة يمينة، **أثر تغير معدل الفائدة على فعالية البنوك التجارية–حالة الجزائر في الفترة ما بين 1996إلى 2009،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2011/2010.

66.رفيق شرياق، **دور البنوك التجارية في تفعيل سوق رأس المال–دراسة حالة الجزائر**–مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2005/2004.

67.زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير،** تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2013/2012.

68.سمير غويني، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة عرض التجربة الماليزية،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011.

69.سميرة رزيق، **إدارة مخاطر التمويل في البنوك–دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير،** تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011/2010.

70.عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA–دراسة حالة الجزائر**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010/2009.

71.عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)–دراسة حالة الجزائر**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

72.فريد مقران، **التخطيط المالي للمشاريع الاستثمارية–دراسة حالة سوناطراك–فرع نشاط المنبع–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص تخطيط وتنمية، قسم علوم اقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

73.قاسيمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك–حالة القرض الشعبي الجزائري**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009.

74.مرشدي كمال، **تقييم المشاريع الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على قيمة المؤسسة–بالإشارة إلى IAS 07–دراسة حالة مؤسسة TREFISOUD مشروع –TORON –في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2015/2014.

رابعا. المجلات

75.تمجغيدين نور الدين، **دراسات الجدوى بين المتطلبات النظرية والاشكالية العملية**، مجلة الباحث، ال عدد 07، جامعة ورقلة، 2009.

76.زغدار أحمد، نمرى نصر الدين، **دور وأهمية الموازنة الاستثمارية في إنجاح المشروع الاستثماري**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ال عدد 02، ال مجلد 13، جامعة الجزائر 03، 2003.

77.عبد الله كاظم حسن، رباب إبراهيم كاظم، **قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2001–2003)**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد 02، ال مجلد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

78.كريمة جيدل، **أحكام أراضي الأوقاف الموجهة لاستقبال المشاريع الاستثمارية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 213/18**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 04، المجلد 58، الجزائر، 2021.

79.مسيكة بعداش، **دراسة السوق في تقييم المشاريع الاستثمارية**، ال عدد 01، ال مجلد 06، الجزائر، 2002.

خامسا. مواقع الأنترنت:

80.علي مكيد، **طرق تقييم المخاطرة في المشاريع الاستثمارية**، مقال علمي، 2006، ص 02، أنظر: https://theses-algerie.com/2774463935524787/articles-scientifiques-et-publications/centre-de-recherche-en-economie-appliquee-pour-le-developpement

81.المادة 66 من الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض.

سادسا. المداخلات والملتقيات

82.حسين بلعجوز، غزي محمد العربي، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والنظام الكلاسيكي،** مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21، 22 نوفمبر 2006.

83. عمر فرحاتي، ملتقى وطني، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر،6–2017/12/7.

المراجع باللغة الأجنبية

84.Marie Delaplace, **Monnaies et Financement de l'économie**, 3e édition, DUNOD, Paris, France, 2009.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

- La demande ce crédit.
- ouverture et exploitation d'unité.
- Mises à jours fiscaux parafiscaux.
- Registre de commerce.
- NIS + NIF.
- Acte de propriété (livret foncier).
- Etude (budget de trésorerie + plan prévisionnel).
- extrait de naissance+résidence +CNI.
- Factures pro formas.
- rapport d'expertise et évaluation de l'exploitation (EXAL).
- Fiche signalétique de l'exploitation.
- Fiche d'immatriculation de l'exploitation.
- Attestation de non endettement du CRMA.
- Agrément sanitaire de l'établissement.
- Avis des mouvements confiés année 2022.
- Frais d'étude de dossier.

الملحق رقم 02:

Mr :
Commune :
Daira :
Wilaya : Wilaya : B.B.Arreridj

A Mr : Le Directeur de l'Agence BADR
Commune : B.B.Arreridj
Bien : B.B.Arreridj
Wilaya : B.B.Arreridj

Objet : Demande de crédit

Monsieur le directeur de l'Agence de B.B.Arreridj

J'ai l'honneur de venir très respectueusement solliciter votre haute bienveillance de bien vouloir accepter ma présente demande de crédit dans le cadre de l'ANSEJ ETTAHADI - à moyen terme ; sur cinq (05) ans

Je vous informe monsieur le Directeur que le montant sollicité par le biais de la présente demande s'élève à : 2 378 564,24 DA, Soit : deux million, trois cent soixante dix-huit mille, cinq cent quatre vingt quatorze dinar et vingt quatre centimes; pour l'acquisition de:

N°	Catégorie (Investissement)	Nature des investissements	Unité	Qtité de capacité
1	Matériels agricole	Tracteur	1	01
		Charrue 3 disques	1	01
		Remorque 3 tonnes	1	01
		Cover crop 8 X 10 tynes	1	01
2	La mise en culture	Plantation de vignoble	Ha	10

En guise de garantie, je vous propose l'hypothèque de la totalité de mon part de l'exploitation qui s'étend sur une superficie de 11 hectares, 01 Ares et 52,66 Cars et ses infrastructures et dont le montant évalué s'élève à : 45 568 123,00 DA (Quarante cinq million, cinq cent quatre vingt-quatre mille et cent vingt dinars algériens)

Dans l'attente d'une suite favorable, veuillez agréer Monsieur le directeur, l'expression de ma profonde considération.

Signature du l'intéressé :
Mr/

الملحق رقم 03:

Date :

BON DE COMMANDE

ETUDE DE FAISABILITE TECHNICO-ECONOMIQUE

Prestataire de service :

Bureau National d'Etudes pour le Développement Rural

Objet : **Réalisation d'une étude de faisabilité technico-économique**
« ACQUISSIONS DE MATERIEL AGRICOLE ET PLANTATION OLEICOLE».

Dans le cadre du dispositif mis en place par le Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche (MADRP) relatif à la circulaire interministérielle n°1839 du 17 décembre 2017 portant accès au foncier agricole relevant du domaine privé de l'Etat destiné à l'investissement dans le cadre de la mise en valeur des terres par la concession.

Promoteur du projet :

Nom:
Prénom:
Adresse: Commune:
PI: 102744825 **Délivré le**:
Contact ; Tèl : // Fax: //

Localisation du projet:
Superficie :

Bureau d'Etudes/ Conseiller Agricole :

Nom :
Prénom :
Qualité : Gérant de B.E.T
Contact ; Tèl : // Fax : // Mobile :
Commune : B.B.Arreridj Wilaya : B.B.Arreridj.

Le promoteur

Le Bureau d'Etudes

الملحق رقم 04:

SNC COPIDAVE BECHEKIR & FRERES

Vente matériel agricole &Hydraulique & Semences et plants

Adresse : AIN TEAE Commune SIDI MEHDDI wilaya de BBA
Tél /Fax : 0560 47 41 80
Compte BADR N° [illegible]
e-mail : [illegible]

RCN° : [illegible]
A.I.N° : [illegible]
N.I.F [illegible]
N.I.S [illegible]

ATTESTATION DE DISPONIBILITE DE MATERIEL

Nous attestons par la présente que le matériel objet de la facture pro forma N° : du délivré à Mr demeurant à wilaya de **BBA** est disponible au niveau de notre société.

- **Tracteur SONALIKA DI75 RX 2WD N° DE CHASIS : HZHDG7S2867S3**
- **REMORQUE 5 TONNE**
- **CHARRUE 3 DISQUE**
- **COVER CROP 8/16**

Fait à Bordj Bou Arreridj le :

الملحق رقم 05:

SNC COPIDAVE BECHKIR & FRERES

N°	Désignation	Qté	TVA	P.U HT	Montant HT
1	FACTEUR SONALVA 11 GLOBO CARAVETE 3 RAG	7	19%	1 871 721,00 DA	13 101 047,00 DA
2	REMORQUE 4 TONNE	1	19%	209 915,29 DA	209 915,29 DA
3	CHARRUE 3 SOCS	2	19%	92 301,00 DA	184 602,00 DA
4	COUD CROP 670	1	19%	108 600,00 DA	108 600,00 DA
				TOTAL HT	2 482 121,29 DA
				TVA 19%	471 602,71 DA
				NET A PAYER	2 953 242,00 DA

Arrêtée la présente facture en TTC à la somme de : DEUX MILLION NEUF CENT CINQUANTE UN MILLE DEUX CENT

GARANTIE 12 MOIS

Conditions de règlement : 50% à la commande , le 50% à la livraison des équipements

Délais de livraison à déclarer après la commande .

validité de l'offre : 30 jours à partir de la date de la commande .

Cachet et signature

الملحق رقم 06:

نسخة من الجداول

شهادة عدم الإحتجاج بالمغربية

الملحق رقم 07:

M.T.E.S.S.E
CNAS

وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

Agence CNAS de BORDJ BOU ARRERIDJ
Centre de

ATTESTATION N° :

شهادة رقم :

Le(la) Directeur (trice) de l'agence CNAS

Atteste que Monsieur

Nom :

Prénom :

Date et lieu de Naissance :

Adresse :

EST AFFILIE(E) A L'ORGANISME DE SECURITE

Sous le numéro :

En qualité : TITULAIRE ALLOCATION DE RETRAITE

Organisme Déclarant : CNR CAISSE NAT DES RETRAITES

Immatriculé(e) sous le numéro :

Depuis le : 2013/10/01

Fait le : 25/12/2019

Par : (Cachet Lisible)

Cette attestation est délivrée pour servir et valoir ce que de droit

ملحق رقم 08:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

ولاية برج بوعريريج

Promoteur :
Adresse de l'exploitation:
Commune:
Daira
Wilaya de Bordj Bou Arreridj
Tel/

Projet

ETUDE DE FAISABILITE TECHNICO-ECONOMIQUE

« ACQUISSIONS DE MATERIEL AGRICOLE ET PLANTATION OLEICOLE»

Cherif SABER Abdelkader
Bureau d'études, Expertises et de Conseils Agricole
57, Rue Zirout Youcef – Bab Sebt-
Bordj Bou Arreridj (34.000)
Mobile : 0772 84 91 46 et 06 92 09 79 07

ملحق رقم 09:

Caisse Nationale de Mutualité Agricole

Etablissement Financier

Agence de Bordj Bou Arreridj « 809 »

Réf : 077/19

A Bordj Bou Arreridj, le :

ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT

Nous soussignés, CNMA –Etablissement Financier- S.P.A. -Agence de Bordj Bou Arreridj -809-, sise : Rue Mohamed Meguedmi Bordj Bou Arreridj, attestons par la présente que :

Monsieur

Né en à

Adresse : - W – Bordj Bou Arreridj

n'est pas redevable envers notre institution (sauf erreur ou omission).

La présente attestation est délivrée à l'intéressé sur sa demande pour servir et faire valoir ce que de droit.

Agence Bordj B-Arreridj - 809 -

Siège Social : 17,Boulevard Victor Hugo-Alger –Tél :021 71 02 45-Fax :021 73 28 83
Agence de Bordj Bou Arreridj : Rue Mohamed Meguedmi Bordj Bou Arreridj - TEL/FAX :035 44 17

الملحق رقم 10:

ملحق رقم 11:

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

Bordj Bou Arreridj le 06/11/2019

N° d'ordre : 47/2019

Groupe Régional d'Exploitation de : Bordj Bou Arreridj — Indice : 634

Agence Locale d'Exploitation de : Bordj Bou Arreridj — Indice : 686

☐ Reçu de :

☐ Pour le compte de :

Nature du crédit sollicité : Exploitation ☐ Investissement ☒

Montant du crédit sollicité : 2 378 594,24 DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☒

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone /Fax : 021/ 69-85-05

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

SENIA Marouane
Chargé de Clientèle

ملحق رقم 12

ملحق رقم 13:

عقد والشراء برهن وتأمين (العتاد)

بتاريخ 24 ديسمبر 2019

عدد 2019/111

أمامنا نحن الأستاذ الموثق المؤسس بالمكتب العمومي للتوثيق الكائن بمقره 471 نعت حي 17 أكتوبر برج بوعريريج الشلفي أسفله

حضـــــــــر

المسمى : المولود في : والذي يحمل بطاقة التعريف الوطنية رقم :

الصادرة عن بتاريخ : الساكن : بلدية

والذي يحمل بطاقة التعريف الوطنية رقم :

الصادرة عن بتاريخ : الجنسية : جزائري

صاحب الحساب الجاري رقم : المفتوح لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

موضـــــوع التعهـــد

صرح لنا بأنه يلتزم ويتعهد برهن وتأمين العتاد المنقول والجهاز المنقول على جميع الأعطار إلى غاية التسديد النهائي والكلي للقرض الذي سيحصل عليه من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج المتمثل في قرض التمدي المقدر بـ: مليونان وثلاثمائة ألف دينار جزائري (2.300.000,00 دج) مدة الاستغلال 48 شهرا (60 و سنة واحدة(12 شهرا) مدة الاستعمال .المنقولات الخمسة الأولى 0 % الستة السادسة والسابعة 1 % من تسع السنوات أما فوق 9.5 +2% عطرية التأخير و 19 % رسم على القيمة المضافة قابلة للتغيير وقرض الرفيق المقدر بـ: مائتان واحدى عشرة ألف وخمسمائة وثمانية عشر دينار جزائري(211.518,30 دج) 5.5 % مدعم قابلة لمدة سنة + 02 % عطرية تأخيرية و 19 % رسم على القيمة المضافة قابلة للتغيير، كما أوكل وأناب عنه سير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج لغرض تجديد التأمين كل سنة ضد الأخطار على العتاد المبين أدناه وعلى حساب المدين مهما كانت وضعية حسابه.

تعيـــــين العتـــاد

N°	DESIGNATION	QTE	TVA	H.T	MONTANT TTC
1	TRACTEUR AGRALIKA DI 75 2WD GARANTIE 2ANS	1	19%	[illegible]	[illegible]
2	REMORQUE 4 TONNE	1	19%	[illegible]	[illegible]
3	CHARRUE 3 SOCS EN V	1	19%	[illegible]	[illegible]
4	COVER CROP 3 M	1	19%	[illegible]	[illegible]
	TOTAL HT				2.000.05.29
	Tva 19%				471.206.71
	NET A PAYER				2951242.00DA

ملحق رقم 14:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جدول قيد رهن

وزارة المالية
المديرية العامة للأملاك الوطنية
مديرية الحفظ العقاري
لولاية : برج بو عريريج

إيداع رقم
مؤرخ في
قيد رهن في مجلد
مؤرخ في
رقم :

مبلغ الدين
دج 2.511.539,80
الرقم
بالحروف

إطار مخصص للمحافظ العقاري

قيد رهن من الدرجة الأولى طبقا لأحكام المواد 89 و 90 من المرسوم رقم 76/63 المؤرخ في 1976.03.25 المتضمن تأسيس سجل عقاري و القانون 07/77 المؤرخ في القانون رقم 1982 المؤرخ في 82.11.24 المتمم بقانون المالية لسنة 2003 المعدل و المتمم بالمادة 90 من قانون 15/80 المؤرخ في 2015.12.31 المتضمن قانون المالية 2016.

تاريخ الاستحقاق النهائي : 2021/04/30

معفى من التجديد لمدة الثلاثين سنة (30 سنة)

طبقا لـ : المادة (96) من قانون المالية لسنة 2003

تنفيذ هذا العقد و تم بحضر الطرفان

- بالمديرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696 المدعو عوفاه له بـ المدين في الطرف الأول

- بالمديرية لمدين لديه المدعو بلدية ولاية برج بو عريريج و المدعو بلدية ولاية برج بو عريريج طرف ثاني له بـ المقترض

(سند الدين)

بمقتضى الاتفاقية القرض المبرمة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة برج بو عريريج رمز 696 والمحررة بتاريخ 2015/12/14 مسبوقة بمقتضى التصريح و التسجيل برج بو عريريج بمقرن لدينا قدره 1539 دج تحت رقم

(الضامن)

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR شركة مساهمة رأس مالها 74.000.000.000,00 دج مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم 00164/09/00 هذا الرهن تم قبوله من طرف السيد العاشي رزيق المولود بتاريخ عظم 1973 بوكاعة ولاية مطيف بصفته مدير الوكالة المطية للاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR برج بو عريريج الثانية بـ شارع العقيد محمد العقراني برج بو عريريج بموجب قرار التعيين رقم 043 المؤرخ في 2015/08/29 الصادر عن السيد الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

(المالك المدين وذو الكفول)

السيد
بلدية
ولاية برج بو عريريج المدعو لبطاقة التعريف الوطنية رقم
بلدية
ولاية برج بو عريريج جزائري الجنسية بصفته المدين

(1) يشطب على العبارة غير المفيدة

ملحق رقم 15:

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982
Siège Social : ALGER
17, Bd Colonel Amirouche
R.C. Alger 001.1640 -00

..... le ..... B.P .D.A. .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

La somme de .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

.....

Souscripteur

.....

.....

.....

Domiciliation

.....

ملحق رقم 16:

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
SIEGE : BADR ALI ILIA
RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT :
Nom ou raison sociale :
Nature de l'affaire : CUEILLETTEUR
Adresse :
Nature et N° du compte :
Date d'ouverture :

DATES

PROCES VERBAL DE VISITE

Nous Mr , chargé de crédit agence BBA 696,ayant effectué ce jour le 02/03/2020, Une visite à l'exploitation appartenant à Mr sis à commune wilaya de bordj Bou Arreridj.

02/03/2020

A l'arrivée sur a constaté l'existence du tracteur avec ces accessoires comme suite :

- Tracteur SONALIKA DI 75 2WD
- REMORQUE 05 TONNE.
- CHARRUE 3 DISQUE.
- COVER CROP 8/16.

➢ Ci - joint reportage photographique.

Mr

Chargé de clientèle

ملحق رقم 17

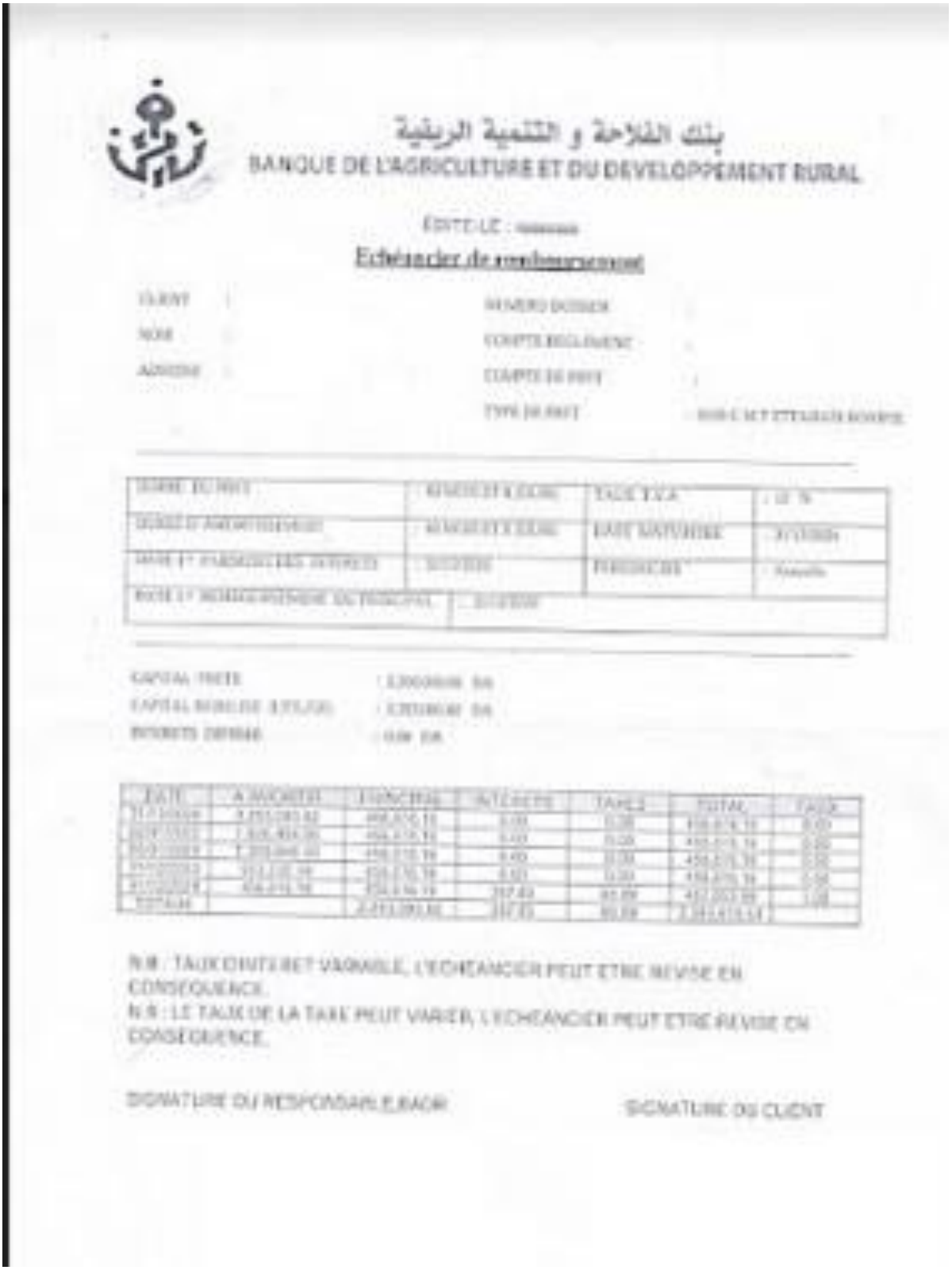

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Echéancier de remboursement

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE AGENCE

SIGNATURE DU CLIENT

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة حول الدراسة	64-5
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية والبنوك التجارية	57-6
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية	37-6
المطلب الثاني: عموميات حول البنوك التجارية	57-37
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	63-58
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	62-58
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية	63-62
خلاصة الفصل الأول	64
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	98-66
تمهيد	66
المبحث الأول: الإطار التعريفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	74-67
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70-67
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.	74-70
المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري فلاحي عن طريق قرض التحدي	88-74
المطلب الأول: كيفية منح القرض من طرف البنك	84-74

المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض واحصائيات خاصة بقرض التحدي الممنوح في وكالة برج بوعريريج	89-84
خلاصة الفصل	90
الخاتمة	93-92
قائمة المراجع	102-95
الملاحق	120-104
فهرس المحتويات	123-122
ملخص	124

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال اسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم دراسة ملف قرض التحدي الذي تحصل عليه المستثمر الفلاح، بالإضافة إلى ابراز احصائيات خاصة بالبنك فيما يتعلق بقرض التحدي خلال الفترة من 2012-2022.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منحه لمجموعة من القروض لفائدة المستثمرين الفلاحيين.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، البنوك التجارية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

This study aims to highlight the role of commercial banks in financing investment projects by projecting the study on the Bank of Agriculture and Rural Development and the agency of Bordj Bou Arreridj, relying on the descriptive analytical approach, and studying the challenge loan file obtained by the farmer investor, in addition to highlighting statistics for the bank regarding the challenge loan during the period from 2012-2022.

The study reached a set of results, the most important of which are: The Bank of Agriculture and Rural Development finances investment projects by granting a set of loans to agricultural investors.

Keywords: investment projects, commercial banks, Bank of Agriculture and Rural Development